



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: .....

قسم: العلوم التجارية

فرع: دراسات مالية ومحاسبية

تخصص: علوم تجارية

## الموضوع:

# مساهمة النظام المحاسبي المالي

في قياس وتقييم الأداء المالي



- دراسة حالة مُجمّع صيدال SAIDAL -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

إشراف:

د. حسين بلعجوز

إعداد الطالب:

\* عبد الكريم خيري

تاريخ المناقشة: .....

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

رئيساً	.....	.....	.....
مشرفاً ومقرراً	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	د. حسين بلعجوز
ممتحناً	.....	.....	.....
ممتحناً	.....	.....	.....

السنة الجامعية: 2013 / 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«فَالرَّحْمَنُ رَبُّكَ أَلْمُتَّعُتُّ بِكَ  
وَالرَّحِيمُ رَبُّكَ أَلْمُتَّعُتُّ بِكَ»

وَالرَّحِيمُ رَبُّكَ أَلْمُتَّعُتُّ بِكَ  
وَالرَّحِيمُ رَبُّكَ أَلْمُتَّعُتُّ بِكَ»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والأيات: من 25 إلى 28 سورة ط

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل:

«وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّبَابِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

الآية: 24 من سورة الإبراهيم

الوالدين الكريمين .

إلى كل أفراد عائلتي .

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة .

إلى كل طالب علم .

عبدالكريم خيري

# شكر وتقدير

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذي الدكتور حسين بلعجوز على صبره وعلمه، وعلى الجهود التي بذلها، فكان نعم الأستاذ ونعم المشرف، والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تكريمها بمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه، تطويره وتحسينه.

كما أتقدم بشكري وامتناتي إلى كل من بذل معي جهداً ووفراً لي وقتاً، ونصح لي قولاً، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

عبدالكريم خيرى

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء: .....
II	التشكرات: .....
III	فهرس المحتويات: .....
VI	قائمة الجداول: .....
VII	قائمة الأشكال: .....
III	قائمة الملاحق: .....
02	مقدمة عامة: .....
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي (11-47)</b>	
012	تمهيد: .....
<b>013</b>	<b>المبحث الأول: المنطلقات الفكرية للنظام المحاسبي المالي</b> .....
013	المطلب الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية دولية .....
021	المطلب الثاني: التوافق المحاسبي الدولي .....
<b>024</b>	<b>المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر</b> .....
024	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمحاسبة في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي .....
033	المطلب الثاني: ماهية الإصلاح المحاسبي .....
035	المطلب الثالث: المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر .....
<b>041</b>	<b>المبحث الثالث: مدخل للنظام المحاسبي المالي</b> .....
041	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي .....
045	المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد .....
046	المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي .....
047	خلاصة الفصل الأول: .....

**الفصل الثاني: القوائم المالية ومدى دلالتها كأداة للإفصاح عن المعلومات الماليّة (48-90)**

تمهيد: ..... 049

**المبحث الأوّل: ماهيّة المعلومات** ..... 050

المطلب الأوّل: مفهوم المعلومات ..... 050

المطلب الثّاني: أنواع ومصادر المعلومات ..... 053

المطلب الثّالث: دور وأهميّة المعلومات ..... 056

المطلب الرّابع: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ..... 058

**المبحث الثّاني: ماهية الإفصاح المحاسبي** ..... 063

المطلب الأوّل: مفهوم الإفصاح المحاسبي ..... 063

المطلب الثّاني: أهميّة وأهداف الإفصاح المحاسبي ..... 065

المطلب الثّالث: أنواع ومُتّومات الإفصاح المحاسبي ..... 067

**المبحث الثّالث: عرض القوائم المالية حسب النّظام المحاسبي المالي** ..... 069

المطلب الأوّل: ماهيّة القوائم المالية ..... 069

المطلب الثّاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النّظام المحاسبي المالي ..... 071

خلاصة الفصل الثّاني: ..... 090

**الفصل الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي في ظل النّظام المحاسبي المالي (91-148)**

تمهيد: ..... 092

**المبحث الأوّل: ماهيّة الأداء المالي** ..... 093

المطلب الأوّل: مفهوم تقييم الأداء ..... 093

المطلب الثّاني: مفهوم تقييم الأداء المالي ..... 096

**المبحث الثّاني: مؤشّرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنيّة على التحليل الساكن** ..... 100

المطلب الأوّل: تقييم الأداء المالي باستخدام رأس المال العامل ..... 100

المطلب الثّاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النّسب ..... 116

المطلب الثّالث: تقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج ..... 124

133	المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي .....
133	المطلب الأول: جدول التمويل .....
138	المطلب الثاني: مخطط التمويل .....
142	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات TPFF .....
148	خلاصة الفصل الثالث: .....

### الفصل الرابع: قياس وتقييم الأداء المالي لمجمّع صيدال (149-183)

150	تمهيد: .....
151	المبحث الأول: تقديم مجمّع صيدال .....
151	المطلب الأول: تعريف ونشأة مجمّع صيدال .....
153	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمجمّع صيدال .....
156	المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الساكن ..
156	المطلب الأول: تعريف ونشأة مجمّع صيدال .....
166	المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي .....
171	المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج .....
175	المبحث الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الديناميكي ..
175	المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام جدول التمويل .....
175	المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام مخطط التمويل .....
171	المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات TPFF .....
183	خلاصة الفصل الرابع: .....
185	الخاتمة: .....
191	المراجع: .....
199	الملاحق: .....

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
( 01-04 )	الميزانية المالية المختصرة .....	157
( 02-04 )	حساب رأس المال العامل سيولة $FR_L$ .....	158
( 03-04 )	حساب الاحتياج في رأس المال العامل .....	159
( 04-04 )	حساب الخزينة .....	160
( 05-04 )	الميزانية الوظيفية .....	162
( 06-04 )	رأس المال العامل الإجمالي $FR_{ng}$ .....	163
( 07-04 )	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال .....	164
( 08-04 )	الخزينة الصافية .....	165
( 09-04 )	حساب نسب السيولة .....	166
( 10-04 )	حساب نسب التمويل .....	168
( 11-04 )	حساب نسب النشاط .....	170
( 12-04 )	حساب نسب الربحية .....	171
( 13-04 )	جدول حساب النتائج .....	171
( 14-04 )	معدل نمو النشاط .....	173
( 15-04 )	معدل النمو .....	173
( 16-04 )	حساب القدرة على التمويل الذاتي .....	175
( 17-04 )	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2010 .....	176
( 18-04 )	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2011 .....	176
( 19-04 )	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2012 .....	176
( 20-04 )	الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2010 .....	177
( 21-04 )	الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2011 .....	178
( 22-04 )	الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2012 .....	179
( 23-04 )	مخطط التمويل .....	180
( 24-04 )	جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات TPF .....	181

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
( 01-02 )	العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة	052
( 02-02 )	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	060
( 03-02 )	الميزانية "جانِب الأصول"	073
( 04-02 )	الميزانية "جانِب الخصوم"	074
( 05-02 )	حساب النتائج "حسب الطبيعة"	077
( 06-02 )	حساب النتائج "حسب الوظيفة"	079
( 07-02 )	جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة المباشرة"	081
( 08-02 )	جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة غير المباشرة"	082
( 09-02 )	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة	084
( 10-02 )	جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية	086
( 11-02 )	جدول الاهتلاكات	087
( 12-02 )	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول المالية الأخرى غير الجارية	087
( 13-02 )	جدول المساهمات (فروع ووحدات مشاركة)	088
( 14-02 )	جدول المؤونات	088
( 15-02 )	كشف استحقاقات المدينون والديون عند إقفال السنة المالية	089
( 01-03 )	تقييم الأداء في منظمات الأعمال	097
( 02-03 )	كتل الميزانية المالية المختصرة	101
( 03-03 )	حالات رأس المال العامل حسب إشارته	103
( 04-03 )	دورات الاستثمار والتمويل ودورة الاستغلال	104
( 05-03 )	كتل الميزانية الوظيفية	105
( 06-03 )	الاختلال المُشَيء للاحتياج في رأس المال العامل	108
( 07-03 )	حالات الخزينة الصافية	111
( 08-03 )	عجز الخزينة الصافية في حالة وجود أزمة في النمو	112
( 09-03 )	عجز الخزينة الصافية في حالة خطأ في السياسة المالية	113
( 10-03 )	عجز الخزينة الصافية في حالة تدهور في النشاط	114

114	..... عجز الخزينة الصافية في حالة أزمة في التسيير	( 11-03 )
115	..... عجز الخزينة الصافية في حالة أزمة في المردودية	( 12-03 )
131	..... أثر المقص لحالات حساب النتائج	( 13-03 )
136	..... الجزء الأول من جدول التمويل	( 14-03 )
137	..... الجزء الثاني من جدول التمويل	( 15-03 )
140	..... مخطط التمويل	( 16-03 )
143	..... نموذج النمو المتوازن	( 17-03 )
143	..... التدفقات المالية في جدول التدفقات المالية متعدد السنوات	( 18-03 )
145	..... جدول التدفقات المالية متعدد السنوات	( 19-03 )
158	..... تطور رأس المال العامل سيولة	( 01-04 )
160	..... تطور الاحتياج في رأس المال العامل	( 02-04 )
161	..... تطور الخزينة	( 03-04 )
163	..... تطور رأس المال العامل الإجمالي	( 04-04 )
165	..... الاحتياج في رأس المال العامل، ا ر م ع للاستغلال و ا ر م ع خارج الاستغلال ....	( 05-04 )
166	..... تطور الخزينة الصافية	( 06-04 )
173	..... تطور رقم الأعمال	( 07-04 )
174	..... تطور القيمة المضافة	( 08-04 )
174	..... تحليل النتائج باستخدام تقنية أثر المقص	( 09-04 )
183	..... تطور رصيد المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو DAFIC	( 10-04 )

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
200	ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2010	(01)
202	ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2011	(02)
203	ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2012	(03)
204	حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2010	(04)
205	حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2011	(05)
206	حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2012	(06)

مقدمة

عامة

## تمهيد:

تُعتبر المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسات المختلفة من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها، فلقد أثبتت الدراسات أن الأرباح المحاسبية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنها ذات أهمية كبرى في تقييم المؤسسة وفي تقدير مخاطر الائتمان.

نظراً لتوسع نشاط المؤسسات المختلفة وتنوع العمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى التعقيدات التي تحيط بكثير منها فإن عملية تحديد أثرها على الوضع المالي وكيفية عرضها بالقوائم المالية بهدف مساعدة تلك القوائم في اتخاذ القرارات المختلفة أصبح أمراً أكثر صعوبة وتعقيداً. فمستخدمي القوائم المالية لا يهتمون فقط برقم الربح الصافي ولكنهم يهتمون أيضاً بمكونات أو عناصر الربح الصافي، حيث أن دراسة هذه المكونات وتحديد اتجاهاتها تعتبر الأساس الصحيح لتقييم المؤسسات والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية.

مما زاد من أهمية موضوع التقرير عن الأداء المالي للمؤسسات في السنوات الأخيرة أن كثيراً من المعايير المحاسبية المحلية والدولية التي صدرت خلال الثمانينات وبداية التسعينات سمحت بمعالجة بعض بنود النواتج أو الأعباء المعترف بها خلال الفترة، مباشرة بحقوق الملكية دون أن تمر بقائمة حساب النتائج. وهذا بلا شك يزيد من العبء الملقى على عاتق مستخدمي القوائم المالية في البحث عن العناصر التي يمكن أن تساعد في الحكم على الأداء المالي للمؤسسات، ممّا حداً بكثير من الباحثين وبعض الأطراف المستخدمة للقوائم المالية لتوجيه انتقادات شديدة للتقارير المتعلقة بالتقييم عن الأداء المالي.

استجابةً من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في بلدان كثيرة لتلك الانتقادات قامت تلك الجهات في الأونة الأخيرة بإصدار عدد من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور في التقارير الخاصة بتقييم الأداء المالي. ففي سنة 1992 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية البريطانية (ASB) معيار التقارير المالية رقم 03 (FRS03) الخاص بالتقرير عن الأداء المالي. وفي سنة 1997 أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار رقم 130 (FRS130) والخاص بالتقرير عن الدخل الشامل، وأخيراً أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS01) والخاص بعرض القوائم المالية، ولقد تضمنت تلك المعايير - بالرغم من وجود عدد من الاختلافات بينها - قواعد محددة فيما يتعلق بشكل ومحتوى

التقارير الخاصة بالأداء المالي تساعد في تقديم معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية وتتلقي العديد من الانتقادات التي سبق وأن وُجِّهت لتلك التقارير.

نظراً لارتباط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات دول العالم، من خلال فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي وخصوصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية ، حاولت الجزائر ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، والتي مسّت جوانب عديدة، من أهمها في الجانب المالي والمحاسبي إصلاح النظام المحاسبي بإعادة تنميط المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لسنة 1975 بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS)، حيث أصبح المخطط المحاسبي الوطني يجهاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداءً من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مروراً بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائماً مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IAS/IFRS).

باعتبار النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، فهو يهدف بصفة عامة إلى إنتاج البيانات والمعلومات المفيدة في خدمة الأغراض الداخلية والخارجية، إلا أنّ الفائدة المرجوة من تلك البيانات لن تتحقق إلا إذا تمّ توصيلها بصورة ملائمة إلى المستفيدين، ولا شك أنّ الإفصاح المحاسبي بما ينطوي عليه من معنى، ينبغي أن يحقق التوازن بين مصالح كل من الإدارة والمستثمرين، ويتحقق ذلك عن طريق تواجد معايير إرشادية يمكن أن تساعد مُعدّي التقارير الخارجية على اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

بما أنّ المحلل المالي يعتمد أساساً على المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية من أجل القيام بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة كان عليه الاعتماد على مجموعة من المؤشّرات والمعايير التي تُسهّل عليه عملية قياس وتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، فاختيار المؤشّر المناسب في الوقت المناسب قد يغير مجرى حياة المؤسسة وذلك عن طريق الدّراسة التفصيلية لمختلف القوائم المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.

## 1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الموالي:

## ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإلمام بمختلف جوانب البحث تمّ تجزئة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- فيما يتمثل الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي؟
- كيف تساعد القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي؟
- ما هو واقع تقييم الأداء المالي في مجمّع صيدال بعد تطبيقه للنظام المحاسبي المالي؟

## 2. فرضيات الدراسة:

رغبةً من الباحث في الإجابة عن الأسئلة سابقة الذكر، فإنّه يتعين إعطاء إجابة أولية من خلال تبني الفرضية الرئيسية الموالية:

النظام المحاسبي المالي يساهم مساهمة فعّالة في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا من خلال القوائم المالية المستحدثة والتي تُعطي معلومات مالية ذات خصائص نوعية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

يمكن تجزئة الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- 1) الفرضية الأولى: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي مشتق من المعايير المحاسبية الدولية التي فرضتها بيئة الأعمال الدولية وكذا النقائص الموجهة للمخطط المحاسبي (PCN) لسنة 1975؛
- 2) الفرضية الثانية: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بمحتواها المعلوماتي تُمثل أداة فعّالة للإفصاح عن المعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف ذات المصلحة؛
- 3) الفرضية الثالثة: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية يساعد في قياس وتقييم الأداء المالي بشكل فعّال؛
- 4) الفرضية الرابعة: يساهم النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال بشكل أفضل.

### 3. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من بين أهم الأسباب الذاتية التي أدت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع هو التخصص ، أمّا فيما يخص الأسباب الموضوعية فتتعلق أساساً بأهميّة الموضوع خاصة في ظل إصلاح النّظام المحاسبي في الجزائر ومحاولة تكييفه مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

### 4. أهميّة الدراسة:

يستمد البحث أهميته من الإصلاحات التي حدثت مؤخراً في المجال المالي والمحاسبي والمتمثلة أساساً في الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية وتطبيق النّظام المحاسبي المالي من جهة، و أثر تطبيق هذا الأخير على القوائم المالية من جهة أخرى.

### 5. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- المنطلقات الفكرية التي أُستند عليها في طرح النّظام الحاسبي المالي؛
- تقييم أداء المؤسسة من الناحية المالية باستخدام المؤشّرات والمعايير المستعملة في ذلك؛
- دور القوائم المالية حسب النّظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي؛
- واقع قياس وتقييم الأداء المالي في مجمع صيدال في ظل اعتماده للنّظام المحاسبي المالي.

### 6. حدود الدراسة:

1.6. الحدود المكانية: اقتصره هذه الدراسة على مؤسسة رائدة في السوق الجزائرية ألا وهي "مجمع صيدال" وهذا

نظراً لما تتمتع به من شفافية وإفصاح في قوائمها المالية.

2.6. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية في الفترة ما بين سنة 2010 - وهو تاريخ أول تطبيق للنّظام المحاسبي

المالي-، وسنة 2012 وهو تاريخ آخر معطيات توفرت لنا لإنجاز هذه الدراسة.

## 7. الدّراسات السابقة:

## 1.7. دراسة (مداني بن بلغيث) بعنوان: " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية " حالة الجزائر" (1).

هدفت هذه الدّراسة إلى إبراز التطور التاريخي الذي عرفته تطبيقات محاسبة المؤسسة، كما استعرضت بعض نماذج التوحيد المحاسبي والاستراتيجيات التي تقوم عليها وتحديد ملامحها، أبعادها وأولوياتها خاصةً وأنها منتمة لاقتصاديات مختلفة، ومتباينة البنية والهيكل، إضافة إلى إبراز ملامح الإطار الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبيين وهذا بعرض الظروف التي جاء فيها هذا الإطار، أهميته وبنيته واهتماماته ثم آثار اعتماده أو تجاهله على استراتيجية التوحيد على المستوى المحلي، ثم خُتمت الدّراسة بلستقصاء آراء المهتمين في الجزائر، حول جملة من القضايا المتعلقة بالحاسبة، خاصة حول الممارسات المحاسبية والتعليم والتكوين المحاسبيين والإصلاحات الواجبة تجاههما، إضافة إلى الوقوف على رأيهم فيما يتعلق بمستقبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والآثار المترتبة عن ذلك.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة هي أنّ إستراتيجية التوحيد المحاسبي المعتمدة في ضبط الممارسة المحاسبية على المخطط المحاسبي -الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة-، أصبحت لا يسايران وغير ملائمين للظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في الجزائر، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي للتحويل نحو اقتصاد السوق، بكل ما يحمله هذا النمط من انفتاح وحرية لانتقال الأموال وتنميط للمعاملات الاقتصادية الدولية، والتي توجّهت بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة، ثم مؤخراً بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

تنفق دراستنا مع هذه الدّراسة في كونها تعرض التطور التاريخي الذي عرفته تطبيقات محاسبة وإبراز ملامح الإطار الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبيين مع التأكيد على أهمية إصلاح النّظام المحاسبي للمؤسسات ، في حين تختلف عنها في كون دراستنا تركز على النّظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في قياس وتقييم الأداء المالي.

## 2.7. دراسة (حواس صالح) بعنوان: " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" (2).

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التّنوع في الممارسات المحاسبية المتّبعة على المستوى الدولي ومن ثمّ تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال

(1) مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

(2) حواس صالح: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

الدولية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ استخدام لغة واحدة مقبولة عالمياً وهي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى والصغرى، كما أنّه بتطبيق معايير المحاسبة الدولية نقلت من فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وزيادة الخبرات والممارسات فيما بينها.

تتفق دراستنا مع هذه الدراسة في كونها تبين أثر وانعكاسات تبني المعايير المحاسبية الدولية على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية، كما تختلف عنها في كون دراستنا تبين دور النظام المحاسبي المالي في حد ذاته في توفير المعلومات المالية، وكيفية استغلالها في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

### 3.7. دراسة (عادل عشي) بعنوان: "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: -قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)"<sup>(1)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف تمثلت في التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى معلولة معرفة عملية التقييم ومراحلها والمعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما هدفت إلى تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها وتطبيقها في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنّه لا يمكن القيام بالتقييم الجيد للأداء المالي إذالم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة، ومن أجل تحطّي هذا الإشكال يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات، ومن بين جملة من الطرق ذكرها الباحث في دراسته الطريقة التي مضمونها ما يلي: تحديد الأهداف والمهام الأساسية، تحديد عوامل النجاح، إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

<sup>(1)</sup> عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)،

مذكّرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002.

تتفق دراستنا مع هذه الدراسة إلى حد كبير في كونها تهدف إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية ومعالجة معرفة عملية التقييم ومراحلها والمعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي ، بالإضافة إلى تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها وتطبيقها في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إلا أنها تختلف عنها في كون دراستنا تعتمد على النظام المحاسبي المالي في حين هذه الدراسة تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني.

#### 4.7. دراسة (بن خروف جليلة) بعنوان: "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ

القرارات -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008)"<sup>(1)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة وإبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى محاولة الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية، كما حاولت إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وختّمت هذه الدراسة بمحاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنّ المعلومات المالية زادت من تقييم المؤسسات لوضعها المالي وأدائها، وأنّ الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، كما توصلت الدراسة إلى أنّ القوائم المالية المعمول بها حسب المخطط المحاسبي الوطني تفتقد إلى بعض المعلومات الهامة التي نجدها في قائمة التدفقات النقدية، والتي لا تقل أهمية عن المعلومات الواردة في الميزانية وجدول حساب النتائج والتي تساعد الإدارة والمستثمرين في معرفة التدفقات النقدية الواردة والمدفوعة عن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواءً تشغيلية أو تمويلية أو استثمارية.

تتفق دراستنا مع هذه الدراسة في أنّها تركز على دور المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، في حين تختلف عنها في كون دراستنا أولت إهتماماً كبيراً لمؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي

<sup>(1)</sup> بن خروف جليلة: دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008)"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

خاصة المؤشرات المبنية على التحليل الديناميكي (جول التمويل، مخطط التمويل، جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات).

## 5.7. دراسة (عزة الأزهر) بعنوان: "عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية - دراسة حالة النّظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF" (1).

هدفت هذه الدّراسة إلى إبراز جانب من التّطور التاريخي التي مرت به المحاسبة حتّى وصلت إلى ما عليه اليوم بصفة عامة والنّظام المحاسبي الجزائري بصفة خاصة وضرورة العمل على توحيدها لما لها من أهميّة في تحسين مستوى أداء المؤسسات، كما هدفت أيضاً إلى إظهار الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات التي تفيد قارئها.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة أنّ المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة الموحدة تقرّب الممارسات الدولية وتشجع الاستثمارات الأجنبية، كما أنّ القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، والتي من خلالها تزيد الثقة التي تسود بين المتعاملين في سوق رأس المال، ممّا يؤدي إلى الزيادة في المعاملات المالية.

تتفق دراستنا مع هذه الدّراسة في كونها التّطور التاريخي التي مرت به المحاسبة بصفة عامة والنّظام المحاسبي الجزائري بصفة خاصة وضرورة العمل على توحيدها لما لها من أهميّة في تحسين مستوى أداء المؤسسات، غير أنّها تختلف عنها في كون دراستنا تركز على دور النّظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

## 8. منهج الدّراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات واختبار صحة الفرضيات المطروحة، إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدّراسة وكذلك الاعتماد على المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات مناسبة عن التسلسل الزمني لبروز معايير الإبلاغ المالي، هذا من جهة ولإعطاء فكرة موجزة وواضحة على معايير المحاسبة الدولية بشكل عام من جهة أخرى بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال الفصل الأخير والذي يمكّننا من تطبيق جانب من أدوات ومؤشّرات الأداء المالي النظرية على واقع مجمع صيدال باعتباره مؤسسة اقتصادية رائدة في السوق الجزائرية.

(1) عزة الأزهر: عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية - دراسة حالة النّظام المحاسبي المالي الجزائري

الجديد SCF -، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.

## 9. خطة الدراسة:

بُغية الإمام بجوانب الدراسة تم تقسيمها إلى:

مقدمة الدراسة: حيث تم فيها عرض الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية للدراسة، كما تم اقتراح فرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية كإجابات أولية على الأسئلة السابقة، إضافة إلى عرض أهمية الدراسة وأهم الأهداف التي نسعى إليها من خلالها؛

**الفصل الأول:** تم فيه التطرق للإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال المنطلقات الفكرية للنظام المحاسبي المالي كمبحث أول، ثم قمنا بعرض أهم الإصلاحات المحاسبية في الجزائر كمبحث ثاني، وختمنا هذا الفصل بمبحث ثالث يحتوي على بعض الجوانب النظرية للنظام المحاسبي المالي؛

**الفصل الثاني:** في هذا الفصل قمنا بعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي مع تبيان مدى دلالتها كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية، حيث قمنا بعرض عام حول المعلومات في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني قمنا بعرض عام للإفصاح المحاسبي، وكمبحث ثالث وأخير قمنا بعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛

**الفصل الثالث:** تم فيه عرض أهم مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المتوافقة مع النظام المحاسبي المالي، ففي المبحث الأول قمنا بعرض مفاهيم عامة حول الأداء المالي، ثم قمنا في المبحث الثاني بعرض مختلف مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنيّة على التحليل الساكن، لنختتم هذا الفصل بعرض مختلف مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنيّة على التحليل الديناميكي؛

**الفصل الرابع:** استعرضنا من خلاله واقع قياس وتقييم الأداء المالي لمجمّع صيدال في ظل إعماده للنظام المحاسبي المالي، ففي المبحث الأول بتقديم عام لمجمّع صيدال، وفي المبحث الثاني قمنا بتطبيق مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنيّة على التحليل الساكن على مجمّع صيدال، وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بتطبيق مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنيّة على التحليل الديناميكي على مجمّع صيدال.

**الخاتمة:** قمنا من خلالها بتقديم حوصلة لما تم استعراضه من خلال فصول الدراسة، حيث تم الإجابة فيها على مختلف الأسئلة المقدمة في الدراسة، كما قمنا بتقديم جملة من النتائج والتوصيات مع اقتراح مجموعة آفاق للدراسة المكتملة والمدعمة للدراسة.

الفصل الأول:  
الإطار النظري  
للنظام المحاسبي  
المالي

**تمهيد:**

نتيجةً لترايط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات الدول الأخرى، من خلال فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي وخصوصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية كان لابد من مراجعة النظام المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية، فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخططاً، ويعكس تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والإنتاج، وعليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة، تتعلق بالفتح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية، فتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية للخواص وتشجيع المنافسة، هذه الإصلاحات هدفها الأساسي توفير للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب فضاء اقتصادي جديد، يتسم بالأمان والشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيين يرون أنّ المخطط الوطني المحاسبي ( PCN ) الساري العمل به منذ 1976 أصبح محدوداً وله عدّة نقائص، ويرجع ذلك لكون الإصلاحات الاقتصادية أدّت إلى ظهور عمليات وأحداث جديدة بقيت بدون حلول، وعليه فإنّ التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تُلبّي هذه المتطلبات، لهذا الغرض كان من الضروري إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ويأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمبادئ والقواعد والحلول المقبولة من طرف المعايير المحاسبية الدولية.

للتفصيل أكثر في الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومُنطلقاته الفكرية والإصلاحات المحاسبية التي مسّت النظام المحاسبي الجزائري، سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: المنطلقات الفكرية للنظام المحاسبي المالي؛**

**المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛**

**المبحث الثالث: مدخل للنظام المحاسبي المالي.**

## المبحث الأول: المنطلقات الفكرية للنظام المحاسبي المالي

اعتباراً من مطلع سنة 2005 أصبح تَبَيُّ المعايير الدولية للمحاسبة إلزامياً بالنسبة للتقرير المالي للمؤسسات المتعاملة مع دول الاتحاد الأوروبي كما سمحت لوائح هذا الاتحاد بالنسبة للدول الأعضاء به تأجيل تَبَيُّ تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لهذه المؤسسات حتى سنة 2007، ولكن بشروط معينة وفي حالات محدودة. ومع هذا الاتجاه المتنامي لعمولة أو تَبَيُّ المعايير المحاسبي الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم من الالتزام بتطبيق هذه المعايير، تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلاً إيجابياً ومضطراً بجمع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية حيث تمخض عنه ظهور النظام المحاسبي المالي (SCF) (\*) والذي يستند في طرحه أساساً على معايير المحاسبة الدولية (IAS) (\*\*) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) (\*\*\*) .

### المطلب الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية دولية

أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات بل لا بد من ضرورة إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في المؤسسات المتعددة الجنسيات المختلفة سواء في تعاملاتها أو عرض قوائمها المالية كان من الأهمية المناقشة الموجزة لماهية المحاسبة الدولية ومعاييرها، وتطورها التاريخي.

#### أولاً: ماهية المحاسبة الدولية

1. تعريف المحاسبة الدولية: بوجه عام لا يوجد حتى الآن تعريف مُتَّفَق عليه عالمياً للمحاسبة الدولية، حيث يرى البعض أنَّ المحاسبة الدولية: " هي الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية "، وقد يرى البعض الآخر أنَّ المحاسبة الدولية:

(\*) **Système Comptable Financier.**

(\*\*) **International Standard Committee.**

(\*\*\*) **International Financial Reporting Standards**

"هي أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسيات"<sup>(1)</sup>.

كما يمكن تعريفها حسب (Jennings): "بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً التي تحكم الممارسات العملية للمهنة"<sup>(2)</sup>. وعرفها (Iqbal) وآخرون سنة 1997: "بأنها محاسبة العمليات الدولية ومقارنة المبادئ المحاسبية لدول مختلفة وإيجاد توافق في المعايير المحاسبية المتباينة على نطاق عالمي"<sup>(3)</sup>.

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي، ويتم تحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقاتها في جميع الدول، وهذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي.

كما أنّ المحاسبة الدولية تتبع الأسلوب الوصفي، وفي ظل هذا التعريف فإنّ المحاسبة الدولية تشتمل على جميع المبادئ والمعايير والطرق والأساليب المحاسبية المختلفة والمستخدمة في كل الدول، أي أنّ المحاسبة الدولية: "هي مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كل الدول"، ممّا يتطلب من المحاسب أن يكون على علم بالمبادئ المحاسبية المتعددة والمختلفة من دولة إلى أخرى، حيث لا يمكن توقع وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية النموذجية والتي لا يمكن تطبيقها في جميع دول العالم، ومن ثم فإنّ المحاسبة الدولية: "تمثل مجموعة المبادئ والطرق والمعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف أنواعها"، وهذا الاختلاف نشأ نتيجة الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتي تختلف من دولة إلى أخرى<sup>(4)</sup>.  
فالمحاسبة الدولية ما هي إلا امتداد للمحاسبة المالية حيث أنّ الأهداف العامة للمحاسبة يجب أن تهتم بالنواحي التالية<sup>(5)</sup>:

(1) أمين السيد أحمد لظفي: المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسيات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 09.

(2) محمد المبروك أبوزيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 15.

(3) نفس المرجع السابق، ص 20.

(4) يوسف محمود جريوع، سالم عبد الله حلس: المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق،

عمان، الأردن، 2002، ص 28.

(5) نفس المرجع السابق، ص 29.

- التحليل المالي للمقارنة على المستوى الدولي، حيث يتم المقارنة بين تحليل نتائج أعمال الشركات العاملة في الدول المختلفة؛
- مشاكل قياس وإعداد التقارير المحاسبية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية (شركة قابضة وشركة تابعة في عدة دول مختلفة)؛
- توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية؛
- التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الأنشطة السياسية والمنظمات المهنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية.

2. **تطور المحاسبة الدولية:** على الرغم من أن تاريخ المحاسبة يُعتبر تاريخاً دولياً، فإن الاهتمام بالمحاسبة الدولية سواءً على المستوى المهني أو المستوى الأكاديمي ظهر فقط في العقود الأخيرة من القرن السابق. حيث يبيّن الأدب المحاسبي أنّ سنة 1972 أُعْتُبِرَت نقطة تحول أساسية لمراحل تطور المحاسبة الدولية، ويُمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما:

- أ. **الفترة الأولى<sup>(1)</sup>:** وهي المرحلة ما قبل سنة 1972 والتي تميزت بأن تطورات المحاسبة الدولية والاهتمامات بها كانت تَهْتَم فقط من خلال عقد اجتماعات ومؤتمرات إقليمية بين المحاسبين لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، فلم تكن هناك أي جهود تُذكر فيما يتعلق بتقليل هُوّة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول. ومن بين أهم هذه المؤتمرات الدولية للمحاسبين نجد:
- **مؤتمر سانتلويس:** والذي عُقد سنة 1940، وكذا المؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات في كل من أمستردام، نيويورك، لندن، برلين وباريس؛
  - **مؤتمر المحاسب الأمريكي (AIC):** عُقد هذا المؤتمر لأول مرة في عام 1949، ومنذ ذلك التاريخ عقدت سلسلة من المؤتمرات ومجموعة من اللجان الفرعية والتي تمّ إنشاؤها خلال حياة (AIC)، اهتمت هذه المؤتمرات بالمشاكل المحاسبية بـ (Western Hemisphere)؛
  - **الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين (UEC):** تمّ تأسيسه في نوفمبر 1951، والذي يضم عضوية 12 جمعية محاسبية مهنية (من كل من النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لوكسمبورج، هولندا

(1) محمد المبروك أبوزيد: مرجع سابق، ص ص 21-22.

- والبرتغال، إسبانيا وسويسرا)، وعُقدت المؤتمرات لاحقاً كل ثلاث سنوات تركّزت مواضيعها حول المشاكل المحاسبية بأوروبا؛
- اتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي (CAPA): وهو مؤتمر إقليمي عُقد لأول مرة في عام 1957 في منيلا ليعقبه مؤتمرات كل ثلاث سنوات، وقد ركزت مواضيع هذه المؤتمرات حول مشاكل محاسبية معينة بدول آسيا والباسيفيك؛
- جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)<sup>(\*)</sup>: أسست في بداية الستينات لجنة تهتم بمواضيع المحاسبة الدولية؛
- المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين (AISG): تأسست في عام 1966 تهتم بإجراء دراسات مقارنة على مواضيع محاسبية بثلاث دول هي المملكة المتحدة، كندا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- اللجنة الدولية للتعاون المحاسبي (ICAC): تأسست عام 1966 من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)<sup>(\*\*)</sup> بالتعاون مع منظمات مهنية مشابهاة في كل من: كندا، المكسيك ومجموعة وكالات الإغاثة العالمية واللجنة الدولية للتعاون المحاسبي (ICAC) لغرض مساعدة الدول النامية في تطوير أنظمتها المحاسبية.
- بدون شك أنّ هذه المؤتمرات ساهمت في حل المشاكل المحاسبية المحلية للدول، كما ساهمت في نقل الأفكار والطرق المحاسبية من دولة إلى أخرى داخل هذه الأقاليم المختلفة، هذه المؤتمرات والمنظمات كانت أيضاً ضرورية لإدراك الاختلافات المحاسبية الموجودة بين الدول وأهميّة العمل على تضييقها.
- ب. الفترة الثّانية<sup>(3)</sup>: وهي الفترة المهمة لتطور المحاسبة الدولية حيث تبدأ من عام 1972 حتى الآن، وكنتيجة للتطورات والاتصالات السابقة بين المحاسبين المهنيين على المستوى الإقليمي دخلت المحاسبة الدولية مرحلة مهمة من مراحل تطورها، حيث أصبحت هناك جهود عملية تُبذل للتقليل من هوة الاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي. ومن بين أهم هذه الجهود نجد:
- المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة: والذي أُنعقد في عام 1972 في مدينة سندي بأستراليا، حيث تمّ فيه إيجاد منطمتين محاسبيتين تهتم أساساً بالاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، لقد تمخّض عن هذا

(\*) American Accounting Association.

(\*\*) American Institute of Certified Public Accountants.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص 23-24.

تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC )(\*) في سنة 1976 ولجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين في سنة 1977؛

- ظهور الشركات متعددة الجنسيات: وهذا خلال فترة السبعينيات كما تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة لـ (Transnational Corporation) في سنة 1976؛

- إنشاء قسم المحاسبة الدولية ضمن جمعية المحاسبة الأمريكية: وهذا من الناحية الأكاديمية لتطور المحاسبة الدولية؛

- صدور أول سلسلة من التوجيهات المحاسبية للجمعية الاقتصادية الأوروبية ( EEC ): ومن أهم هذه التوجيهات كان التوجيه الرابع الذي أُعتمدَ بشكله النهائي في سنة 1978. هذه التوجيهات تهدف إلى تكييف قوانين الدول الأعضاء للحد من الاختلافات المحاسبية والوصول إلى التوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء.

شهدت العقود الحالية تطورات مهمة حين أقدمت العديد من الدول سواءً كانت دولاً نامية أو متطورة على تبني توصيات ومعايير المحاسبة الدولية وارتفع عدد الدول الأعضاء بهذه المنظمة ليصل من تسعة دول عند إنشائها إلى أكثر من 101 دولة حالياً. من ناحية أخرى، فالعديد من المواضيع المحاسبية المهمة والتي تحظى باهتمام المحاسبين تأتي حالياً من خلال الأبعاد الدولية المحاسبية.

**3. أهمية المحاسبة الدولية:** بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تُعبّر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات متخذي القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية<sup>(2)</sup>.

لا شك أن المحاسبة الدولية تُوفّر معلومات ملائمة لمتخذي القرار في ظل الاقتصاد العالمي، وحيث تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل يُعظّم المصلحة للبشرية. ولذلك السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية، حيث هناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها ولعل من أبرزها ما يلي<sup>(3)</sup>:

(\*) International Accounting Standards Committee.

(2) أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية " الشركات متعددة الجنسيات "، مرجع سابق، ص 07.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص 08-09.

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهتمة بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والقومية؛
- التباين في الظروف أو العوامل البيئية بين الدول مُتضمنةً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمارات الدولية ونُشوء الشركات الدولية متعددة الجنسيات وما يصاحبها من مشكلات محاسبية؛
- تركيز جهود أديبات مهنة المحاسبة نحو التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسات المهنية تتعدى نطاق الحدود الإقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تُواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة.

### ثانياً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

1. تعريف المعايير المحاسبية: إنَّ كلمة المعيار (Norme) يعود أصلها إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني بمفهومها الأصلي: "أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة، وتسمح بالقياس الهندسي الكوس (Equire)"<sup>(1)</sup>.

اصطلاحاً يمكن تعريف المعايير بأنّها نماذج أو إرشادات عامة تُؤدّي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة<sup>(2)</sup>.

تميل أديبات المحاسبة إلى استخدام مفهوم المعايير المحاسبية (Accounting Standardization) باعتباره نموذج يوضع ليُقاس على ضوءه وزن شيء أو طول أو درجة جودة، ويُشير المعيار في المحاسبة إلى أنّه يُعد بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تُؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال

<sup>(1)</sup> مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النّظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 62.

<sup>(2)</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 103.

المعلومات للمستفيدين منها. وقد يُقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله<sup>(1)</sup>.

فالمعايير تُمثّل نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي والمالي، فهي أحكام خاصة بعنصر من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية.

كما أنّ المعايير ليست مجرد الاسترشاد العام، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين. ومن الطبيعي أنّ المعايير لكي تكون على نحو ما سبق بيانه فإنّه يجب أن تأتي ترجمة أمينة وواعية للمبادئ المحاسبية وبعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العلمية المتاحة في الزمان والمكان<sup>(2)</sup>.

**2. أهمية المعايير المحاسبية:** تكمن أهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تؤديه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين. فهي ضرورية للأسباب التالية<sup>(3)</sup>:

- أ. **المقارنة:** تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، هذه العملية تتطلب قوائم مُعدّة وفق أسس موحدة، وبما أنّ هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات، لذلك فإنّ المعايير المحاسبية تُسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تُعدّ بموجبها تلك القوائم؛
- ب. **كلفة معالجة المعلومات المحاسبية:** إنّ توحيد الأسس لإعداد القوائم هو ضروري لمتخذي القرارات، فإذا كانت القوائم المحاسبية مُعدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، عندئذٍ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه أن يُكلّف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه القوائم التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية؛
- ج. **القدرة على فهم المعلومات:** معظم مُستخدمي القوائم المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تمّ إعداد هذه القوائم وفق أسس غير موحدة، يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعّال في إجراء المقارنات بين المؤسسات أو بين الفترات المالية للمؤسسة نفسها؛

(1) أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 366.

(2) عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 122.

(3) حسين عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري: دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2011، ص 13.

د. **الدعم المنطقي:** إنَّ المعايير المحاسبية مدعومة منطقياً وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين، لأنَّه لا بد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل، فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وإن كانوا يعملون في مؤسسات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة؛

هـ. **انسيابية الاستثمار بين البلدان:** للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لا بد أن يقوم بإجراء المقارنات بين التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وإنَّ ما يُسهِّل عمل المقارنة هو إتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية، وهذا ما تُوفره المعايير المحاسبية الموحدة.

عموماً فإنَّ أهمية المعايير المحاسبية تأتي من خلال<sup>(1)</sup>:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛
  - إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
  - تحديد الطرق الملائمة للقياس؛
  - تمكين المستخدمين من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم.
- لا شك أنَّ غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد تؤدي إلى استخدام المؤسسة طرق متباينة وغير موحدة ممَّا يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كيفية ونوعية ممَّا قد يُصعَّب من فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين، كما يؤدي غياب المعيار إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة ومن ثمَّ يصعب تحقيق قابلية المقارنة<sup>(2)</sup>.

3. **خصائص المعايير المحاسبية:** تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص لعل أهمها ما يلي<sup>(3)</sup>:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛

(1) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبية "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 366.

(2) نفس المرجع السابق، ص 367.

(3) مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النِّظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 134-

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يُميّز الممارسات المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة؛
- مرونتها نتيجة لما تُقدّمه من حلول تُرضي مختلف مستعمليها، إذ أنّ أهم ما يُميّز معايير ( IASC )، ليس ما تسمح به، لكن ما تمنعه؛
- غير إجبارية لأنها ليست صفة القانون أو التنظيم.

### المطلب الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

محاولة منها من أجل تجاوز الاختلافات المحاسبية بين الدول التي أصبحت تُشكل عائقاً أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية، ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية الدولية، قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بمحاولات لتسوية بعض هذه الاختلافات والعمل على إيجاد أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات مالية، بحيث تُلبي احتياجات المستثمرين المحليين والدوليين على السواء، من هنا جاءت فكرة التوافق المحاسبي الدولي.

### أولاً: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

يُقصد بالتوافق ( Harmonisation ) المحاسبي تقليل درجة الاختلافات بين الدول في الممارسات أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو الشركات المحلية أو الدولية بهدف توفير وتحليل تقارير الموقف والأداء المالي للشركات المحلية أو العالمية<sup>(1)</sup>.

كما يعتبر التوافق مفهوماً ملازماً للمحاسبة الدولية، حيث يُعبّر عن الحد ( Réduction ) من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية<sup>(2)</sup>.

فالتوافق المحاسبي يتميز عن التوحيد ( Normalisation )، والذي يشير إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على الدول الأخرى<sup>(3)</sup>، في أنه أكثر مرونةً وانفتاحاً حيث لا يأخذ بمنهج مقياس واحد يناسب الكل.

كما أنه يأخذ في الحسبان الفروق القومية، ويعطي التوافق انطباعاً عاماً على القابلية للمقارنة. على العكس من ذلك فإنّ التوحيد المحاسبي هو مجرد عملية من خلالها يتم الحركة في اتجاه التوحيد المطلق في الممارسات

(1) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 365.

(2) مداني بن بلغيث: التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، ورقة، 2006، ص 117.

(3) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 367.

المحاسبية، وبذلك فإنَّ التوحيد يدل على التماثل شبه التام ومن ثم تكون المعايير والممارسات المحاسبية متماثلة تماماً<sup>(1)</sup>. وما دامت المحاسبة جزءاً مكمل لمحيطها الثقافي، فإنَّ التوحيد الشامل على المستوى الدولي يعتبر أمراً مستحيلاً وحتى غير نافع<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: مزايا التوافق المحاسبي الدولي

يمكن القول أنَّ هناك عدَّة مزايا للتوافق المحاسبي الدولي يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>(3)</sup>:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول؛
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية والذي من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حالياً حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية ممَّا يمكن معه إزالة أحد أهم المعوقات لانتشار الاستثمار الدولي؛
- تسهيل عملية الاتصال وتدنية درجة الغموض في تفسير المعلومات المالية؛
- توفير معلومات أفضل لأغراض التخطيط الاقتصادي وإعداد الموازنات؛
- تعزيز الكفاءة في أسواق رأس المال العالمية.

### ثالثاً: معوقات التوافق المحاسبي الدولي

بالرَّغم ممَّا يحققه التوافق المحاسبي الدولي من مزايا إلاَّ أنَّه في الواقع يواجه مجموعة من القيود، وعموماً فإنَّ من أبرز هذه القيود نجد ما يلي:

- أ. **القومية:** والتي غالباً ما تحول وتمنع بلداً من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات التي تنشأ وتتطور من بلد إلى آخر رغماً عن ملائمتها الواضحة لذلك البلد؛
- ب. **أهداف مجموعة المستخدمين المعينين:** إنَّ اختلاف أهداف مجموعة المستخدمين المعينين الذين يرون أنَّ المعلومات المحاسبية يجب أن تخدمها ينتج عنها استمرار وجود تلك النماذج المختلفة التي يتم تطويرها لتوفير تلك الاحتياجات من المعلومات<sup>(4)</sup>؛

(1) أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 369.

(2) مداني بن بلغيث: التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مرجع سابق، ص 118.

(3) أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 373-375.

(4) نفس المرجع السابق، ص 379.

- ج. نظام المعلومات العالمي في المحاسبة الدولية: على مستوى نظام المعلومات العالمي في المحاسبة الدولية فإنه يتطلب وجود نظام معلومات عالمي في مستوى تطلعات أهداف المحاسبة الدولية<sup>(1)</sup>؛
- د. مجموعة المستخدمين المعنيين: تعتبر مجموعة المستخدمين أحد معوقات التوافق المحاسبي الدولي، ففي حالة وجود أسواق رأس المال العالمية فإنَّ المستثمر الدولي سوف يأخذ الترتيب الأعلى على كل مجموعات المستخدمين، إنَّ مجموعات المستخدمين المختلفة تطلب عادة معلومات مختلفة، وبذلك فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبي الذي يوفر الكم الكبير من المعلومات والتقارير المالية المختلفة<sup>(2)</sup>؛
- هـ. النظم القانونية: ففي الحالات التي يتم فيها اعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية يكون تحقيق التوافق الدولي في التقارير المالية المبنية عليها يستلزم تغييرات في التشريعات، وهذا ما لا تريد فعله أغلب الحكومات، أو تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية تكون واحدة منها لتلبية الاحتياجات والمتطلبات القانونية والأخرى معدة على أساس المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- و. إختلاف نقاط البدء: إختلاف مستويات تأثير النظام القانوني لأحد البلدان على معايير المحاسبة تمثل أحد العوامل التي تدل على أنَّ الدولة متجهة في مسار تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من نقاط بدء مختلفة، وأنها ليست بالضرورة تسير في الاتجاه نفسه أو السرعة نفسها؛
- ز. الخلافات بين المنظمات: توجد العديد من الاختلافات في الأهداف والطموحات بين المنظمات العامة والخاصة التي لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، فمن الضروري معرفة أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الاتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولي؛
- ح. الهيئات المحاسبية المهنية: ليس هناك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة إلا إذا كانت هناك هيئة محاسبية فعالة ومؤثرة سواء من القطاع الخاص أو مرتبطة بالحكومة، فبعض الدول خاصة النامية تفتقد لوجود تلك الهيئة، وذلك يكون من الصعوبة بمكان أن يتم المضي قدماً في عملية التوافق الدولي بإستثناء إحرار التقدم البطيء جداً؛

(1) شعيب شنوف: الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة (BP EXPLORATION LIMITED)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 379.

(2) أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 380-381.

ط. القصور في تعريف أهداف القوائم المالية: هناك قصور في وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية، فلجنة معايير المحاسبة الدولية تقترح أن هدف تلك القوائم هو خدمة احتياجات المستثمرين، كما أن اللجنة ترى أن يمتد هذا المدى ليشمل اهتمامات المقرضين والعاملين، ولكنها لم توفر احتياجات واهتمامات الحكومات بتلك القوائم سواء لأغراض فرض الضرائب أو غيرها من الأغراض ذات العلاقة<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

تكمن أهمية الإصلاحات المحاسبية المتعلقة بالتوافق والمعايير المحاسبية الدولية من خلال مساعدتها في ظل تعدد الارتباطات بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات، في ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات، خاصة في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية التي أصبحت تشكل عائقاً أمام الاستثمار الدولي ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، لذلك عمدت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تبني سياسية إصلاحية للنظام المحاسبي، والتي تمخض عنها صدور القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمحاسبة في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي

كما هو معروف، فإن الجزائر ورثت عادة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، تفادياً لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة لو توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 62-157<sup>(2)</sup>، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية.

ضمن هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام (PCG)<sup>(\*)</sup> لسنة 1957، كان هذا الإطار التشريعي كافياً للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات المالية والمحاسبية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب<sup>(4)</sup>.

(1) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 381-384.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد خاص، المؤرخة بتاريخ 31-12-1962.

(\*) **Plan Comptable Général.**

(4) مختار مسامح: النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات و آفاق، 17-18 جانفي 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالواد، ص 05.

إنَّ المخطط المحاسبي العام (PCG) كان الخيار الوحيد للمحاسبين الجزائريين في تلك الفترة، وهذا لتنظيم المؤسسات الوطنية من الجانب المحاسبي، لكن الواقع الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية في إطار الاقتصاد الاشتراكي أظهر صعوبة مواكبة هذا المخطط لكبر حجم المؤسسات من جهة والحاجة إلى معلومات أدق حول المؤسسة وتطور الأنظمة المحاسبية في العالم من جهة أخرى، وأهم هذه الصعوبات تماثل الحسابات المدنية مع الحسابات الدائنة، وكذلك الترتيبات العامة للمخطط، كالديون غير المصنفة حسب استحقاقها (قصيرة، متوسطة وطويلة)، والذي يسمح بتسيير مديونية المؤسسة، وتقديم معلومات لهيئة التخطيط وتسيير المؤسسات والرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>.

نظراً لنقائص (PCG) والذي أصبح لا يلي حاجيات البلاد، قام وزير المالية وبمقتضى الأمر رقم 71-82<sup>(2)</sup> المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1391 الموافق لـ 29 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي بتعيين لجنة مكلفة بتحضير وإعداد المخطط المحاسبة الوطني (PCN)، لذلك سنحاول في هذه الفقرة دراسة المخطط المحاسبي الوطني من حيث تاريخ الظهور، الأهداف والإنقادات الموجهة إليه.

### أولاً: تاريخ ظهور المخطط المحاسبي الوطني<sup>(3)</sup>

إنَّ أول محاولة لتغيير المخطط المحاسبي العام كانت سنة 1964، لكنها اقتصر على إنشاء بعض الحسابات وتغيير أسماء البعض الآخر. وعليه فلا يمكن اعتبارها كمحاولة تغيير المخطط بالمعنى الحقيقي للكلمة. كما تعتبر المحاولة التي قامت بها وزارة المالية في سنة 1969 لتغيير المخطط كأول محاولة جدية تهدف لتغيير المخطط المحاسبي وذلك بالنظر إلى أهدافها. فقد شكّل وزير المالية آنذاك لجنة من شأنها تحضير وإعداد مخطط محاسبي جديد في ظرف ستة أشهر. إلا أنَّ هذه اللجنة لم تقدم شيئاً ولم تُسفر أشغالها على أي مخطط جديد، إذ لم تكن المهلة المخصصة كافية، فلم تكن متوافقة مع أهمية وضخامة المهمة.

(1) حمادي نبيل: محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 03.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم 107، المؤرخة بتاريخ 30-12-1971.

(3) طارق حمزة: المخطط الوطني المحاسبي - دراسة تحليلية إنقادية -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 115-118.

لقد كانت المحاولة الثانية التي انطلقت في سنة 1972 دائماً بقيادة وزارة المالية هي المحاولة الناجحة، إلا أن هذه المرة أوكلت مهمة تغيير المخطط إلى مجلس مكلف بذلك، وهو المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، بالإضافة إلى مهمة تنظيم ميدان المحاسبة

جرت أشغال إعداد مشروع المخطط المحاسبي بالشركة الوطنية للمحاسبة في بداية الأمر في شهر أفريل من سنة 1972. وفي هذا الصدد، تمّ تكوين فريقاً مكوناً من خبراء جزائريين مدعّمين بخبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة، تمثّلت مهمتهم في مراقبة وتتبع تطور الأشغال وإبداء الآراء في هذا المجال، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي من جامعة "براغ"، جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية في الميدان.

ثم قامت اللجنة بمجرد احتياجات كل المستعملين من المعلومات المحاسبية حسب الفئات ورتبتهم كما يلي:

- مسيري المؤسسات؛

- إدارة الضرائب؛

- الهيآت المالية؛

- الوزارات الوصية؛

- الاقتصاد الوطني من خلال المحاسبة الوطنية.

كما قامت اللجنة بفحص ودراسة مختلف المخططات المحاسبية الأجنبية للاعتبار بها، وأخصّصت بالدراسة المعمّقة مخططين إثنين وهما المخطط المحاسبي OCAM(\*) والمخطط المحاسبي التشيكوسلوفاكي.

بعدها قامت اللجنة بتحديد مجال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي الجديد، وفي هذا الصدد تلقت اللجنة صعوبة في تحديد مجال تطبيق المخطط لبعض القطاعات وهي قطاع الهيآت المالية و المؤسسات الفلاحية.

على إثر عدّة أشهر من العمل، توصلت اللجنة لوضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي جزائري.

بعد عرض المخطط على لجنة التقييس بالمجلس الأعلى للمحاسبة في شهر ديسمبر من سنة 1972،

بدأت عملية مناقشة المشروع التمهيدي التي توسّعت إلى ممثلي المؤسسات العمومية.

(\*) Organisation Commune Africaine Malgache et Mauricienne.

كما قامت اللجنة بإعداد نموذج من الأسئلة وجهته إلى كل المؤسسات العمومية، يدور حول النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي المطبق، بهدف جمع أكبر عدد ممكن من الآراء والملاحظات والتعديلات والإضافات المحتملة التي يرجى إقحامها في المخطط المحاسبي الجديد.

إذ تعتبر مهمة وضع مخطط محاسبي، بإمكانه الاستجابة إلى إحتياجات كل قطاع من المعلومات المحاسبية مهمة جد معقدة، وذلك بسبب إختلاف الإحتياجات وتناقضها في بعض الأحيان.

امتدّت هاته الأشغال على مدى ثلاثة أشهر، تمّ خلالها إجراء تعديلات طفيفة على المشروع التمهيدي للمخطط المحاسبي.

بعد نهاية أشغال التحضير بدأت عملية عرض وشرح المخطط بإقامة عدة ملتقيات حول المخطط وأهدافه وكيفية تطبيقه.

بعد ذلك، بدأت أشغال ترجمة المخطط من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، التي تكفّلت بها لجنة مختصة كونت خصيصا لذلك.

في 29 أفريل 1975، تمّ نشر المخطط الوطني المحاسبي بصفة رسمية، الذي دخل حيز التطبيق في جانفي من سنة 1976 .

### ثانياً: أهداف المخطط المحاسبي الوطني

في الخامس من ماي سنة 1972 وبمناسبة التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، حدد وزير المالية آنذاك الأهداف المسندة للمخطط الوطني المحاسبي، والتي تتمثل في الآتي<sup>(1)</sup>:

- استعمال حسابات تتماشى ومتطلبات الشركات والمؤسسات العمومية؛
- يسمح للدولة بمراقبة القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتكون هذه المراقبة باستعمال النتائج المحصل عليها من خلال النشاطات السنوية؛
- اعتماد الجرد المستمر في تقييم المخزونات؛
- استخدام الحسابات المؤقتة (الوسيطه /<38x)؛

(1) حمادي نبيل: محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام مرجع سابق، ص 04.

- استعمال المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) يسمح للمؤسسة بتحقيق أهداف إحصائية، تعتبر كأداة تسيير فعّالة تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسة على ضوء النتائج المحاسبية؛
- المعرفة السريعة للتكاليف وأسعار التكلفة؛
- يعتبر المخطط الوطني المحاسبي وسيلة للتحكم في التنظيم والتوقعات الاقتصادية، داخل المؤسسات الجزائرية؛
- الأخذ بعين الاعتبار حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية (البنوك، الهيئة المركزية للتخطيط)؛
- اعتماد معايير واضحة في إعداد الوثائق المحاسبية؛
- إمداد المحاسبة الوطنية بمعلومات ذات دلالة واضحة، يمكن اعتمادها كأداة إحصائية تنبؤية؛
- جعل تحليل المؤسسات ديناميكي عن طريق استخراج النتائج في مختلف مراحلها (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال،...).

### ثالثاً: الإنتقادات الموجّهة للمخطط المحاسبي الوطني

بعد عيوض المخطط المحاسبي الوطني للمخطط المحاسبي العام الفرنسي بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، نتج عنه عدة نقائص وصعوبات عند تطبيقه على أرض الواقع من طرف المستعملين ، والتي ظهرت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية ، و يمكن تقسيم النقائص المأخوذة على المخطط المحاسبي الوطني إلى قسمين<sup>(1)</sup>:

1. **النقائص المتعلقة بالجانب النظري :** إنّ طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تُظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة والحسابات المركبة.

<sup>(1)</sup> بن رجم محمد خميسي: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 04.

أ. **التقصير المفاهيمي**<sup>(1)</sup>: يتعلق الأمر بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضاً المبادئ المحاسبية والتنسيق المحاسبي. يعطي نطاق المخطط المحاسبي الوطني امتيازاً لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك... الخ. كما أن المبادئ المحاسبية غير مُعبّر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.

ب. **غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني**: يُطبّق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من أجلها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواءً من الجانب المحاسبي أو المنهجي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جداً حيث لا يفرض القانون هذا الإجراء إلا على المؤسسات المسعرة في البورصة.

## 2. **النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي**: تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي وتصنيف

الحسابات، الوثائق الشاملة، الجرد الدائم وقواعد التقييم، التعاريف وقواعد سير الحسابات ومعالجة بعض العمليات، الوثائق المحاسبية للمحاسبة الجبائية.

أ. **الإطار المحاسبي**<sup>(2)</sup>: لم يعط المخطط المحاسبي الوطني بعض الحسابات نذكر منها:

- **المجموعة الأولى**: رأس المال المسدد وغير المسدد، المؤونات النظامية... الخ؛

- **المجموعة الثانية**: المصاريف الموزعة على عدة سنوات، الاستثمارات المالية، الصيانات الكبرى، القرض الايجاري... الخ؛

<sup>(1)</sup> نفس المرجع السابق، ص 06.

<sup>(2)</sup> Merouani Samir: **Le projet du Nouveau Système Comptable Financier Algérien**, Mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, 2007, p p 62-63.

- المجموعة الرابعة: مؤونة نقص قيمة المجمعات ، الفوائد الواجبة التحصيل ، نواتج للقبض ، إعانات للقبض... الخ؛

- المجموعة الخامسة: الديون المخصصة للعطل المدفوعة... الخ؛

- المجموعة السادسة: المنح العائلية، منح التمدرس، الامتيازات حسب طبيعتها الممنوحة للمستخدمين.

ب. تصنيف الحسابات<sup>(1)</sup>: لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، وبين الخصوم الجارية وغير الجارية، إنَّ تصنيف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة.

لقد تمَّ تعريف المجموعات الثانية والثالثة والرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج وعدم الفصل بين أصول الاستغلال والأصول خارج الاستغلال، وعدم تقديم السلع المستعملة في الاستغلال والتي هي ليست ملك للمؤسسة.

تعالج مصاريف البحث والتطوير على أنَّها مصاريف إعدادية، وليس على أساس أنَّها قيم معنوية، حيث أنَّ القيم المعنوية محددة بشهرة المحل وحقوق الملكية الصناعية والتجارية.

تمَّ إدراج بعض القيم المنقولة ضمن عناصر حساب حقوق الاستثمارات كسندات المساهمة وسندات التوظيف على أساس أنَّها قيم قصيرة الأجل في حين تمَّ تعريف استثمارها على أساس قيم دائمة .

مخصصات المؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات والحقوق تعتبر كعناصر خارج الاستغلال، في حين أنَّها لا تبرز أي خصائص استثنائية في الحياة الجارية للمؤسسة.

توجد بعض الاستثناءات في مبادئ التقييم، يتعلق الأمر بحساب 46 تسبيقات الاستغلال وحساب 56 ديون الاستغلال حيث أنَّ الحسابين : 468 و 568 لا يمثَّلان حقوق أو ديون على المؤونات أو الاهتلاكات كما أنَّ حساب 469 لا يمثِّل حقوق خارج الاستغلال.

هذه النقائص المنهجية ليس لها تأثيرات سلبية على سير الحسابات، لكن هذا دليل على أنَّ تصميم المخطط المحاسبي الوطني (PCN) غير كامل.

<sup>(1)</sup> Ibid: p 63-64.

ج. الوثائق الشاملة<sup>(1)</sup>: يبلغ عددها 17 جدولاً مهما كان حجم ونشاط المؤسسة، ونظراً لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني.

-الميزانية: شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، فلقيام بعملية المقارنة لا بد من الرجوع إلى الجداول التفسيرية؛

-جدول حسابات النتائج: هنا أيضاً، الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة، كما أنّ جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية ولا يقدم بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي؛

- جداول الملاحق: جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل وليس بجدول التدفقات النقدية، ولا يميز بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار والتدفقات المالية، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في عملية التحليل المالي؛

- جدول الأموال الخاصة يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأصول الصافية؛

- الجداول الأخرى من الجدول رقم (4) إلى الجدول رقم (15) تتضمن تحليل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها؛

- الجداول التفسيرية لا يبدو لها فائدة للمؤسسة وشركائها لأنها تشكل تحليل مفصل حسب طبيعة عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا تسمح أيضاً بتقدير أحسن لوضعية المؤسسة، حيث تعتبر هذه الجداول أكثر نفعاً للمحاسبة الوطنية بتزويدها بالمعلومات لأنجاز الجامع الكلية.

د. الجرد الدائم<sup>(2)</sup>: لقد فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها، ورغم أنّ هذه الطريقة قد لا تناسب وإمكانات بعض المؤسسات من أجل متابعة المشتريات، المبيعات، المخزونات، وتعدد النشاطات والبُعد الجغرافي لبعض الوحدات يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسات.

(1) Ibid: p 64.

(2) Ibid: p 65.

هـ. قواعد التقييم<sup>(1)</sup>: اعتمد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم، لكن لم يوصي بطرق التقييم عند تاريخ الجرد، حيث أنه لا توجد أي طريقة أوصى بها المخطط لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون، وأعطيت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة الأكثر توافقاً مع خصائص المخزون. لم يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحيازة، تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج، المصاريف الملحقمة، الأعباء المباشرة وغير المباشرة.

المخطط المحاسبي لم يدقق في تحديد طرق حساب الاهتلاك، ولم يحدد معادلات الاهتلاك وإجراء تكوين المؤونات لتقص المخزونات والحقوق المشكوك فيها.

و. التعاريف وقواعد سير الحسابات<sup>(2)</sup>: إنَّ قواعد سير الحسابات وجيزة جداً، وإنَّ تعريف بعض الأصناف وتسمياتها لا تتطابق مع محتواها.

- المجموعة الأولى: تحتوي ضمن عناصرها حسابات الارتباط بين الوحدات، نتائج رهن التخصيص ومؤونات الخسائر والتكاليف التي لا تتضمن وسائل تمويل متاحة أو متروكة تحت تصرف المؤسسة؛

- المجموعة الثانية: مصطلح المصاريف الإعدادية لا يعكس محتوى هذا الحساب، لأنَّ بعض المصاريف ملتزم بها بعد بداية استغلال المؤسسة (كمصاريف التطوير)، غير أنَّ مصطلح المصاريف الإعدادية يمثل مصاريف مدفوعة مسبقاً قبل بداية أي نشاط؛

- المجموعة الرابعة: تحتوي على حسابات لا تتضمن حقوق وهي: حسابات الخصوم المدينة، المصاريف المدفوعة مسبقاً، النفقات في انتظار التحميل والكفالات؛

- المجموعة الخامسة: تحتوي على حسابات لا تمثل أبداً الديون كحسابات الأصول الدائنة، النواتج المسجلة مسبقاً، الإيرادات في انتظار التحميل والكفالات.

(1) Ibid: p 65.

(2) Ibid: p 66.

ز. معالجة بعض العمليات<sup>(1)</sup>: لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات نذكر منها: القرض التجاري والعمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، الاندماج، العطل المدفوعة الأجر، تكاليف البحث والتطوير، تغير الطرق المحاسبية، التزامات التقاعد... الخ.

### المطلب الثاني: ماهية الإصلاح المحاسبي

لقد أُعتبر التوجه نحو عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة وحتمية أملتها متطلبات المحيط الاقتصادي العالمي الحالي وفشل النظام المحاسبي القديم في ملائمة المستجدات الاقتصادية التي تستدعي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت في النظام المحاسبي الجديد، ومن أجل القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني الذي كان معمول به منذ سنة 1975، ومحاولة تكيفه مع المحيط الاقتصادي الجديد وجعله متلائماً مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، تمّ طرح مشروع إصلاح المخطط المحاسبي كمرحلة مكملة لعملية الإصلاح الاقتصادي في المؤسسات، من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

### أولاً: أسباب الإصلاح المحاسبي

إنّ الأساس المعتمد في إصلاح النظام المحاسبي يقوم على أنّ المخطط الوطني للمحاسبة ( PCN ) لسنة 1975 يخدم النظام الضريبي بالدرجة الأولى، ولا يخدم مقتضيات الأسواق المالية والإفصاح المحاسبي، ممّا استدعى تبني نظاماً محاسبياً أكثر ملامة، ولعل أهم الأسباب التي استدعت الإصلاح المحاسبي ما يلي<sup>(2)</sup>:

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحاً؛

<sup>(1)</sup> Ibid: p 66.

<sup>(2)</sup> كتوش عاشور: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2008، ص ص 295 - 296.

- توفر النظام المحاسبي الجديد على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، لوقيته من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية.

### ثانياً: أهمية الإصلاح المحاسبي

قام الإصلاح المحاسبي في الجزائر على مجموعة من المبررات تنطلق أساساً من أنّ النظام الذي كان سائداً لا يخدم تفعيل البورصة والسوق المالي بشكل عام، لأنّ هذه الأخيرة تقوم على الكفاءة المرتبطة بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وبالكم والكيف اللازم، وعلى مواثمة النظام المحاسبي الجزائري مع الإطار الذي يحكم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، في ظل ذلك أصبح من الضروري الوفاء بهذه المتطلبات لتحقيق الآتي<sup>(1)</sup>:

- إنشاء بيئة محاسبية مقبولة قبولاً دولياً؛
- تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- الوفاء بالاحتياجات المعبر عنها من مستخدمي مخرجات الأنظمة المحاسبية وطنياً ودولياً؛
- توافق النظام المحاسبي الجزائري مع ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- شفافية المعلومات؛
- الإفصاح الفعال في ظل المرجعية الدولية؛
- توافق القوائم المالية للمؤسسات الوطنية مع الأجنبية؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- إعطاء معلومات مالية ملائمة أكثر على تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

(1) صديقي مسعود: فعالية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص 07.

### ثالثاً: أهداف الإصلاح المحاسبي

يمكن عرض أهم أهداف الإصلاح المحاسبي في ما يلي<sup>(1)</sup>:

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحوى الاقتصاد المعاصر؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها؛
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

### المطلب الثالث: المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر

لم يكن الإصلاح المحاسبي عادة الاستقلال يتصدّر أولويات البرامج الاقتصادية، إذ بقيت الجزائر تسير على التنظيم المحاسبي الموروث عن الإستعمار الفرنسي خلال سنوات عديدة بعد الاستقلال، ولم يتدعم هذا المجال بأي هيئة مختصة تشرف على شؤون الإصلاح المحاسبي إلا في بداية السبعينات.

لقد صاحبت الهيئات والمنظمات المهنية في الجزائر خاصة منها المتعلقة مباشرة بمهنة المحاسبة (مجلس المحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين)، تلك الإصلاحات المحاسبية التي قام بها المشرع الجزائري والمتعلقة بتبني الأنظمة المحاسبية، لِمَا لهذه الهيئات والمنظمات المهنية من دور في الإشراف والمراقبة والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها بما يتماشى وإطارها العام<sup>(2)</sup>. سنحاول في هذا الجزء تقديم عرض موجز لأهم المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر:

<sup>(1)</sup> براق محمد، قمان عمر: أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح

المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص 05.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع السابق، ص 06.

## أولاً: مجلس المحاسبة

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وغياب أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي قام المشرع الجزائري بسن آليات رقابية تحد من أنواع الاختلال التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة من خلال القانون رقم 80-05 المؤرخ في 10-30-1980 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة، وفي مادته رقم 05 نص على أن: « مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها ».

## ثانياً: المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تعتبر المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من بين المنظمات والهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر، حيث صاحبت هذه المنظمة التطورات التي مسّت المحاسبة كمهنة وكنظام.

1. نشأة المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين : نشأت هذه المنظمة بموجب المادة رقم 5 من قانون 91-08 الصادر في 27-04-1991 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ونصّت هذه المادة على أنه « تنشأ منظمة وطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون»<sup>(1)</sup>.

2. مهام المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين : تُلخص المادة رقم 09 من القانون 91-08 المهام التي تضطلع بها المنظمة فيما يلي:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- تحديد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط المهنة وخصوصياتها؛

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة بتاريخ 01-05-1991، ص 651.

- مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييم المحاسبي والطلب المهني والتسعير؛
  - تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات والغير من المنظمات الأجنبية؛
  - إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
  - تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للإنجازات والشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهن؛
  - التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.
- ثالثاً: مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة
- تمّ تأسيس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13-01-1992، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 97-458 المؤرخ في 01-12-1997، والذي يُحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائده عمله<sup>(1)</sup>.
- وتتمثل اختصاصات المجلس فيما يلي :
- حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة؛
  - تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة؛
  - إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
  - الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها؛
  - تحصيل الاشتراكات المهنية التي تقررها الجمعية العامة؛
  - السهر على احترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والنظام الداخلي؛
  - تحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة؛
  - إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التقييم المحاسبي والمالي المرتبط بحياة المؤسسة؛

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03، المؤرخة بتاريخ 13-01-1992، ص 82-83.

- المساعدة والنهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري والتقني لدى أعضاء النقابة ودعوة السلطات المختصة للحضور للتدريبات والملتقيات المهنية، تنظيمها، الإشراف عليها ومراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة؛
- المشاركة في مهام التعليم والتكوين والبحث؛
- القيام بتعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالميدان الذي تغطيه المهنة وتوزيعها ونشرها.

#### رابعاً: المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-09-1996 والذي يُجَدِّد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره.

#### 1. صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة: تتمثل صلاحياته طبقاً للمادة الثالثة من نفس المرسوم فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- يجمع ويستغل كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها؛
- ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية؛
- يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني؛
- يفصح وييدي رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة؛
- يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية؛
- يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي؛
- ينظّم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه؛
- ينشر تقاريره ودراساته وتحليله وتوجيهاته.

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03، المؤرخة بتاريخ 13-01-1992، ص 18.

2. أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة: فيما يتعلق بأعضاء المجلس فلقد تمَّ تحديدهم في المادة (06) من نفس

المرسوم سالف الذكر والذي يتضمَّن تشكيلة ورئاسة المجلس، حيث يرأس المجلس وزير المالية أو ممثله.

أمَّا تشكيلته فهي:

- الرئيس المزاوول لمهمته في المجلس الوطني لنقابة الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛

- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛

- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛

- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛

- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛

- ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات؛

- ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي؛

- ممثل عن المفتشية العامة للمالية؛

- ممثل عن الغرفة الوطنية للزراعة؛

- ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة؛

- ممثل عن بنك الجزائر؛

- ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛

- ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية؛

- ممثل عن جمعية شركات التأمين؛

- ممثلين عن الشركات القابضة العمومية؛

- ستة (06) ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين

المعتمدين؛

- أستاذين (02) لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

باعتباره الجهة الرسمية الوحيدة المكلف باختيار طرق التقييس المحاسبي في الجزائر، فإنّ المجر لس الوطني للمحاسبة ساهم في الإصلاح المحاسبي من خلال تبني الخيار القائم على إصلاح المخطط المحاسبي الوطني من خلال تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS).

من خلال ما سبق فإننا نلاحظ أنّ المنظّمات المهنية السابقة والمتمثلة في (المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، المجلس الوطني للمحاسبة) كانت تعمل في الأساس وفق إطار المخطط المحاسبة الوطني (PCN)، وعليه من الضروري الآن أن تتكيف مع إطارها الجديد في ظل الإصلاحات المحاسبية المتعلقة بتبني الجزائر المعايير المحاسبة الدولية، والعمل على الاندماج مع هذه الإصلاحات<sup>(1)</sup>.

(1) براق محمد، قمان عمر: مرجع سابق، ص 10.

## المبحث الثالث: مدخل للنظام المحاسبي المالي

إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة الأخيرة، والتي من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتبنيها النظام المحاسبي المالي (SCF) والمستمد من المعايير الدولية للمحاسبية (IFRS/IAS) بدايةً من سنة 2010، وهذا بعد ما شهد المخطط المحاسبي الوطني (PCN) عدة نقائص، إذ أصبح عاجزاً عن تلبية حاجات الاقتصاد الوطني، بسبب انفتاح هذا الأخير على الاقتصاد العالمي، التغيرات الاقتصادية الجديدة في جميع الميادين. ولهذا جاء النظام المحاسبي المالي (SCF) لسد النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، قصد مساندة ومواكبة الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

#### أولاً: المفهوم والأهمية

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي: طبقاً للقانون رقم 07-11<sup>(1)</sup> المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، وحسب مادته الثالثة فإنه يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي كما يلي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

نشير أنّ الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مُستمد من النظام الأنجلوساكسوني<sup>(\*)</sup>، ومدونة الحسابات مُستمدّة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)، حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها<sup>(2)</sup>:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 74، المؤرخة بتاريخ 15-11-2007 ص 03.

(\*) النظام الأنجلوساكسوني خاص بالبلدان ذات الاقتصاد الممول عن طريق السوق المالي، ويضمّ أمريكا، إنجلترا، كندا، أستراليا، نيوزلندا.

(2) ناصر مراد: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 03.

- الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
  - يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروؤة تُمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
- 2. أهمية النظام المحاسبي المالي:** يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكّل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي<sup>(1)</sup>:
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة؛
  - توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
  - يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
  - يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكّل أساساً لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
  - يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
  - يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح؛
  - يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
  - يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دولياً، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضع المالي للمؤسسة؛
  - انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
  - تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
  - يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواءً داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛

(1) ناصر مراد: نفس المرجع السابق، ص 10.

- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

### ثالثاً: مراحل ظهور وإعداد النظام المحاسبي المالي

بدايةً من شهر أبريل من سنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني على أن تنتهي بعد 12 شهراً حسب مدة الأشغال المحددة، إلا أن هذه المدة لم تُحترم إذ لم تُنجز الأشغال في الوقت المحدد. هذه العملية (عملية الإصلاحات) مُوِّلت من طرف البنك الدولي، والتي أُوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية.

تمَّ إعداد برنامج عمل الهيئات المكلفة بالإصلاح على أربع مراحل متمثلة فيما يلي<sup>(1)</sup>:

**المرحلة الأولى:** تشخيص لحالة تطبيق المخطط الوطني المحاسبي؛

**المرحلة الثانية:** إعداد مشروع لمخطط محاسبي جديد؛

**المرحلة الثالثة:** إجراء تكوين للمتخصصين على المخطط الوطني الجديد وعلى المقاييس المحاسبية الدولية؛

**المرحلة الرابعة:** المساعدة على تحسين تنظيم وتسيير المجلس الوطني للمحاسبة.

مع الانتهاء من أشغال المرحلة الأولى، تمَّ تقديم تقرير يتضمَّن تشخيص لحالة تطبيق المخطط المحاسبي

الوطني، حيث وضعت ثلاثة اختيارات ممكنة لتطوير المخطط المحاسبي الوطني والمتمثلة فيما يلي:

(1) طارق حمزة: مرجع سابق، ص 163.

أ. الخيار الأول<sup>(1)</sup>: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني-الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتاً منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار أُخِذَ حسب قرار صدر سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، حسب مرسوم وزاري رقم 42 المؤرخ في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة، ظهور تسميات ومصطلحات جديدة والتي لا تتماشى والإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين الخاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني؛

الخيار الثاني<sup>(2)</sup>: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير الحياشبية الدولية (IASB)<sup>(\*)</sup>، ومع مرور الوقت سيكون نظامين محاسبين مختلفين يُعطيان نظاماً مختلطاً ومعقداً وبالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض والاختلاف؛

ب. الخيار الثالث<sup>(4)</sup>: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار المتبني من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) أو معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)<sup>(\*)</sup> من خلال (USGAAP)<sup>(\*)</sup> أو التوجيهات الأوروبية.

(1) شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 14.

(2) نفس المرجع السابق، ص 15.

(\*) International Accounting Standards Board.

(4) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(\*) United State Generally Accepted Accounting Principals.

(\*) Financial Accounting Standard Board.

## المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد

كما تم الإشارة إليه فيما سبق، فإنّ الجزائر منذ أن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي السابق (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تمّ اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه والتطورات والتحويلات التي عرفها الاقتصاد ولا لسد الثغرات والنقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية ... إلخ، ولهذا كان من الضروري تدارك الوضع وذلك من خلال تبني نظاماً جديداً يتماشى والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي المالي في ما يلي<sup>(1)</sup>:

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات؛
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- النقائص والثغرات التي خلفها النظام السابق الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- الاعتماد على مبادئ وقواعد واضحة التي تساعد التوجه المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لأنّ التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي:
- عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أنّ كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم وتقارير معدة حسب المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم؛

(1) آيت محمد مراد، أبحري سفيان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات و أهداف "، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 03.

غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين وبالتالي إلى ضعف جودة ونوعية المعلومات.

### المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجوة من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- المساعدة على نمو مردودي المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

<sup>(1)</sup> آيت محمد مراد، أبحري سفيان: نفس المرجع السابق، ص 07.

## خلاصة الفصل الأول:

يتبين لنا مما سبق أنّ البُعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أظهر أنّ المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

كما أنّ من أهم متطلبات الاندماج في اقتصاد السوق توحيد الأنظمة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر في إطار توجهها الاقتصادي الحر إلى القيام بتبنيّ المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، من خلال النّظام المحاسبي المالي الذي شرّع في العمل به في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الإصلاحات الأخيرة والتي جاءت للإجابة عن رغبة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والجزائريين في التفاعل فيما بينهم ، جاءت نتيجة أنّ ال نظام الذي كان سائدا (المخطط المحاسبي الوطني PCN) لا يخدم تفعيل البورصة والسوق المالي بشكل عام، لأنّ هذه الأخيرة تقوم على الكفاءة المرتبطة بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وبالكم والكيف اللازم وعلى موائمة النّظام المحاسبي الجزائري مع الإطار الذي يحكم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي.

الفصل الثاني:  
القوائم المالية  
وعرض وللاقتها كأولة  
للإفصاح عن  
المعلومات المالية

## تمهيد:

تهدف المحاسبة المالية بصفة عامَّة إلى إنتاج البيانات والمعلومات المفيدة في خدمة الأغراض الداخلية والخارجية، فحسب النُّظام المحاسبي المالي تُعتبر المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ، إلاَّ أنَّ الفائدة المرجوة من تلك البيانات لن تتحقق إلاَّ إذا تمَّ توصيلها بصورة ملائمة إلى المستفيدين، وتتوقف فاعليَّة الاتصال المحاسبي على سلوك الأطراف المؤثرة عليها والمتأثرة بها، وينعكس سلوك إدارة المؤسسة في مقدار ونوعية المعلومات التي يتم توفيرها للمستثمرين، وسلوك مستخدمي تلك المعلومات في الكيفية التي يستخدمون بها تلك المعلومات، ولا شك أنَّ الإفصاح المحاسبي بما ينطوي عليه من معنى، ينبغي أنَّ يحقق التوازن بين مصالح كل من الإدارة والمستثمرين ولا يتحقق ذلك إلاَّ عن طريق تواجده معايير إرشادية يمكن أن تساعد مُعدِّي التقارير الخارجية على اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

رغم الأهميَّة التي تتمتع بها المعلومات المالية فإنَّ هناك كثير من التباين الواسع في الممارسات والتطبيقات المحاسبية سواءً في المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها القوائم المالية فضلاً عن التباين في قواعد وأسس القياس أو القواعد الخاصة بعرض وشكل الإفصاح عن المعلومات المالية، كما أنَّ هناك جدل واضح في تحديد الأهميَّة النسبية للمفردات والعناصر المؤثرة في المحتوى المعلوماتي وجودة كل منها، ممَّا كانت الحاجة الماسة إلى المعايير المحاسبية باعتبارها تمثل الأداة الإيجابية المناسبة للقضاء على المسببات التي تحول دون إكمال ذلك المحتوى المحاسبي من المعلومات ومستوى جودته.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمعلومات، المعلومات المالية وخصائصها، الإفصاح المحاسبي، وفي الأخير سنعرض مختلف القوائم المالية حسب النُّظام المحاسبي وهذا وفق الخطة التالية:

## المبحث الأوَّل: ماهيَّة المعلومات؛

## المبحث الثَّاني: ماهيَّة الإفصاح المحاسبي؛

## المبحث الثَّالث: عرض القوائم المالية حسب النُّظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأوّل: ماهيّة المعلومات

تُعد المعلومات الرّكيزة الأساسيّة التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، ونظراً لأنّ القوائم الماليّة والتي تعرض المعلومات الماليّة التي يتم إعدادها في صورة مكتملة ومطلقة للأغراض العامّة، فإنّها تصبح ذات معنى أكثر إذا ما تمّ تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهميّة النسبيّة بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية استقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف هذه البنود، وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم الماليّة باختلاف فئاتهم حول مكونات الأداء المستقبلي للمشروع الذي تخصه تلك القوائم، بما يكفل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدّي إلى ضمان كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة للمشروع.

## المطلب الأوّل: مفهوم المعلومات

على الرّغم من شيوع استخدام اصطلاح "المعلومات" وتعدد الكتابات عن المعلومات وأنظمتها إلّا أنّه مازال هناك اختلاف في الرأى حول المفهوم العلمي لهذا اللفظ وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات أي "البيانات"<sup>(1)</sup>.

فالبعض يستخدم لفظ "البيانات" و"المعلومات" للدلالة على نفس المفهوم، بينما في الواقع أنّ كلاً من المفهومين مختلفين، سنحاول توضيح مفهوم كل منهما بالإضافة إلى توضيح مفهوم آخر مرتبط بهما ألا وهو "المعرفة" والعلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة.

## أولاً: البيانات

يمكن تعريف البيانات على أنّها: "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظّمة وغير المرتبطة بموضوع واحد، والتي قد لا يُستفاد منها في شكلها الحالي إلّا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذا ما فُرزت وصنّفت وتُويت ونُظّمت فإنّ هذه البيانات تتحول إلى معلومات"<sup>(2)</sup>.

(1) صلاح الدين عبد المنعم مبارك: إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص

23.

(2) إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغيبي: نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 24.

لكي يتم الإستفادة من البيانات يجب أن تُتَّصف بخاصيتين أساسيتين هما:

1. **الإضافة المعرفية:** حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسله إليه فإنَّها يجب أن تُشكِّل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أمَّا إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسله إليه بشكل مسبق فإنَّها لا تُشكِّل أي إضافة معرفية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها، وعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات<sup>(1)</sup>؛
2. **الإرتباط:** حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقى، فالبيانات تُعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي غالباً ما تؤدي إلى قرار سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: المعلومات

يرتبط مصطلح المعلومات بمصطلح البيانات (سابق الذكر) ارتباطاً وثيقاً، إلا أنَّهما مختلفان ولا يشيران إلى نفس المفهوم، كما أنه قد تعددت التعريفات المتعلقة بالمعلومات فيمكن أن نعرِّفها حسب (S.Demski) على أنَّها: "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات"<sup>(3)</sup>، في حين عرفها (M.Stone) على أنَّها: "معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات"، أي أنَّها بيانات ذات منفعة فهي تحقق أهداف المنشأة<sup>(4)</sup>.

كما يمكن تعريف المعلومات على أنَّها: "مجموعة البيانات المنظمة والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكِّل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مُدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التوبيخ والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"<sup>(5)</sup>.

مما سبق يمكن القول بأنَّ المعلومات تتكون من بيانات تمَّ تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإنَّ المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف.

(1) عبد الرزاق محمد قاسم: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص 12.

(2) نفس المرجع السابق، ص 13.

(3) صلاح الدين عبد المنعم مبارك: مرجع سابق، ص 23.

(4) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

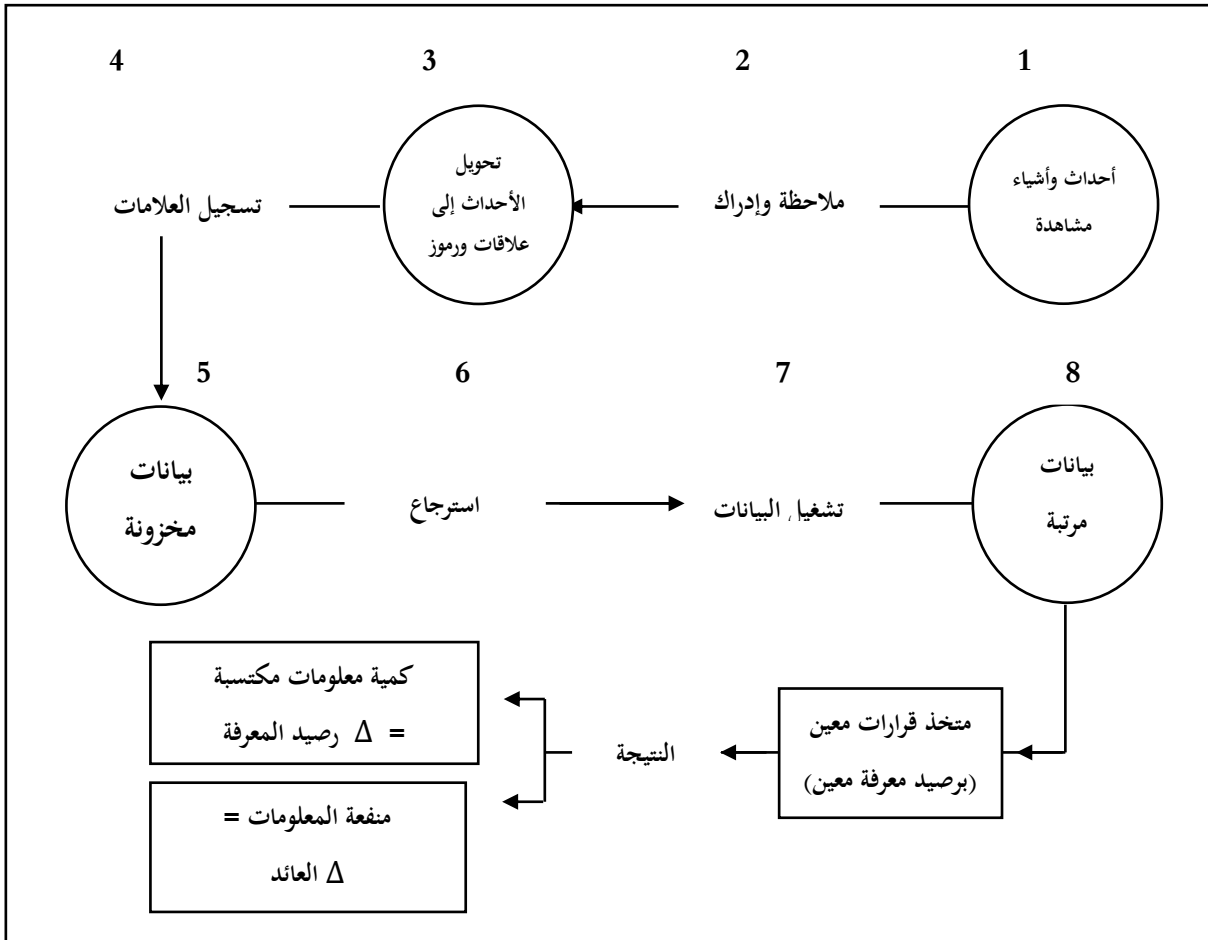
(5) إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغي: مرجع سابق، ص 24.

## ثالثاً: المعرفة

يمكن تعريف المعرفة على أنَّها: "مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصياتها على معرفة متخصصة في موضوع معين"<sup>(1)</sup>.

من خلال المفاهيم سابقة الذكر حول كل من البيانات، المعلومات والمعرفة يمكن توضيح العلاقة بين المفاهيم الثلاثة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة



المصدر: صلاح الدين عبد المنعم مبارك : إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبي والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 25.

<sup>(1)</sup> إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغيبي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

يتضح من الشكل السابق أنَّ المعلومات تمثل المخرجات النهائية لسلسلة من العمليات حيث تبدأ هذه العمليات بملاحظة ومتابعة الأحداث في البيئة، وهذه الأحداث قد تكون صفقات تاريخية بين المؤسسة والغير أو لعمليات داخل المؤسسة، كما أنَّها تشمل تنبؤات عن المستقبل تكونت بناءً على أحداث سابقة في الماضي. ويتم ترجمة هذه الأحداث إلى علامات، رموز، إشارات وخصائص حتى يمكن تسجيلها لأغراض استخدامها في المستقبل. ويكون نتيجة عمليات التسجيل بيانات يتم تخزينها والاحتفاظ بها لفترات مختلفة وفي أشكال متعددة مثل الدفاتر والملفات، وعندما تظهر الحاجة لهذه البيانات يتم استرجاعها كما هي أو قد يتطلب الأمر إجراء عمليات تشغيل مختلفة على هذه البيانات مثل التبويب والتحليل والتخليص وإعداد مجموعة من التقارير لأغراض مختلفة. ويكون نتيجة هذه التقارير بيانات مرتبة معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في وقت معين ولغرض محدد، ثم يتم توصيل هذه البيانات المرتبة في صورة رسائل إلى وحدة الذاكرة لدى متخذ القرار حيث توجد المعرفة. هذه المعرفة تمثل رصيد من المعلومات والخبرة والتجارب لدى شخص معين وفي وقت معين، أي أنَّها تختلف باختلاف الأشخاص واختلاف الأوقات. وفي حالة تغيير رصيد المعرفة لدى متخذ القرارات (مستلم الرسالة) فإنَّه يمكن القول بأنَّ هذا الشخص اكتسب كمية من المعلومات<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثَّاني: أنواع ومصادر المعلومات

#### أولاً: أنواع المعلومات

تتنوع المعلومات بتنوع محتواها وهدفها وحجمها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع الذي تتعلق به، حيث يمكن تصنيف المعلومات إلى مجموعات رئيسية كالآتي:

#### 1. من حيث دلالتها<sup>(2)</sup>: يمكن تقسيمها إلى:

أ. **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمَّت في الزمن الماضي كالقوائم المالية؛

ب. **معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة وتتوفر فيها المميزات التالية:

(1) صلاح الدين عبد المنعم مبارك: مرجع سابق، ص ص 26-27.

(2) أحمد عبد الهادي بشير: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ لقرارات الادارية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2006، ص 42.

- تتعلق بالنشاط الجارى فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلى بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.
- ج. **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.
2. **من حيث مصدرها<sup>(1)</sup>:** يمكن تقسيمها إلى:
- أ. **معلومات داخلية:** وهي معلومات تُعبّر عن أحداث ووقائع تَمَّت داخل المؤسسة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوف اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الإعتيادية للمؤسسة؛
- ب. **معلومات خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والمؤمنين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تُمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.
3. **من حيث درجة تكرارها<sup>(2)</sup>:** يمكن تقسيمها إلى:
- أ. **معلومات دورية:** وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنوياً، شهرياً أو أسبوعياً... إلخ)؛
- ب. **معلومات غير دورية:** وتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

(1) جمعة اسماعيل، الصبان سمير: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 07.

(2) نفس المرجع السابق، ص 08.

4. من حيث توقيت الحصول عليها<sup>(1)</sup>: يمكن تقسيمها إلى:

- أ. معلومات فورية: وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، حيث تكون معدة ومجهزة مسبقاً، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية؛
- ب. معلومات غير فورية: وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها ممَّا يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية.

بالإضافة إلى التصنيفات سابقة الذكر يمكن تصنيف المعلومات من حيث الزمن إلى معلومات جامدة ومعلومات ديناميكية، ومن حيث ارتباطها بالعملية الإدارية إلى معلومات خاصة بالتخطيط ومعلومات خاصة بالرقابة وأخرى خاصة باتخاذ القرارات.

#### ثانياً: مصادر المعلومات

يمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى<sup>(2)</sup>:

1. مصادر داخلية: وهي البيانات والمعلومات المتوفرة والموجودة داخل المنظمة؛

2. مصادر خارجية: وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من بيئة المنظمة الخارجية.

وبشكل عام تقسم مصادر المعلومات إلى المصادر الأتية<sup>(3)</sup>:

1. المصادر الثانوية: وهي البيانات التي تمَّ تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى وتمَّ تعميمها لتكون جاهزة للاستخدام من قبل الأفراد والمنظمات في أي وقت، ومن هذه المصادر البيانات الموجودة في المراجع والكتب والدوريات والنشرات والمجلات الموجودة في المكتبات العامة والخاصة ودور النشر ومراكز البحث؛
2. المصادر الأولية: وهي البيانات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو مكلفة بإعدادها، وتكون هذه المعلومات حول موضوع يخص الجهة الطالبة ويمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها، ومن هذه المصادر المصادر الميدانية لجمع المعلومات مثل الملاحظة الشخصية والاستقصاء والتجربة والاختبار؛

(1) أحمد عبد الهادي بشير: مرجع سابق، ص 44.

(2) إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغيبي: مرجع سابق، ص 25.

(3) نفس المرجع السابق، ص 26.

3. بنوك المعلومات: وهذا النوع ظهر حديثاً والذي يتم من خلاله تجميع أكبر قدر من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض وتخزينها كل حسب الفئة بحيث يمكن استرجاعها بسرعة لتسهيل الاستفادة منها؛
4. الإنترنت: وهي البيانات والمعلومات التي تجمعها وتنظمها وتجهزها المنظمات من كافة أنحاء العالم وتعرضها على مواقعها على شبكة الإنترنت الدولية ليتسنى للجميع تداولها والاستفادة منها.

### المطلب الثالث: دور وأهميّة المعلومات

#### أولاً: دور المعلومات

ككل مورد نادر، فإنّه للمعلومات استعمالات تختلف باختلاف الهدف من استعمالها (داخلية وخارجية)، وعليه يمكن حصر أربعة استعمالات أساسية للمعلومات وهي<sup>(1)</sup>:

1. المعلومات أداة دعم لمسارات التسيير: إنّ مسار التسيير عبارة عن توفيق بين مجموعة من الأنشطة والقرارات لتوليد نتائج مرغوب فيها من طرف المؤسسة، وبهذا الصدد فإننا بصدد: مسار للتموين، مسار تسيير طلبات الزبائن، مسار ترتيب عمليات الإنتاج، لذا ينبغي أن تكون مختلف العمليات المشكّلة للمسار مترابطة فيما بينها، لأنّها تنتج وتستعمل معلومات، تخزن، تعالج، وتوزع. بحيث تشكّل كل من الرسالة التي تحملها المعلومات المتعلقة بمسار تسيير وإجراءات المعالجة والملفات التي تحتوي هذه المعلومات، نظام معلومات لهذا المسار. ذلك أنّ المؤسسة عبارة عن مجموعة من مسارات تسيير المؤسسة بمدى أدائها من خلال ضمان إمدادات معلوماتية كافية؛
2. المعلومات أداة للاتصال داخل المؤسسة: عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة من خلال تبادل بيّني للمعلومات، بحيث أصبحت وظيفة الاتصال المحددة بواسطة اختيار بُنية مختلف الأطراف هدفاً لا نجد عناءً في الاهتداء إليه، وازداد هذا الجانب وضوحاً مع انتشار استعمال قواعد البيانات، علم المكتبات، الاتصال الحديث، ظهور الإنترنت، آثار ثورة في عالم الاتصالات؛
3. المعلومات أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة: تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين ذكاء المؤسسة لأنّ القدرة المعرفية للمؤسسة تتمثل في الحقيقة في قدرة الأفراد الذين تتكون منهم، بحيث تتشكّل المعرفة من النماذج المعرفية التي يجمع، تُصنّف وتُعالج المعلومات. تتحسن هذه النماذج بفضل المعلومات

(1) مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 46-

المتاحة، كما تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً حيث أنّها تُمكن من تخزين المعلومات النافعة مع إمكانية العودة إليها وقت الحاجة؛

#### 4. المعلومات أداة للربط مع المحيط: إذا كانت الاستعمالات السابقة للمعلومة وكذلك التكنولوجيا المرافقة

والمساندة لها، ذات صبغة داخلية تستطيع المؤسسة من خلالها تحسين القيمة المضافة بتدنية التكاليف،

تحسين المعرفة بالسوق، تحسين مختلف مسارات التسيير، فإنّ هذا لا يعني أنّه ليس للمعلومة دور تؤدّيه مع

محيط المؤسسة، بل يوجد وتحت أشكال كثيرة يمكن حصرها فيما يلي:

أ. تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين: لأنّ أي منتج له مركبات مادية ومركبات معلوماتية، السعر

والمواصفات وطريقة الإستعمال، وبفضل التكنولوجيا يمكن تمييز منتج أو تحسينه عن طريق إضافة أو دمج

ميزات أخرى إضافية من المعلومات كإنشاء خط هاتفي خاص يسمح للزبائن بالحصول على نصائح

وإرشادات أو إدماج طرق استعمال مثل تخصيص فضاءات في برامج الإنترنت، تتيح للمستعمل إمكانية

الاطلاع المباشر على المعلومات بأقل التكاليف؛

ب. تحت شكل أنظمة معلومات بين مؤسسات مختلفة: فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها هنا من أجل

تقوية وتمتين قاعدة المركز التنافسي للمؤسسة من خلال تغيير وبعث علاقة جديدة "زبون-مورد" كاعتماد

بعض الموردين وسائل الاتصال لتسهيل الطلبات.

#### ثانياً: أهميّة المعلومات

تكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد

منها تقديراته وتصوراتها لما يتطلّب منه القيام به، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهميّة المعلومات بصورة مطردة

ارتباطاً بما تحدّثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر

ومتغيرات مختلفة<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> طرابلسي سليم: تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة صوفية سوق أهراس LASA، مذكرة

ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 14 .

بشكل عام يمكن توضيح أهمية المعلومات من خلال المجالات التالية<sup>(1)</sup>:

1. **المجال الاجتماعي:** فهي وسيلة اتصال، قد تخلق الوفاق أو الصراع داخل المؤسسة؛
2. **المجال الاقتصادي:** أصبح يُنظر إلى المعلومة كسلعة تخضع للتقييم النقدي، نتج عن هذه منظمات تباع المعلومة، حيث تزيد قيمتها كلما زادت أهميتها؛
3. **مجال إدارة الأعمال:** تعتبر دعماً في اتخاذ القرار، فهي تمثل القيمة الأساسية في اتخاذ القرار، ولقد حُدِّدت بدقة العلاقة المباشرة بين نوعية المعلومة المستعملة من طرف متخذ القرار وفعالية القرار، والبحوث الميدانية أثبتت أن اكتساب معلومة صادقة يزيد من دقة القرار.
4. **المجال الاستراتيجي:** حيث تمثّل أهمية الاستراتيجية عندما تبحث المؤسسة على:
  - أ. زيادة حصتها في السوق؛
  - ب. ضمان جودة وسلامة منتجاتها.

#### المطلب الرَّابع: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين<sup>(2)</sup>، ولكي يتم اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها فإنه يلزم دائماً تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادةً لأغراض اتخاذ القرار، بصفة عامة يمكن القول أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتان رئيسيتان هما<sup>(3)</sup>:

1. ملاءمة المعلومات؛
2. إمكانية الاعتماد على المعلومات، أو درجة الثقة فيها.

<sup>(1)</sup> ساحل فاتح: دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 16.

<sup>(2)</sup> محمود السيد الناغي: اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، العراق، 2007، ص 238.

<sup>(3)</sup> عباس مهدي الشيرازي: مرجع سابق، ص 195.

من ناحية أخرى نجد أنّ مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات (الملاءمة والثقة)، وإنما يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذي القرارات تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي سيواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له... إلخ.

إذا ما رجعنا للنظام المحاسبي فنجده في مادته رقم ( 08 ) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 هـ الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 م والمتضمّن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمّن النظام المحاسبي المالي، يُوجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح<sup>(1)</sup>.

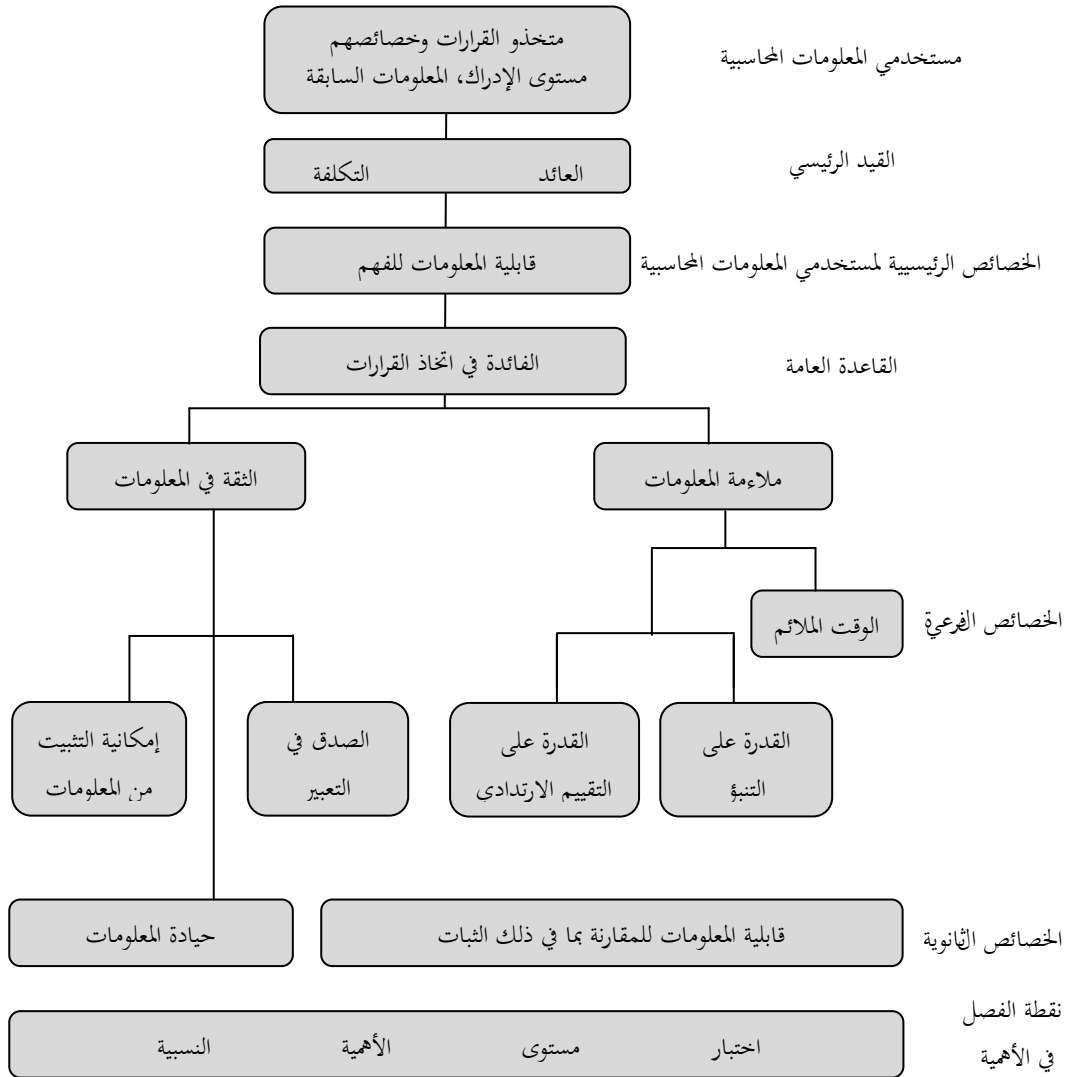
أما القائمة رقم ( 02 ) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في أمريكا ( FASB ) في عام 1980 فقد جاءت استكمالاً للجهود الرامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية حتّى تحقق أكبر فائدة ممكنة للمستخدمين والمستفيدين الخارجيين، لذا جاءت هذه القائمة لتحديد مفاهيم جودة المعلومات والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، ووضعت القائمة مجموعة خصائص نوعية لُتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من هذه الشركات. وقد قُسمت هذه الخصائص والمعايير إلى خصائص رئيسية (أوليّة) وأخرى فرعية (ثانوية)<sup>(2)</sup>.

الشكل الموالي يوضح لنا التداخل بين الخصائص الذاتية للمعلومات (أولية وثانوية)، وبين خصائص مستخدمي هذه المعلومات، وهذا حسب (FASB):

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 27، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، ص 17-18.

الشكل رقم (02-02): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 197.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

**1. الخصائص الأوليّة:** وتشمل على خاصيتين وهما:

- أ. **الملاءمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة في القرار، فإنّها تكون غير ملائمة لهذا القرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على

تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات)، وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الإسترجاعية للمعلومات) <sup>(1)</sup>.

كما يبدو من الشكل رقم (02-02) فإنَّ هناك خاصيتين يجب توفرهما لكي تتحقق ملائمة المعلومات وهما: **خاصية التغذية العكسية و خاصية القدرة التنبؤية**. فالمعلومات تُقدم تغذية عكسية من الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأُولية، وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت. والمعرفة الخاصة بالأنشطة والأثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرارات على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية، وبالتالي فبدون المعرفة عن الماضي فإنَّ أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.

أمَّا الخاصية الثالثة التي تحقق عنصر الملاءمة هي: **خاصية التوقيت**، فالمعلومات التي تقدم بعد اتخاذ القرار لا تكون ملائمة، فكل النظم المحاسبية يجب إقامتها لتقديم المعلومات للمستخدمين في التوقيت المناسب، ولتحقيق هذا المعيار فإنَّ القوائم المالية يجب أن تعد وترسل للمستثمرين والدائنين قبل اتخاذهم للقرارات بوقت كافي <sup>(2)</sup>.

**ب. الموثوقية:** إنَّ الثقة في مقياس معين تعتمد على أنه يُعبّر بصدق عن شيء معين، فالثقة ليست مقياس محدد، ولكنها تمثل مدى معين. وتعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من التعبير المحاسبي عن الصفات والأحداث المالية وسلامة القياس، كما ترتبط الثقة بحياد المعلومات <sup>(3)</sup>.

**فالصدق في التعبير** يعني أنَّ الأرقام بالقوائم المالية يجب أن يُعبّر عن المحتوى الاقتصادي للعناصر التي تتضمنها هذه القوائم، كما أنَّ إمكانية التحقق تعني الإتفاق، فالحاسبين يُقيّمون نتائجهم على الحقائق التي يتم تحديدها بموضوعية ويمكن التحقق منها بواسطة محاسبين آخرين، فالقوائم المالية التي يمكن التحقق منها تقدم نتائج يمكن الوصول إلى مثيلاتها بواسطة مقاييس مستقلة وباستخدام طرق القياس، أمَّا **الحياد** فيعني أنَّ القوائم المالية لا يجب أن تعد لصالح مجموعة ضد الأخرى. وقد يبدو هذا متعارضاً مع خاصية

(1) أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 193.

(2) كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 38-39.

(3) طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 46.

الملاءمة، ومع ذلك فإنّ القوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عامة تفي باحتياجات العديد من المستخدمين، والحاجات المتخصصة يجب تلبيتها بطرق أخرى<sup>(1)</sup>.

**2. الخصائص الثانوية:** بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهميّة، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:

أ. **إمكانية المقارنة:** يقصد بها أنّه يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يُقيّموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مراكزها المالية<sup>(2)</sup>، كما أنّ النظام المحاسبي في مادته رقم ( 15) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة<sup>(3)</sup>؛

ب. **الثبات:** يُعتبر خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاستهلاك والمداحيل المختلفة لتسعير المخزون السلعي والأشكال المختلفة لتصنيف وعرض البيانات المالية والتشغيلية فإنّ الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية، فإذا تغيرت الظروف وفي ظل التحليل المستمر لأنشطة المؤسسة يمكن أن يحدث تغيير في الطرق المحاسبية المطبقة<sup>(4)</sup>.

(1) كمال الدين الدهراوي: مرجع سابق، ص 40.

(2) محمود السيد الناغي: مرجع سابق، ص 242.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 27، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.

(4) كمال الدين الدهراوي: مرجع سابق، ص 42.

## المبحث الثَّاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

تُعتبر المعلومات المالية الوسائل الأساسية للتقليل من حالة عدم التأكد بالنسبة إلى المستخدمين الخارجيين، إضافةً إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسات المحاسبية من خلال القوائم المالية، ولكي تحقق هذه القوائم المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين المختلفين.

### المطلب الأوَّل: مفهوم الإفصاح المحاسبي

#### أولاً: نشأة الإفصاح المحاسبي

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية، أي أنه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق، وكذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً كقاعدة قانونية في الثُلث الأوَّل من القرن العشرين<sup>(1)</sup>.

أمَّا عن مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد وردت له الكثير من التعاريف من قبل المنظرين والمنظمات المهنية وقد اختلفت هذه التعاريف تبعاً للحقبة الزمنية التي ورد فيها ذلك التعريف، فمثلاً تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه: "تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير"<sup>(2)</sup>.

يظهر أن التعريف السابق يعكس المفهوم التقليدي للإفصاح، أي أن حدود الإفصاح في ظل هذا التعريف تقتصر على الدور التفسيري للمعلومات المحاسبية التي تنتج من القياس المحاسبي. ولكن مع تطور نواحي الحياة المختلفة وتزايد حجم وعدد شركات الأموال وتزايد اعتماد الشركات في التمويل على المستثمرين أدى إلى توسيع مفهوم ونطاق ومضمون الإفصاح المحاسبي، فلم يعد الإفصاح المحاسبي مقتصرًا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها. وإنما أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية وكذلك فعلية

(1) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم: دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 155.

(2) بكر إبراهيم محمود: الإفصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 21، 2008، ص 05.

أو تقديرية والتي لها تأثير ملحوظ على متخذي القرارات، وكذلك قد تكون تلك المعلومات المفصح عنها غير ناتجة عن قياس محاسبي وقد تتعارض أيضاً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: تعريف الإفصاح المحاسبي

توجد الكثير من التعاريف المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، فقد عُرِّف على أنه: "عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على التزاماته"<sup>(2)</sup>.

كما يمكن تعريفه على أنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"<sup>(3)</sup>.

كذلك عُرِّف الإفصاح المحاسبي على أنه: "عبارة عن نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلوات كمية أو معلوات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية"<sup>(4)</sup>.

كما يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي: "هو المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية"، ولما كان توفير هذه المعلومات ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة للاستفادة منها من جانب فئات المستخدمين لها، من هنا يكون الحكم على كفاءة المعلومات المحاسبية من خلال مقدار أو قيمة المنفعة التي تحتويها المعلومات للمستخدمين<sup>(5)</sup>.

(1) بكر ابراهيم محمود: الإفصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، نفس المرجع السابق، ص 06.

(2) أمين السيد أحمد لطفي: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الاوراق المالية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 66.

(3) عباس مهدي الشيرازي: مرجع سابق، ص 322.

(4) أمين السيد أحمد لطفي: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الاوراق المالية ، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(5) محمود السيد الناغي: مرجع سابق، ص 85.

من هنا يمكن القول بأنَّ الإفصاح يعتبر موضوعاً واسعاً بدرجة تكفي للقول بأنَّه يتضمن كل مجال التقارير المالية، والتساؤلات الرئيسية التي تثار بشأن الإفصاح في التقارير المالية هي (1):

- تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمي المعلومات المحاسبية، والدرجة المفترضة لقدرتهم على استخدام وتفسير المعلومات المالية؛
- ما هو القدر من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛
- كيف يمكن الإفصاح عن المعلومات المالية؛
- تحديد التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية.

### المطلب الثَّاني: أهميَّة وأهداف الإفصاح المحاسبي

#### أولاً: أهميَّة الإفصاح المحاسبي

تكمن أهميَّة الإفصاح للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفسح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما أنَّ الإفصاح المحاسبي يسهل عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة. كما تأتي أهميَّة الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن المعلومات (المالية وغير المالية) التي تهم المستثمرين (2).

كما تكمن أهميَّة الإفصاح المحاسبي من خلال المزايا التي تتحقق من جرائه والتي من أهمها (3):

1. تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين؛

(1) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 490.

(2) سعدي يحيى، أوصيف لخضر: أهميَّة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IFRS/AIS)، والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 11.

(3) عبد المنعم عطا العلول: دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين - مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص 22.

2. الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها لأنَّ المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بالقرارات الاستثمارية وتفضيل سهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
3. المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أنَّ نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم، حيث تفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

### ثانياً: أهداف الإفصاح المحاسبي

يتمثل الهدف العام من الإفصاح المحاسبي في إظهار العرض العادل والتعبير الحقيقي والعادل، بمعنى أنَّ الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات<sup>(1)</sup>.

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ( FASB ) الهدف من الإفصاح عن المعلومات في مساعدة مستخدمي التقارير والقوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر بشكل أفضل نتيجة لتوفير بيانات تفصيلية عن أنشطتها ممَّا تُسهِّم في تقييم جوانب الربحية والمخاطرة على أسس أكثر موضوعية<sup>(2)</sup>.

بصفة عامة فإنَّ أهداف الإفصاح المحاسبي تتلخص فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة؛
- معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات؛
- سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمها.

(1) محمود السيد الناغي: مرجع سابق، ص 283.

(2) أمين السيد أحمد لطفى: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية مرجع سابق، ص 57.

(3) سعدي يحي، أوصيف لخضر: مرجع سابق، ص 11.

## المطلب الثَّالث: أنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي

## أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

لقد اتجه الفكر المحاسبي إلى التمييز بين عدة مفاهيم مرتبطة بتحديد القدر الملائم من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنه، ولعل من بين أهم هذه المفاهيم:

- أ. الإفصاح العادل: ويعنى هذا النوع بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية<sup>(1)</sup>؛
- ب. الإفصاح الكافي (الوقائي): يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم الإفصاح عنه حتى تكون القوائم المالية غير مضللة، ويعتبر من أكثر المفاهيم استخداماً، ويلاحظ أنَّ الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، وهو يقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، وفي ذلك كله حماية لذلك المستثمر من التعامل غير العادل في سوق رأس المال<sup>(2)</sup>.
- ج. الإفصاح التثقيفي (المعرفي): يشمل هذا النوع من الإفصاح المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحليين الماليين في اتخاذ قراراتهم<sup>(3)</sup>.
- د. الإفصاح الكامل: يتطلب هذا النوع من الإفصاح أن تُصمم وتُعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة. أي أنَّ هذا النوع يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهميتها تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، مع الاعتراف مسبقاً بأن يتم عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية<sup>(4)</sup>.

(1) أمين السيد أحمد لطفى: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية مرجع سابق، ص 67.

(2) رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 474.

(3) أمين السيد أحمد لطفى: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية مرجع سابق، ص 68.

(4) رضوان حلوة حنان: مرجع سابق، ص 474.

## ثانياً: مقومات الإفصاح المحاسبي

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواءً داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- أ. **تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:** إنَّ تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأنَّ المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم، وهذين النموذجين من الصعب تحقيقهما فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يُفترض أنه يُلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورياً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح بتوليه العناية للملأك الحاليين والملأك المحتملين والدائنين.
- ب. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إنَّ تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه القدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أنَّ البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلاَّ أنَّ هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضاً بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.
- ج. **تحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها:** يتم الإفصاح حالياً بواسطة القوائم المالية التقليدية والمتمثلة في: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حساب النتائج)، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

(1) سعدي يحيى، أوصيف لخضر: مرجع سابق، ص ص 12 - 13.

### المبحث الثَّالث: عرض القوائم المالية حسب النِّظام المحاسبي المالي

تُعد المعلومات المالية الركيزة الأساسية التي يُستند إليها في اتخاذ القرارات، ونظراً لأنَّ القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مجملّة ومطلقة للأغراض العامة، فإنَّها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما تمَّ تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهميَّة النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية استقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف هذه البنود، وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية باختلاف فئاتهم حول مكونات الأداء المالي المستقبلي للمشروع الذي تخصه تلك القوائم، بما يكفل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي إلى ضمان كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة لذلك المشروع.

#### المطلب الأوَّل: ماهيَّة القوائم المالية

##### أولاً: مفهوم القوائم المالية

يمكن تعريف القوائم المالية على أنَّها: "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث يُنظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنَّها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، وتُعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النِّشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تُعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها"<sup>(1)</sup>.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعيَّن على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصِّلَّة والمستفيدين وتتمثل في قوائم: الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية؛ وقوائم مكملّة للقوائم الأساسية وهي التي تُعد بشكل إختياري من قبل المؤسسة بناءً على ظروف معينة وتتمثل في قوائم: القيمة المضافة، القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... الخ.

تجدر الإشارة هنا إلى إختلاف طرق الإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة)، ويُعتبر الشكل الثَّاني أي نموذج القائمة الأكثر إنسجاماً مع أهداف التحليل المالي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم

(1) خالد الجعازات: معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 93.

واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، عوضاً عن ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: أهداف القوائم المالية

تمثل الأهداف الأساس التي بناءً عليه يتم خلق الهيكل الأعلى لنظرية المحاسبة، ولا شك أنّ إدراك أهميّة تلك الأهداف جعل مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا تبذل محاولات متعددة لتكوين أهداف القوائم المالية، إنّ تقرير الشركة سنة 1975 بالمملكة المتحدة وتقرير (Stamp) سنة 1980 بكندا عن أهداف القوائم المالية قد أشار إلى إدراك أهميّة تلك الأهداف، كما أخذ مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة أيضاً على عاتقه أولوية مهمة تحديد الأهداف التي تمّ عملها في إيضاحات مفاهيم المحاسبة المالية رقم (07)<sup>(2)</sup>.

يمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأنّ هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛
- تُظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أُودعت لديها وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنّما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص ص 28-29.

(2) أمين السيد أحمد لطفى: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، مرجع سابق، ص 202.

(3) محمود السيد الناغي: مرجع سابق، ص 235.

### المطلب الثّاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النّظام المحاسبي المالي

تُعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسيّة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجيّة حيث أنّه وحسب النّظام المحاسبي المالي في مادته رقم ( 1.210) من القرار المؤرخ 28 ربيع الأوّل عام 1430 هـ الموافق لـ 26 جويلية 2008 م والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فإنّ كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النّظام المحاسبي يتّولى سنوياً إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصّة بالكيانات غير الكيانات الصغيرة تشتمل على<sup>(1)</sup>:

- الميزانية؛
  - حساب النتائج؛
  - جدول سيولة (تدفقات) الخزينة؛
  - جدول تغيير الأموال الخاصّة؛
  - ملحق يبيّن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفّر معلومات مكملّة للميزانية وحساب النّسخ.
- وفيما يلي عرض مختلف القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي لكل قائمة:

#### أولاً: الميزانية

أ. **تعريف الميزانية:** تُعرّف أيضاً بقائمة المركز المالي أو قائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضّح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والإلتزامات) وإستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (عادة N/12/31)، ممّا يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في ذلك التاريخ<sup>(2)</sup>.

حسب النّظام المحاسبي المالي فإنّه تمّ تعريف الميزانية وفق نص المادة رقم (33) من المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 هـ الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 م والمتضمن تطبيق

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، ص 37.

أحكام القانون 07-11 المتضمن النُّظام المحاسبي المالي كما يلي <sup>(1)</sup>: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

إذاً وحسب النُّظام المحاسبي المالي فالميزانية هي قائمة تبيِّن لنا عناصر الأصول والخصوم، حيث أنَّ الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أمَّا الخصوم فحسب درجة إستحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية.

### ب. المحتوى المعلوماتي للميزانية

تعد الميزانية المكوّن الرئيسي في القوائم المالية فهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضِّح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تمَّ إعداد القوائم المالية على أساسها، حيث وحسب المادة (1.220) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م فإنه يجب أن تحتوي الميزانية كحد أدنى على المعلومات التالية<sup>(2)</sup>:

#### 1. جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبلج، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة سلفاً)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

كما أنَّ الميزانية حسب النُّظام المحاسبي المالي في جانب الأصول تأخذ الشكل العام التالي:

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 27، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 14.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 23.

## الشكل رقم (02-03): الميزانية "جانب الأصول"

السنة المالية المقفلة في .....

N-1	N	N اهتلاكات / مؤونات	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
صافي	صافي				
		2807-2907	207		الأصول المثبتة (غير الجارية)
		280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)		فارق الشراء (goodwill)
		290 (خارج 2907)			التشبيات المعنوية
		291-282-281	22/21 (خارج 222)		التشبيات العينية
		292			التشبيات الجاري إنجازها
		293	23		التشبيات المالية
			265		السندات الموضوعه موضع المعادلة-
			26 (خارج 265 و 269)		المؤسسات المشاركة
			273/272/271		المساهمات الأخرى والمديون الملحقه
			276/275/274		السندات الأخرى المثبتة
					القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
					مجموع الأصول غير الجارية
		39	30 إلى 38		الأصول الجارية
		491	41 (خارج 419)		المخزونات والجاري إنجازها
			409 مدين [44/43/42] (خارج 444)		المديون - الاستخدامات المماثلة
			إلى 448 (45، 46، 486، 489)		الزبائن
			447، 445، 444		المديون الآخرون
			مدين 48		الضرائب
			50 (خارج 509)		الأصول الجارية الأخرى
			519 وغيرها من المدينين 51 / مدين 52		المقايضات وما يماثلها
		59	54، 53		التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
					الحزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

Source: Conseil national de la comptabilité: **Projet de système comptable financier**,

Ministère des finances, Alger, 2006, p 48.

## 2. جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والإحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة سلفاً)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

## في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات الأقلية.

والميزانية حسب النظام المحاسبي المالي في جانب الخصوم تأخذ الشكل العام التالي:

## الشكل رقم (02-04): الميزانية "جانب الخصوم"

السنة المالية المقفلة في .....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
	108-101		رؤوس الأموال الخاصة
	109		رأس المال الصادر (أو حساب الإستغلال)
	106 ، 104		رأس المال غير المطلوب
	105		العلاوات والإحتياطيات (الإحتياطيات المدمجة) (*)
	107		فارق إعادة التقييم
	12		فارق المعادلة (*)
	11		النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (*)
			رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (*)
			حصة ذوي الأقلية (*)
			المجموع (1)

(\*) لا يستعمل إلا في تقسيم البيانات المالية المدمجة.

	17، 16 155، 134 229 15 (خارج 155)، 131، 132		الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	40 (خارج 409) اعتماد 447، 445، 444 419، 509 اعتماد [44، 43، 42] (خارج) [444 إلى 447] 48، 46، 45 519 وغيرها، اعتماد 51، اعتماد 52		الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقه الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم
			المجموع العام للخصوم

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 49

### ثانياً: حساب النتائج

أ. تعريف حساب النتائج: هو كشف يُظهر إيرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها، وكذلك المصاريف والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وذلك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية<sup>(1)</sup>. فحساب النتائج يعتبر أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن تلك الفترة.

حسب النظام المحاسبي المالي في مادته رقم (1.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م فإنَّ حساب النتائج يُعرَّف على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".

<sup>(1)</sup> محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي: المحاسبة المالية - مدخل نظم المعلومات -، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 29.

## ب. المحتوى المعلوماتي لحساب النتائج

تعتبر قائمة حساب النتائج من القوائم المالية التي لا تقل أهميّة عن قائمة الميزانية، فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها، وحسب المادة رقم ( 2.230 ) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م فإنّ المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي<sup>(1)</sup>:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال؛
- منتوجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتوجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

## في حالة حساب النتائج المدمجة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24.

وهناك معلومات دنيا أخرى مقدمة إمّا في حساب النتائج، وإمّا في الملحق المكمل لحساب النتائج وهذا حسب المادة رقم (2.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م، وهي:

- تحليل منتوجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوّتاً عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والنواتج حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها وإحتياجها.

كما أنّ حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حسب الطبيعة يأخذ الشكل العام التالي:

### الشكل رقم (02-05): حساب النتائج "حسب الطبيعة"

الفترة من ..... إلى .....

N-1	N	ملاحظة	البيان
	70		المبيعات والمنتجات الملحقة
	72		تغيرات المخزونات والمنتجات المصنّعة والحاري تصنيعها
	73		الإنتاج المثبت
	74		إعانات الاستغلال
			<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
	60		المشتريات المستهلكة
	61 و 62		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
			<b>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</b>
	63		أعباء المهتمين
	64		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
			<b>4- إجمالي فائض الاستغلال</b>
	75		المنتجات العملية الأخرى
	65		الأعباء العملية الأخرى
	68		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
	78		استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات

			<b>5- النتيجة العمليّية</b>
	76		المنتجات الماليّة
	66		الأعباء الماليّة
			<b>6- النتيجة الماليّة</b>
			<b>7- النتيجة العاديّة قبل الضرائب (5+6)</b>
	698, 695		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العاديّة
	693, 692		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العاديّة
			مجموع منتجات الأنشطة العاديّة
			مجموع أعباء الأنشطة العاديّة
			<b>8- النتيجة الصافيّة للأنشطة العاديّة</b>
	77		عناصر غير عاديّة (منتجات) (يجب تبيانها)
	67		عناصر غير عاديّة (أعباء) (يجب تبيانها)
			<b>9- النتيجة غير العاديّة</b>
			<b>10- صافي نتيجة السنة الماليّة</b>
			حصة الشركات الموضوعّة موضع المعادلة في النتيجة الصافيّة <sup>(*)</sup>
			<b>11- صافي نتيجة المجموع المدمج<sup>(*)</sup></b>
			منها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع <sup>(*)</sup>

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 50.

كما أنّ حساب النتائج وفق النّظام المحاسبي المالي حسب الوظيفة يأخذ الشكل العام التالي:

<sup>(\*)</sup> لا يستعمل إلا في تقسيم البيانات الماليّة المدمجة.

## الشكل رقم (02-06): حساب النتائج "حسب الوظيفة"

الفترة من ..... إلى .....

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>
			منتجات عملياتية أخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقلصم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، المخصصات للاهتلاكات) المنتجات المالية الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية(*) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(*) منها حصة ذوي الأقلية(*) حصة المجموع(*)

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 47.

(\*) لا يستعمل إلا في تقلصم البيانات المالية المدمجة.

## ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة

- أ. تعريف جدول تدفقات الخزينة: حسب المادة رقم (35) من المرسوم التنفيذي 08-156 فيلن: "جدول سيولة الخزينة يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول إستعمال هذه السيولة".
- ب. المحتوى المعلوماتي لجدول تدفقات الخزينة

الهدف من جدول تدفقات الأموال هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائر ها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ، فحسب المادة رقم (2.240) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م فإنّ جدول تدفقات الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) كما يلي<sup>(1)</sup>:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العمليّاتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات سحب أموال عن إقتناء، وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل)؛

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم : تقدم كلاً على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العمليّاتية للاستثمار أو التمويل.

كما أنّ جدول تدفقات الخزينة وفق النّظام المحاسبي المالي حسب الطريقة المباشرة يأخذ الشكل العام التالي:

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 26.

## الشكل رقم (02-07): جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة المباشرة"

الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات بيع تبيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تبيئات مالية الفوائد التي تمَّ تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تمَّ القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (C+ B+A)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 51.

إضافة إلى أنَّ جدول تدفقات الخزينة وفق النَّظام المحاسبي المالي حسب الطريقة غير المباشرة يأخذ الشكل العام التالي:

الشكل رقم (02-08): جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة غير المباشرة"

الفترة من ..... إلى.....

السنة الماليَّة N-1	السنة الماليَّة N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتيَّة من الأنشطة العمليَّاتية صافي نتيجة السنة الماليَّة تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والمؤونات - تغيير الضرائب المؤجلة - تغيير المخزونات - تغيير الزبائن والمدينون الآخرون - تغيير الموردين والديون الآخري - ناقص أو زائد قيمة التنازل صافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النَّشاط (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتيَّة من عمليَّات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيَّبات تحصيلات عن مبيعات تسيَّبات تأثير تغييرات محيط الإدماج(*)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليَّات الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتيَّة من عمليَّات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليَّات التمويل (C)
			تغير أموال الخزينة للفترة (A+B+C)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغييرات سعر العملات الأجنبيَّة(*)
			تغير أموال الخزينة

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 52.

(\*) لا تستعمل إلا في الكشوف الماليَّة المدمجة.

## رابعاً: جدول تغييرات الأموال الخاصة:

- أ. تعريف جدول تغييرات الأموال الخاصة: حسب المادة رقم (36) من المرسوم التنفيذي 08-156 يمكن تعريف جدول تغييرات الأموال الخاصة كما يلي <sup>(1)</sup>: "يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثّرت في الفصول المشكّلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية".
- ب. المحتوى المعلوماتي لجدول تغييرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثّرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، وحسب المادة رقم ( 1.250 ) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م فإنّ المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتصلة بما يلي <sup>(2)</sup>:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

كما أنّ جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة حسب النّظام المحاسبي المالي يأخذ الشكل العام التالي:

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 27، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 15.

<sup>(2)</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 26.

## الشكل رقم (02-09): جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	البيان
						<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-2</b>
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-1</b>
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						<b>الرصيد في 31 ديسمبر N</b>

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 53.

## خامساً: ملحق الكشوف المالية

- أ. تعريف ملحق الكشوف المالية: الملحق وثيقة تلخيص، يُعد جزءاً من الكشوف المالية، وهو يوفّر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهماً أفضل، ويُتمّم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات. تُعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تشكل منها الكشوف المالية. بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية<sup>(1)</sup>.
- ب. المحتوى المعلوماتي لملحق الكشوف المالية

حسب المادة رقم (1.260) من القرار السابق فإنّ ملحق الكشوف المالية يشمل على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت تلك المعلومات تكتسي طابعاً هاماً أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في البيانات المالية<sup>(2)</sup>:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد البيانات المالية (المطابقة للمعايير تكون موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول تدفقات الأموال وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الوحدات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الوحدات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وفيّة.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 38.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 27.

ج. نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق:

### 1. جدول تطور الثبّيات والأصول الماليّة غير الجارية:

الشكل رقم (10-02): جدول تطور الثبّيات والأصول الماليّة غير الجارية

العناوين والأبواب	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة الماليّة	زيادات السنة الماليّة	انخفاضات السنة الماليّة	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة الماليّة
الثبّيات المعنوية الثبّيات العينية المساهمات الأصول الأخرى غير الجارية					

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 60.

### ملاحظات حول النموذج<sup>(1)</sup>:

- يجب أن يفصل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية على الأقل؛
- يسمح عمود "ملاحظة" بي ان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص: عنوان (تغيرات نتيجة تجميع مؤسسات، طريقة التقييم...)
- يجرأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند اللزوم إلى "اقتناءات، إسهامات"، "إنشاءات"؛
- يجرأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع"، "عمليات انفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة".

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 41.

## 2. جدول الاهتلاكات:

## الشكل رقم (02-11): جدول الاهتلاكات

العناوين والأبواب	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
<b>Good will</b> تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 60.

ملاحظات حول النموذج<sup>(1)</sup>:

- يجب أن يكون كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية؛
- يسمح عمود "ملاحظات" بأن يبيّن عن طريق الإحالة، المعلومات المكتملة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك (...).

## 3. جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول المالية الأخرى غير الجارية:

## الشكل رقم (02-12): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول المالية الأخرى غير الجارية

العناوين والأبواب	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استثناءات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
<b>Good will</b> تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 60.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 42.

## 4. جدول المساهمات (فروع ووحدات مشاركة):

الشكل رقم (02-13): جدول المساهمات (فروع ووحدات مشاركة)

الفروع والوحدات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الوحدة A الوحدة B الوحدات المشاركة الوحدة 01 الوحدة 02								

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 60.

## 5. جدول المؤونات:

الشكل رقم (02-14): جدول المؤونات

العناوين والأبواب	ملاحظات	مؤونات مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إستجاعات السنة المالية	مؤونات مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم غير جارية: مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم غير جارية: مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات للضرائب					
المجموع					

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 61.

## 6. كشف استحقاقات المدينون والديون عند إقفال السنة المالية:

الشكل رقم (02-15): كشف استحقاقات المدينون والديون عند إقفال السنة المالية

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	العناوين والأبواب
					الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون
					المجموع
					الديون الاقتراضات ديون مدينة أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

Source: Conseil national de la comptabilité: op.cit, p 61.

## خلاصة الفصل الثّاني:

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ المعلومات المالية تعدّ الركيزة الأساسية التي يُستند إليها في اتخاذ القرارات، ونظراً لأنّ القوائم المالية تُعتبر الأساس الذي تُعرض فيه هذه المعلومات، فإنّ النّظام المحاسبي المالي أولى لها عناية بالغة الأهميّة، من حيث العرض والإعداد، كما شدّد على أن تكون المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

كما أنّ النّظام المحاسبي المالي بتبنيّه ل معايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) أخذ بلهدف العام للإفصاح المحاسبي ألا وهو إظهار العرض العادل والتعبير الحقيقي والعادل، بمعنى أنّ الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية لها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات.

## الفصل الثالث:

قياس وتقييم الأداء

المالي في ظل النظام

المحاسبي المالي

## تمهيد:

كما رأينا في الفصل السابق أنَّ القوائم المالية تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها خلال فترة معينة، وبما أنَّ المحلل المالي يعتمد أساساً على المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية من أجل القيام بتشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال فترة معينة وتقديم نظرة حول التوازنات الهيكلية والوضعية المالية للمؤسسة، فإنَّه توجَّب عليه الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تُسهِّل عليه عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، هذه المؤشرات والمعايير قد تختلف باختلاف نشاط وطبيعة المؤسسة. عموماً نجد أنَّ هذه المؤشرات والمعايير تختلف باختلاف حركيتها تجاه الزمن، فنجد المؤشرات المبنية على الأرصدة والتي يُطلق عليها مؤشرات تقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن، كما نجد مؤشرات أخرى تسمح بتحليل أكثر ديناميكية وحركية والتي يُطلق عليها مؤشرات تقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي، مروراً بمؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن، وصولاً إلى مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي وهذا وفق الخطة التالية:

## المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن؛

المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي.

## المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يحتل الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأنَّ الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، لذلك سنحاول في هذا الجزء التطرق لمهية الأداء المالي ومختلف المفاهيم المرتبطة به.

### المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

#### أولاً: تعريف تقييم الأداء

يُعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، وبالمواضيع المتعلقة بالموارد الإنسانية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى أهمية الموضوع على مستوى الفرد والمنظمة من جهة، وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى.

لذلك فقد جاء مفهوم الأداء لتحديد الجوانب والعلاقات المختلفة التي تُعبّر عن وجهة نظر العلوم الأخرى فمنها اهتمام علم النفس بالأداء من خلال الدوافع والقيادة، وارتكاز علم الاجتماع على تصميم المنظمة وهيكلها بالإضافة إلى دور الأداء في مقابلة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه المجتمع، واهتم المتخصصون بالهندسة البشرية بتوفير البيئة المادية للعمل وتحقيق التوافق الأمثل للعامل في عمله، أمّا المهتمين بإدارة العمليات فقد درسوا طرق تحسين أداء العمليات، كما أنَّ الاقتصاديين ينظرون إلى الأداء بوصفه هدفاً اقتصادياً يسعى إلى تعظيم الربح من خلال الاستخدام الاقتصادي لموارد المنظمة<sup>(1)</sup>.

إنَّ أصل كلمة أداء لاتيني ، فالأداء هو المقابل للكلمة الإنجليزية (Performance) والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه<sup>(2)</sup>، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس (Encyclopedic world dictionary) أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تُنجز.

لقد عرّف بعض الباحثين الأداء على أنه: "القدرة على الإنتاج بفعالية (باستهلاك القليل من الموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (الجودة، الأجل، الخيار، السعر) بما سمح بتحقيق فائض

<sup>(1)</sup> سناء عبد الكريم الخناق: مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر الدولي حول الأدار المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية 08-09 مارس 2005، ص 35.

<sup>(2)</sup> Abdellatif Khemakhem: la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2<sup>ème</sup> Ed, Paris, 1976, P 310.

لتحريك النظام الاقتصادي". وعرفه البعض الآخر بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضاً معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المنظمة"<sup>(1)</sup>.

أمّا بالنسبة لتقييم الأداء فيمكن تعريفه بمعناه المبسط على أنه: "تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد". والتقييم عادة يتم في اتجاهين: الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاية وفعالية الأهداف<sup>(2)</sup>.

كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه: "قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلاً، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء"<sup>(3)</sup>.

بتحليل التعاريف السابقة نجد أن مجال تقييم الأداء هو جميع الأنشطة داخل المنظمة في ضوء المعلومات الرقابية التي تمّ التوصل إليها وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط لها، أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها.

إنّ تقييم الأداء في منظمات الأعمال يجب أن يكون شاملاً لكل مجالات الأداء المختلفة –سواءً كان أداءً اقتصادياً أو اجتماعياً أو إدارياً– ويجب أن يرتبط تقييم الأداء بتنظيم المنظمة، والإمكانيات المتاحة لها من إمكانيات مادية وبشرية، وكذلك بأهدافها ومجالات نشاطها، بالإضافة إلى نوع النشاط، ودرجة النمو والحجم الإنتاجي، والنظام الاقتصادي للمجتمع.

<sup>(1)</sup> نعيمة بجاوي: أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة –قطاع صناعة الحليب–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 155.

<sup>(2)</sup> عمر حامد: تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، المؤتمر الدولي حول تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، شرم الشيخ، مصر، جانفي 2007، ص 121.

<sup>(3)</sup> نعيمة بجاوي: مرجع سابق، ص 161.

## ثانياً: أنواع الأداء في منظمات الأعمال

تمارس المنظمة عادةً نشاطها في مجالات أداء مختلفة منها الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي والأداء الإداري، سنتناولها بإيجاز في ما يلي<sup>(1)</sup>:

أ. **الأداء الاقتصادي:** يتم قياسه عادةً باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة ويعتمد قياس الأداء الاقتصادي على سجلات ودفاتر المنظمة وكذلك ما تعده من قوائم وتقارير، ومن ثمَّ فإنَّ أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي وبما يعتمد عليه من نسب ومؤشرات مالية؛

ب. **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي منظمة أساساً لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تتمثل أهداف المنظمة على المستوى الاجتماعي في المجالات التالية:

- التعاون مع المشروعات الأخرى في ميادين متعددة مثل تبادل الخبرات الفنية، والاستشارات والبحوث؛

- الأهداف التي تحدد مساهمة المنظمة في بعض أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي وتطوير المجتمعات المحيطة بها.

يتميز هذا النوع من الأداء بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المنظمة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر به، ممَّا يزيد من صعوبة إجراء التقييم الاجتماعي للأداء. ولذلك يتطلَّب الأمر ضرورة بذل المزيد من المحاولات والجهد من أجل التوصل إلى مقاييس عادلة لتقييم الأداء الاجتماعي؛

ج. **الأداء الإداري:** يتمثل الجانب الثالث من جوانب الأداء في منظمات الأعمال في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة. ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذلك البرمجة الخطية.

## ثالثاً: أهداف تقييم الأداء

تساعد عملية تقييم الأداء في متابعة نشاط المنظمة وقياسه وتخطيطه من خلال مؤشرات الأداء، حيث تسعى لإعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للمؤسسة، والبحث عن الطريقة التي تضمن التسيير الفعال

<sup>(1)</sup> عمر حامد: مرجع سابق، ص 116 - 117.

والكفاءة للاستراتيجية المتبعة، سواءً المتعلقة بنشاط المؤسسة ككل أو المنتج والخدمة بصفة خاصة أو مركز مسؤولية معين. وبذلك فإنَّ عملية تقييم الأداء تهدف إلى:

1. تعتبر عملية تقييم الأداء تقنية تسمح باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
2. اتخاذ القياسات والاجراءات اللازمة من أجل تفادي مستقبلاً الفوارق الناتجة من سوء التوازن في التسيير عموماً، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة، فالتقييم الأدائي يهدف أساساً للتحكم في الحدث قبل وقوعه؛
3. إنَّ وجود نظام سليم لتقييم الأداء يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة، يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاوله تفادي نقاط الضعف<sup>(1)</sup>؛
4. العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أنَّ تحقيق التنمية يتم عادةً من خلال التوسيع وإقامة المؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى زيادة قدرة وكفاءة المؤسسات الموجودة والقائمة فعلاً؛
5. التأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعه بأعلى درجة من الكفاية؛
6. التأكد من سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقاً للأهداف المرسومة مسبقاً<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

#### أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويُعبّر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم<sup>(3)</sup>.

بصفة عامة يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "تقديم حكماً (Judgement) ذو قيمة (value) على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات

<sup>(1)</sup> Michel Gervais: **contrôle de gestion**, Edition economica, Paris, 1997, p 104.

<sup>(2)</sup> عمر حامد: مرجع سابق، ص 122.

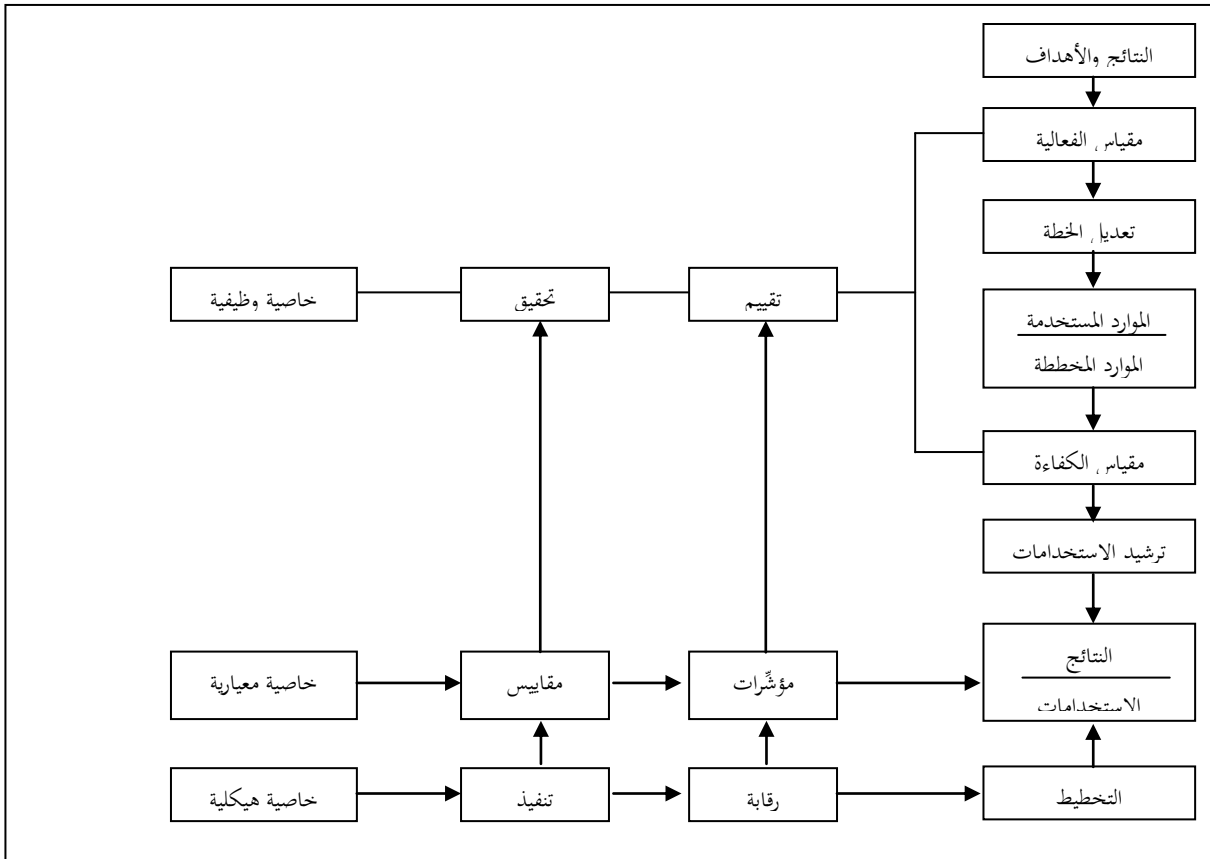
<sup>(3)</sup> محمد محمود الخطيب: **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

أطراف مختلفة". وبمعنى آخر "يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً"<sup>(1)</sup>.

إنَّ إجراءات ووسائل طرق القياس تقدم التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثمَّ فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

1. تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج ممَّا يسمح بالحكم على الفعالية؛
2. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، ممَّا يسمح بالحكم على الكفاءة كما يظهر في التصوير الإيضاحي التالي<sup>(2)</sup>:

الشكل رقم (03-01): تقييم الأداء في منظمات الأعمال



المصدر: السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 39.

<sup>(1)</sup> السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

## ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي

تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في أي مؤسسة في ثلاث مراحل أساسية وهي<sup>(1)</sup>:

أ. **مرحلة تحليل النتائج وإجراء المقارنات:** حيث يتم إجراء مقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي خلال الفترة موضع التقييم ونتائج التنفيذ المستهدفة كما هي واردة في الخطة، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تحقيق الأهداف، ومدى تقدم أو تخلف التنفيذ الفعلي عما هو وارد في الخطة. كما يمكن إجراء مقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي خلال الفترة موضع التقييم وبين النتائج الفعلية المحققة في فترات سابقة، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تطور النتائج المختلفة؛

ب. **مرحلة قياس التغيرات وتفسيرها:** ويتم في هذه المرحلة تحليل وتفسير أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ الفعلي عما وردت في الخطة، وكذلك تفسير أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ في الفترة محل التقييم ونتائج التنفيذ في الفترات السابقة. ويمكن تلخيص أسباب اختلاف النتائج الفعلية عن الأهداف وعن نتائج الفترات السابقة فيما يلي:

- عدم الدقة في تحديد الأهداف نفسها من الناحية الكمية أو الزمنية؛

- وجود نقاط ضعف أساسية في خطة التنفيذ واستراتيجيته؛

- وجود عيب في التنظيم القائم الذي يتم في إطار تنفيذ الخطة؛

- عدم توافر نظام فعال للرقابة الداخلية، وما يترتب على ذلك من عدم توافر مؤشرات الرقابة التي توضح الموقف للإدارة أولاً بأول دون إبطاء؛

- عدم وجود نظام للحوافز يرتبط بتحقيق الأهداف الموضوعية؛

- عدم توفر عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج المتاحة تحت تصرف الإدارة.

ج. **مرحلة تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث الاختلافات:** تتمثل في تحديد المسؤولية التي تسببت قراراتها في

حدوث الاختلافات في النتائج. وهنا يجب التفرقة بين طبيعة المسؤولية وما إذا كانت مسؤولية داخلية أو

مسؤولية خارجية. فالمسؤولية الداخلية تُعبر على أن اختلاف نتائج التنفيذ قد حدث بسبب أحد القرارات أو

الأعمال التي تمت داخل المؤسسة، أما المسؤولية الخارجية فهي تمثل المسؤولية عن الاختلافات الخارجية التي

تحدث نتيجة عوامل لا يمكن لإدارة المؤسسة أن تتحكم فيها.

<sup>(1)</sup> عمر حامد: مرجع سابق، ص ص 118-119.

عموماً فإنه يمكن تبسيط خطوات عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية<sup>(1)</sup>:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن من أهم خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
2. حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية، السيولة، النشاط والرفع المالي، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

<sup>(1)</sup> محمد محمود الخطيب: مرجع سابق، ص 51-52.

## المبحث الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن

يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود القوائم المالية خلال فترة زمنية واحدة، حيث يمثّل الهدف من هذا التحليل في تشخيص خطر الإفلاس المالي، أو بمعنى أدق خطر اللسيولة (illiquidité) وعدم القدرة على التسديد (insolvabilité) على المدى القصير. وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وهي كالتالي: رأس المال العامل؛ النسب المالية؛ حساب النتائج.

### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام رأس المال العامل

#### أولاً: مفهوم رأس المال العامل

يُعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويُظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسّر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيّأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملاءمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الحقوق<sup>(1)</sup>.

يتّضح ممّا سبق أنّ مفهوم رأس المال العامل يرتبط بشدة بمفهوم سيولة الأصول واستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقاً من هذا الارتباط يُعرّفه (P.Conso) كما يلي: «رأس المال العامل يُعبّر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة»<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: طرق حساب رأس المال العامل

قبل التطرق إلى طرق حساب رأس المال العامل يجب التمييز بين مفهومين لرأس المال العامل وهما:

– رأس المال العامل سيولة  $FR_L$ ؛

– رأس المال العامل الوظيفي أو رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$ .

<sup>(1)</sup> مبارك لسوس: التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 31.

<sup>(2)</sup> P.Conso, R.Lavaud: **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982, P. 08.

1. رأس المال العامل سيولة  $FR_L$ : يرتبط مفهوم رأس المال العامل سيولة بمفهوم الذمة المالية للمؤسسة، ويعتمد في حسابه على الميزانية المالية والتي يمكن تعريفها كما يلي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"<sup>(\*)</sup>.

فالميزانية المالية هي ميزانية حيث الأصول والخصوم تُقيّم بالقيمة السوقية (العادلة) الحالية وترتّب حسب درجتي السيولة والاستحقاق، وهي تهدف إلى هدفين أساسيين هما<sup>(1)</sup>:

- تقييم ثروة المؤسسة؛
- تقدير خطر الإفلاس في المدى القصير.

ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): كتل الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الأصول
الأموال الدائمة: - رؤوس الأموال الخاصة؛ - الخصوم غير الجارية.	رأس المال العامل سيولة $FR_L$	الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية):
الخصوم الجارية: - الديون الأقل من سنة.		الأصول المتداولة (الأصول الجارية): - المخزونات؛ - المدينون الأقل من سنة؛ - المتاحات.

المصدر: من تصور الطالب بناءً على الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي الموضحة في الشكلين رقم (03-02)، (04-02).

<sup>(\*)</sup> لقد تمّ التطرق في الفصل الثاني للميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي وستطرق في هذا الفصل إلى الميزانية المالية المختصرة ومختلف المؤشرات المرتبطة بها.

<sup>(1)</sup> C.Buissart, M.Benkaci: Analyse financière "conforme au SCF". BERTI Edition, Alger, 2011, p122.

من خلال الشكل السابق يمكن حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$  بطريقتين وهما:

أ. حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$  من أعلى الميزانية: هذه الطريقة للحساب مبنية على قاعدة التوازن المالي والتي مفادها أنه يتوجب إبقاء الموارد الدائمة المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب<sup>(1)</sup>.

- حسب هذه الطريقة فإن رأس المال العامل سيولة  $FR_L$  يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل سيولة } FR_L = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي:

أ.1. رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يُعبّر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أنّ المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائضاً مالياً تمثّل في رأس المال العامل؛

أ.2. رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثّل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثّل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة؛

أ.3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يُلجئ جزء من هذه الاحتياجات فقط، ممّا يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ب. حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$  من أدنى الميزانية: يتمثّل رأس المال العامل سيولة حسب هذه الطريق في الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يُعبّر رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة) إلى نقود سائلة والتي يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، ويمكن حساب رأس المال العامل سيولة من أدنى الميزانية وفق العلاقات التالية:

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 88-89.

رأس المال العامل سيولة  $FR_L =$  الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

حسب هذه الطريقة يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي<sup>(1)</sup>:

ب.1. رأس المال العامل موجب: أي أنّ المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وبقي فائض مالي يمثّل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة؛

ب.2. رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛

ب.3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

يمكن تمثيل مختلف حالات رأس المال العامل حسب إشارته كما يلي:

الشكل رقم (03-03): حالات رأس المال العامل حسب إشارته

رأس المال العامل سالب		رأس المال العامل معدوم		رأس المال العامل موجب	
حركة التمويل		حركة التمويل		حركة التمويل	
الأصول الدائمة	الأصول الثابتة	الأصول الدائمة	الأصول الثابتة	الأصول الدائمة	الأصول الثابتة
	<b>FR<sub>L</sub></b>			<b>FR<sub>L</sub></b>	
الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص 88-89.

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، نفس المرجع السابق، ص ص 89-90.

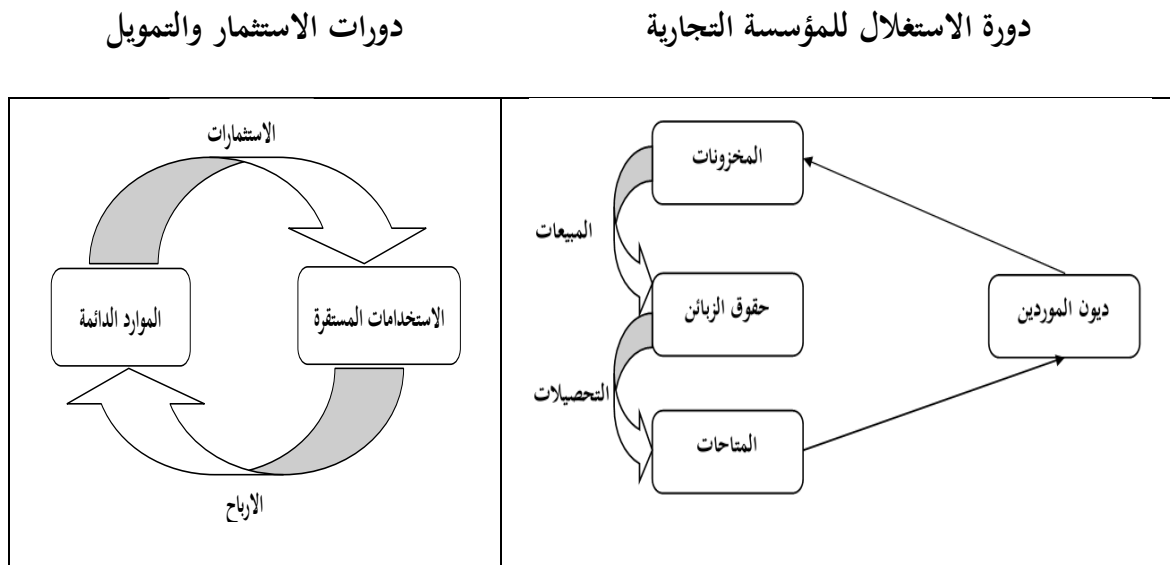
2. رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$ : يرتبط مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$  (أو ما يُسمّى برأس المال العامل الوظيفي) بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة، ويعتمد في حسابه على الميزانية الوظيفية والتي يمكن تعريفها على أنّها: "ميزانية تُعد على أساس التمييز بين الدورات الطويلة (التمويل والاستثمار) والدورة القصيرة (الاستغلال)"<sup>(1)</sup>.

فالميزانية الوظيفية أداة لتحليل المالي حيث<sup>(2)</sup>:

- تُقيّم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الأصلية لتدفقات الإيرادات والنفقات؛
- تُرتّب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل والاستثمار أو الاستغلال.

يمكن تمثيل دورتي التمويل والاستثمار والاستغلال في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): دورات الاستثمار والتمويل ودورة الاستغلال



Source: M.Mollet, G.Langlois: **Finance d'entreprise**, Édition Foucher, Paris, 2009, p127.

يمكن تقسيم الميزانية الوظيفية على النحو التالي:

<sup>(1)</sup> C.Buissart, M.Benkaci: **op.cit**, p 72.

<sup>(2)</sup> **Ibid**, p 122.

الشكل رقم (03-05): كُتِل الميزانية الوظيفية

الأصول	الخصوم
<p>الاستخدامات المستقرة ES:</p> <p>(الأصول الثابتة الإجمالية)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التثبيتات المعنوية؛</li> <li>- التثبيتات العينية؛</li> <li>- التثبيتات المالية.</li> </ul>	<p>الموارد الدائمة RD:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- رؤوس الأموال الخاصة؛</li> <li>- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وحسائر القيمة؛</li> <li>- الديون المالية.</li> </ul>
<p>رأس المال العامل الصافي الإجمالي</p> <p><math>FR_{ng}</math></p>	
<p>الأصول المتداولة AC:</p> <p>الأصول المتداولة للاستغلال ACE</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المخزونات؛</li> <li>- التسيقات والحسابات المدفوعة؛</li> <li>- حقوق الزبائن؛</li> <li>- حقوق ضريبية (ماعداء الضريبة على الأرباح)؛</li> <li>- تكاليف مثبتة مسبقاً.</li> </ul>	<p>ديون الاستغلال DE:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التسيقات والحسابات المحصلة؛</li> <li>- ديون الموردون؛</li> <li>- ديون ضريبية (ماعداء الضريبة على الأرباح) واجتماعية؛</li> <li>- نواتج مثبتة مسبقاً.</li> </ul>
<p>الأصول المتداولة خارج الاستغلال ACHE:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حقوق متنوعة؛</li> <li>- فوائد جارية؛</li> <li>- حقوق الضريبة على الأرباح؛</li> <li>- حقوق على التثبيتات.</li> </ul>	<p>ديون خارج الاستغلال DHE:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ديون متنوعة؛</li> <li>- فوائد جارية؛</li> <li>- ديون الضريبة على الأرباح؛</li> <li>- ديون على التثبيتات.</li> </ul>
<p>خزينة الأصول AT:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المتاحات.</li> </ul>	<p>خزينة الخصوم PT:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التسيقات البنكية الجارية والأرصدة الدائنة للبنوك.</li> </ul>

Source: F.Delahaye, J.Delahaye: Finance d'entreprise, Dunod, Paris, 2007, p116.

من خلال الشكل السابق يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$  بطريقتين وهما:

أ. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$  من أعلى الميزانية: حسب هذه الطريقة فإنَّ رأس المال العامل الصافي الإجمالي يُعرَّف على أنه " ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة ES) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة RD)"<sup>(1)</sup>.

حسب هذه الطريقة فإنَّ رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FR_{ng}$  يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} = \text{الموارد الدائمة RD} - \text{الاستخدامات المستقرة ES}$$

يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي:

1. رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يُعبَّرُ رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن فائض الموارد الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الاستخدامات المستقرة، أي أنَّ المؤسسة استطاعت تمويل جميع استخداماتها المستقرة بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائضاً مالياً تمثل في رأس المال العامل؛
2. رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، وتمثَّل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة؛
3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يُلبَّى جزء من هذه الاحتياجات فقط، ممَّا يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ب. حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$  من أدنى الميزانية: يتمثَّل رأس المال العامل الصافي الإجمالي حسب هذه الطريقة في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يُعبَّرُ رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة والتي يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أدنى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} = \text{الأصول المتداولة (أصول م إ + أصول م خ إ + خ أ)} - \text{الخصوم المتداولة (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال + خزينة الخصوم)}$$

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 103.

حسب هذه الطريقة يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي:

ب.1. رأس المال العامل موجب: أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وبقي فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الصافي الإجمالي، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة؛

ب.2. رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛

ب.3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

### ثالثاً: الاحتياج في رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة، حيث يسمح بمواجهة الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال بسبب وجود فارق زمني بين<sup>(1)</sup>:

- الشراء والبيع والممثل في تكوين المخزون؛

- البيع والتحويل ويتمثل في نشأة الحقوق على الزبائن؛

- الشراء والتسديد ويتمثل في نشأة ديون الموردين.

فلاحتياج في رأس المال العامل يساوي الفرق بين العناصر التالية للميزانية الوظيفية<sup>(2)</sup>:

- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ومدینوا الأصول الجارية؛

- الديون الجارية.

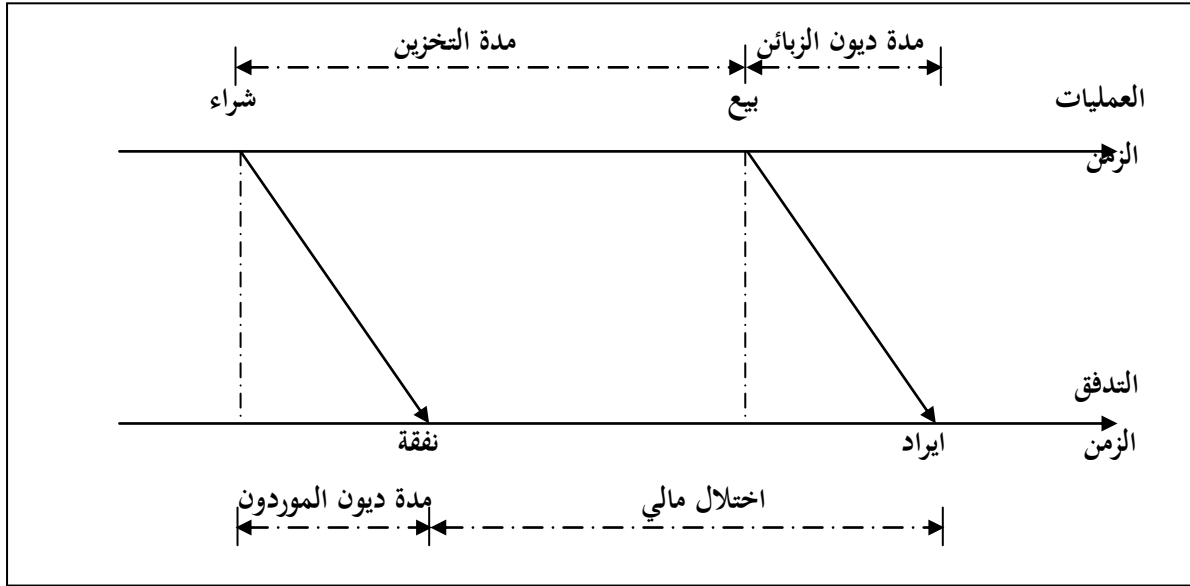
يمكن تمثيل كيفية نشوء الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الشكل الموالي الذي يبيّن الاختلال

المُشَيء للاحتياج في رأس المال العامل:

<sup>(1)</sup> C.Buissart, M.Benkaci: **op.cit**, p 84.

<sup>(2)</sup> M.Mollet, G.Langlois: **op.cit**, p 137.

الشكل رقم (03-06): الاختلال المُشَيء للاحتياج في رأس المال العامل



Source : M.Mollet, G.Langlois : op cit, p 137.

رابعاً: طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل

عند حساب الاحتياج في رأس المال العامل يمكن أن تُميّز بين الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

1. حساب الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي: حسب التعريف السابق للاحتياج في رأس المال العامل فإنه يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما يلي<sup>(1)</sup>:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR} = (\text{المخزونات} + \text{مدينوا الاستغلال} + \text{مدينوا خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال})$$

2. تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي: يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

حسب دورة الاستغلال إلى: الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال  $BFR_{ex}$  والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال  $BFR_{hex}$ .

<sup>(1)</sup> C.Buissart, M.Benkaci: op.cit, p 85.

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال  $BFR_{ex}$ :

يعتمد في حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال على عناصر الاستغلال، وحسابه مهم جداً للمؤسسة لأنه يُعبّر عن احتياجات محدد ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة، ويحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال } BFR_{ex} &= \text{المخزونات} + \text{مدينوا الاستغلال} \\ &- \text{ديون الاستغلال} \\ \text{أو} &= \text{الأصول المتداولة للاستغلال} \\ &- \text{ديون الاستغلال} \end{aligned}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال  $BFR_{hex}$ :

يعتمد في حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال على عناصر خارجة عن استغلال المؤسسة، ويحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال } BFR_{hex} &= \text{مدينوا خارج الاستغلال} \\ &- \text{ديون خارج الاستغلال} \\ \text{أو} &= \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} \\ &- \text{ديون خارج الاستغلال} \end{aligned}$$

بذلك فإنَّ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي عبارة عن مجموع كل من الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الاحتياج في رأس المال العامل } BFR &= \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال } BFR_{ex} \\ &+ \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال } BFR_{hex} \end{aligned}$$

## خامساً: الخزينة الصافية

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يُستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها (الاحتياج في رأس المال العامل)، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل<sup>(1)</sup>.

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها. كما أنّ احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأنّ تسرّع المسير في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء بالالتزامات يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع، بينما نقصان قيمة الخزينة (معدومة أو سالبة) يعني أنّ المؤسسة فضّلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة، وبالتالي زيادة الربحية، لكنّها ضحّت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية<sup>(2)</sup>.

## سادساً: حساب الخزينة الصافية

يمكن حساب الخزينة الصافية انطلاقاً من طريقتين أساسيتين: الأولى تعتمد على عناصر الميزانية، والثانية تعتمد على معادلة التوازن المالي.

## 1. حساب الخزينة الصافية انطلاقاً من عناصر الميزانية: تعتمد هذه الطريقة على عناصر الميزانية والمتمثلة في

خزينة الأصول وخزينة الخصوم، حيث يمكن حساب الخزينة الصافية كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية Tn} = \text{خزينة الأصول AT} - \text{خزينة الخصوم PT}$$

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 105.

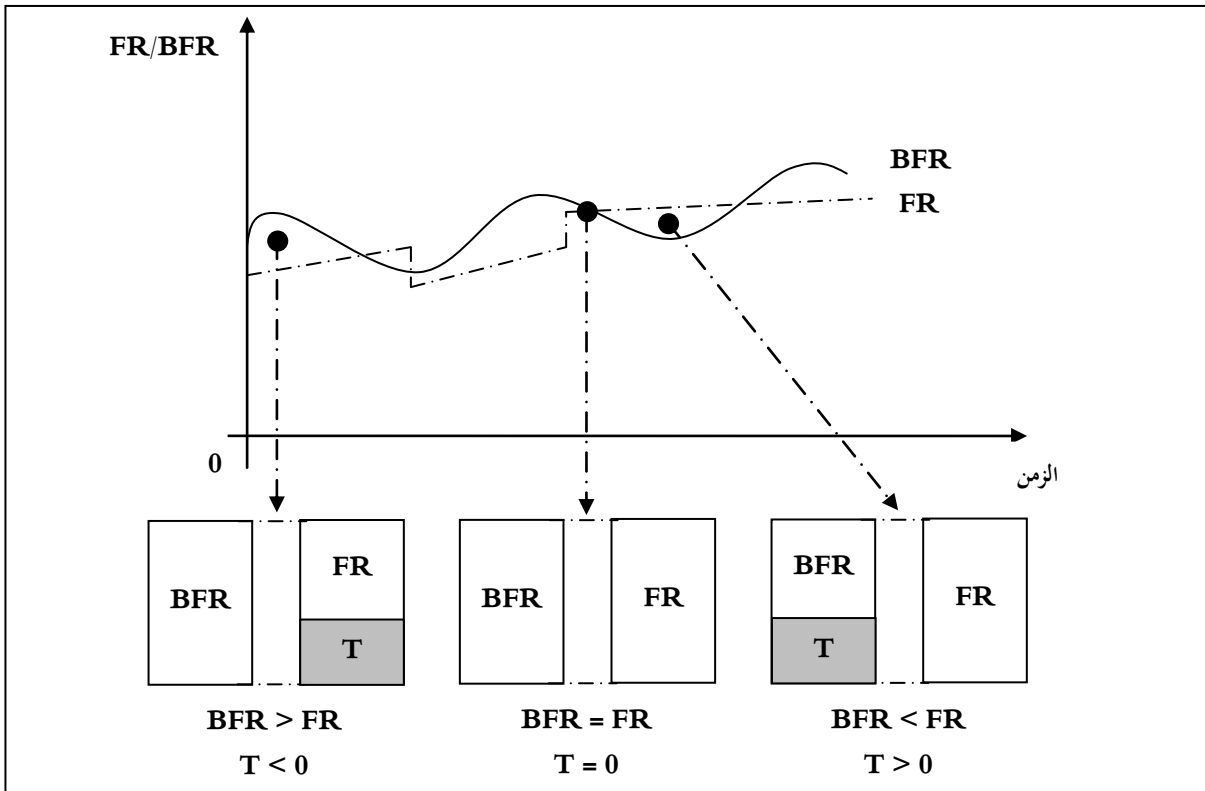
<sup>(2)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 35.

2. حساب الخزينة الصافية انطلاقاً من معادلة التوازن: تعتمد هذه الطريقة على المعادلة الأساسية للتوازن المالي، والتي تعتبر كشرط من خلالها يتم الحكم على التوازن المالي داخل المؤسسة، وتكتب معادلة التوازن كما يلي:

**الخزينة الصافية Tn = رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng**  
**- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR**

انطلاقاً من المعادلة الأساسية للتوازن يمكن التمييز بين الحالات الثلاث المختلفة للخزينة الصافية كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-07): حالات الخزينة الصافية

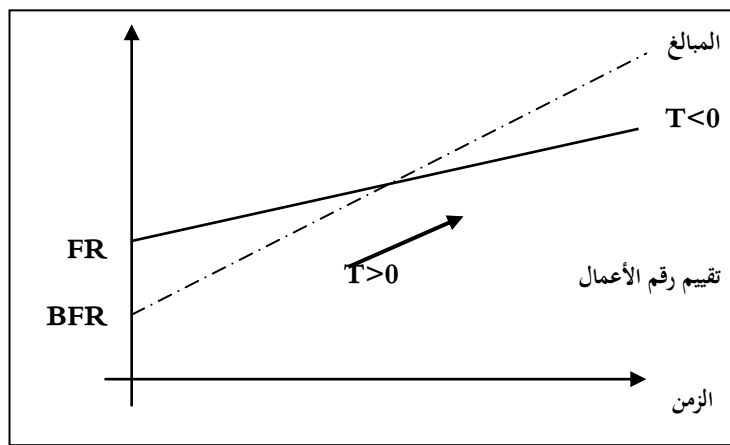


Source: F.Delahaye, J.Delahaye: op.cit, p137.

3. حالات العجز في الخزينة الصافية: توجد خمس حالات أساسية للعجز المالي في الخزينة الصافية نُوردها فيما يلي:

أ. حالة وجود أزمة في النمو: وهي الحالة التي تُقدِّم فيها المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال تفوق إمكانياتها المالية الحالية، ممَّا يؤدي إلى تضخم رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وبالتالي تُستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة<sup>(1)</sup>، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-08): عجز الخزينة الصافية في حالة وجود أزمة في النمو



Source: N.Guedj: **Finance d'entreprise "Les règles du jeu"**, 2<sup>ème</sup> éditions, éditions d'Organisation, Paris, 2001, p352.

لعلاج هذه الحالة يمكن القيام ب<sup>(2)</sup>:

- تخفيف سرعة النمو؛

- تحسين المردودية؛

- تخفيض الاحتياج في رأس المال العامل.

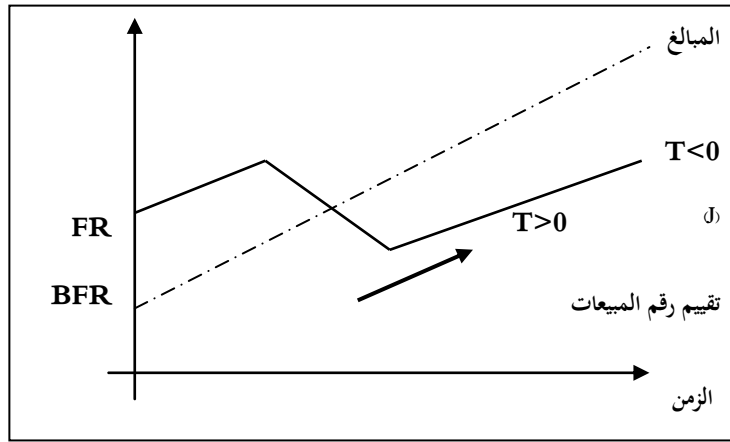
ب. حالة خطأ في السياسة المالية: تحدث هذه الحالة إذا أخلَّت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 109.

<sup>(2)</sup> N.Guedj: **Finance d'entreprise "Les règles du jeu"**, 2<sup>ème</sup> éditions, éditions d'Organisation, Paris, 2001, p 352.

العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة<sup>(1)</sup>،  
والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-09): عجز الخزينة الصافية في حالة خطأ في السياسة المالية



Source: N.Guedj: op.cit, p 353.

علاج هذه الحالة يمكن القيام بإعادة هيكلة رأس المال العامل عن طريق<sup>(2)</sup>:

- إمّا عن طريق رأس المال الخاص؛

- إمّا عن طريق الديون متوسطة وطويلة الأجل؛

- إمّا عن طريق التنازل عن جزئ من التثبيات.

ج. حالة تدهور في النشاط: تحدث عند مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي

إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، ممّا يؤثّر

على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة (حالة أزمة في المردودية)<sup>(3)</sup>

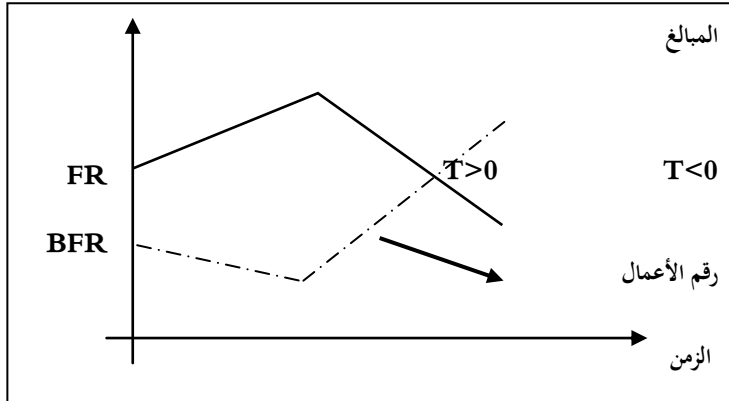
والتمثيل التالي يوضح ذلك:

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 108.

<sup>(2)</sup> N.Guedj: op.cit, p 352.

<sup>(3)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 111.

## الشكل رقم (03-10): عجز الخزينة الصافية في حالة تدهور في النشاط

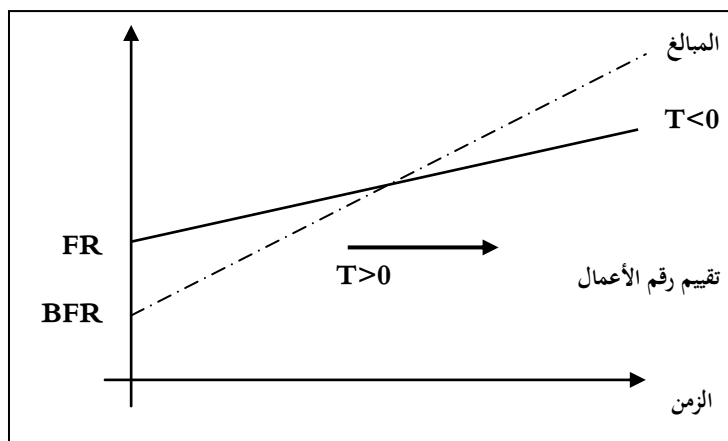


Source: N.Guedj: op.cit, p 353.

للاج هذه الحالة يمكن القيام بتخفيض الاحتياج في رأس المال العامل، وفي نفس الوقت تحسين النشاط<sup>(1)</sup>.

د. حالة أزمة في التسيير: وهي الحالة التي يتم فيها تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح أجل طويلة للعملاء وقبول أجل قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي للاحتياج في رأس المال العامل والذي يؤدي إلى إلتهاام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة<sup>(2)</sup>، كما أنّ ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل يكون أسرع من ارتفاع رقم الأعمال<sup>(3)</sup>، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

## الشكل رقم (03-11): عجز الخزينة الصافية في حالة أزمة في التسيير



Source: N.Guedj: op cit, p 353.

<sup>(1)</sup> N.Guedj: op.cit, p 354.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 109.

<sup>(3)</sup> N.Guedj: op.cit, p 355.

لعلاج هذه الحالة يمكن القيام ب<sup>(1)</sup>:

- إدارة المخزونات وديون الزبائن؛

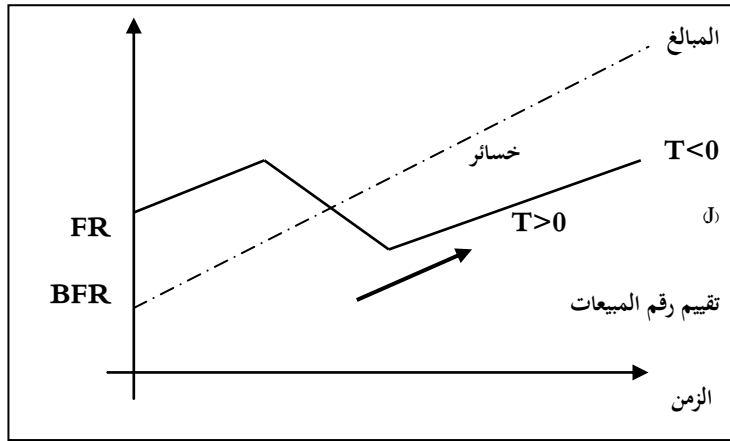
- على العموم، تخفيض الأصول الجارية وزيادة الخصوم الجارية.

هـ. حالة أزمة في المردودية: وهي الحالة التي تحقق فيها المؤسسة خسائر متتالية، والتي تؤدي إلى تآكل الأموال

الجماعية مما تجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال

العامل بشكل لا يُلبّي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي<sup>(2)</sup>، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-12): عجز الخزينة الصافية في حالة أزمة في المردودية



Source: N.Guedj: op.cit, p 353.

لا يمكن للمؤسسة في هذه الحالة إنعاش رأس المال العامل إلاً بخطط طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة

لتحسين النتيجة وذلك على مستويين<sup>(3)</sup>:

- **المستوى الداخلي:** وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام

النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون الأثر على قيود الجودة والتنوعية؛

- **المستوى الخارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطّط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم

الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

<sup>(1)</sup> N.Guedj: op.cit, p 352.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 110.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع السابق، ص 111.

## المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب

إن استخدام النسب المالية في قياس وتقييم الأداء المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات يعتبر من أقدم طرق التقييم، وتستند هذه الطريقة على أساس أن أي رقم مالي ضمن القوائم المالية لا يدل بمفرده عن شيء إن لم يُنسب إلى رقم آخر<sup>(1)</sup>، فالنسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، تسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف<sup>(2)</sup>.

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة، نظراً لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها وانتماءاتها القانونية، حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة إلى أخرى، وباختلاف الأسباب المنطقية التي تستدعي نوعاً معيناً من النسب عند تحليل رقم معين، ويضاف إلى ذلك أن أنواع البيانات والمعلومات المتاحة تحد أحياناً من طبيعة التحليل، ونظراً لأن نتيجة كل تحليل تُستخدم لأغراض متنوعة بواسطة مجموعات مختلفة من الإداريين داخل المؤسسة<sup>(3)</sup>.

بالرغم من تنوع وتعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى مجموعات

رئيسية هي:

## أولاً: نسب السيولة

تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية<sup>(4)</sup>، فالغرض من إيجاد هذه النسب هو

الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم، يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها<sup>(5)</sup>. ومن أهم النسب المرتبطة بالسيولة ما يلي:

(1) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 44.

(2) عبدالغفار حنفي: تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 51.

(3) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 44-45.

(4) عبد العزيز النجار: أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 37.

(5) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 46-47.

أ. نسبة السيولة العامة: وتسمى هذه النسبة أحياناً بنسبة رأس المال العامل، لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة (الجارية) والخصوم المتداولة (الجارية)، وهما مكونات رأس المال العامل. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الأقل من سنة}}{\text{الخصوم الأقل من}} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي يحل أجلها في الفترة القصيرة القادمة والتي تقل عادة عن سنة مالية، وبعضها قد يحل خلال شهر من تاريخ الميزانية مثل الأجور المستحقة. لذلك فهذه النسبة يجب أن تستخدم بحذر عند الوقوف على مركز الشركة النقدي في الفترة القصيرة<sup>(1)</sup>.

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشاً للحركة والمناورة، فإذا زادت هذه النسبة عن الواحد كان رأس المال العامل للمؤسسة موجب<sup>(2)</sup>.

ب. نسبة السيولة المختصرة: تهدف هذه النسبة إلى التحقق من مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من الخصوم المتداولة دون الاضطرار إلى بيع جزء من الأصول التي يصعب بيعها (المخزونات) دون تعرضها لخسارة<sup>(3)</sup>. أي تبيّن لنا مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصةً في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من المخزونات<sup>(4)</sup>، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{المديون الأقل من سنة} + \text{المتاحات}}{\text{الخصوم الأقل من}}$$

(1) كمال الدين الدهراوي: مرجع سابق، ص 207.

(2) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 47.

(3) محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 360.

(4) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 47-48.

ج. نسبة السيولة الجاهزة: تحسب هذه النسبة تحقيقاً للدقة القصوى في قياس السيولة، حيث تقيس درجة كفاية الأصول السائلة في سداد الالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى تصفية أي أصول متداولة أخرى<sup>(1)</sup>، حيث تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{المتاحاتسنة}}{\text{الخصوم الأقل من}}$$

هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال: ( 30 إلى 50%) و(20 إلى 30)% على الترتيب، فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى، والسبب في ذلك أن تلك النسبتين قد تتحققا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: نسب التمويل

تقيس هذه النسب المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها الضرورية، ويولي الملاك الحاليون والمحتملون اهتماماً خاصاً بهذه المجموعة من النسب نظراً لطبيعتها الخاصة، فزيادة الاعتماد على القروض في تمويل الاحتياجات، وإن كانت تؤدي إلى تحقيق المزيد من الوفورات الضريبية، إلا أنها تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة<sup>(3)</sup>، فهذه النسب تمكننا من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة. ومن أهم النسب المرتبطة بالتمويل نجد<sup>(4)</sup>:

أ. نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالموارد الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الأصول}}$$

(1) محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 361.

(2) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 48.

(3) منير إبراهيم هندي: الإدارة المالية -مدخل تحليلي معاصر-، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 96.

(4) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص ص 45-46.

ب. نسبة التمويل الخاص: تبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{رؤوساللائقوال الخاصة}}{\text{الأصول}}$$

ج. نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراضات وتسديد الديون، أمّا إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{رؤوساللائقوال الخاصة}}{\text{مجموع}}$$

د. نسبة التمويل الخارجي: ويطلق عليها أحياناً نسبة الاقتراض، وتعطي هذه النسبة مؤشراً للمدى الذي ذهبت إليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير<sup>(1)</sup>، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الأصيلول}}{\text{مجموع}}$$

### ثالثاً: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول المتاحة للاستغلال، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول، ولعل إدارة المؤسسة وحملتها أهم أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب. وتكشف نسب النشاط عمّا إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم<sup>(2)</sup>، ولعل أهم نسب النشاط وأكثرها استعمالاً ما يلي:

<sup>(1)</sup> محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 376.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع السابق، ص 363.

أ. **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، ويتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة كما يلي<sup>(1)</sup>:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول}}$$

ب. **معدل دوران المخزونات:** من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بُطء حركة المخزونات، حيث أن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباءً أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلاً على المقدرة والكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجارياً كان أم صناعياً<sup>(2)</sup>:

ب.1. **في المؤسسة التجارية:** حيث نجد أنها تحتوي على مخزون البضاعة فقط، لذلك يمكن حساب معدل دوران البضاعة كما يلي:

$$\text{معدل دوران البضائع} = \frac{\text{المشتريات السنوية من البضائع}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}}$$

كما يمكن حساب مدة دوران البضائع، والتي تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها البضائع داخل المخزن، أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع كما يلي:

$$\text{مدة دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{المشتريات السنوية من البضائع}} \times 360 \text{ يوم}$$

ب.2. **في المؤسسة الصناعية:** حيث نجد أنها تحتوي على مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات التامة، ويمكن حساب معدل دوران مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات التامة كما يلي:

(1) منير إبراهيم هندي: مرجع سابق، ص 90.

(2) مبارك لسلسون: مرجع سابق، ص ص 49-50.

## ب.1.2. بالنسبة للمواد واللوازم:

$$\frac{\text{المشتريات السنوية من المواد واللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}} = \text{معدل دوران المواد واللوازم}$$

كما يمكن حساب مدة دوران المواد واللوازم، والتي تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المواد واللوازم داخل المخزن، أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الدخول إلى المخزن وتاريخ الخروج إلى ورشة التحويل كما يلي:

$$\text{مدة دوران المواد واللوازم} = \frac{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}}{\text{المشتريات السنوية من المواد واللوازم}} \times 360 \text{ يوم}$$

## ب.2.2. بالنسبة للمنتجات التامة:

$$\frac{\text{المشتريات السنوية من المنتجات التامة}}{\text{متوسط المخزون من المنتجات التامة}} = \text{معدل دوران المنتجات التامة}$$

كما يمكن حساب مدة دوران المنتجات التامة، والتي تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة داخل المخزن، أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ البيع كما يلي:

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{متوسط المخزون من المنتجات التامة}}{\text{المشتريات السنوية من المنتجات التامة}} \times 360 \text{ يوم}$$

ج. **معدل دوران الزبائن:** يعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى ملاءمة حجم الاستثمار في الذمم، وبذلك فإنه يلقي

الضوء على مدى ملاءمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) وانخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيُتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم وارتفاع معدل الدوران ويتم حسابه كما يلي<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> منير إبراهيم هندي: مرجع سابق، ص 91.

$$\frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}} = \text{معدل دوران الزبائن}$$

كما يمكن حساب مدة التحصيل من الزبائن، والتي تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط مدة تحصيل حقوق الزبائن وأوراق القبض كما يلي<sup>(1)</sup>:

$$\text{مدة تحصيل حقوق الزبائن} = \frac{\text{الزبائن وأوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360 \text{ يوم}$$

د. **معدل دوران الموردين:** على العكس من معدل دوران الزبائن فهذا المعدل مرتبط بفترة تسديد ديون الموردين، ويتم حسابه كما يلي<sup>(2)</sup>:

$$\frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}} = \text{معدل دوران الموردين}$$

كما يمكن حساب مدة تسديد ديون الموردين، والتي تمثل المدة المتوسطة للشراء الآجل، أو المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين كما يلي<sup>(3)</sup>:

$$\text{مدة تسديد ديون الموردين} = \frac{\text{الموردون وأوراق الدفع}}{\text{المشتريات}} \times 360 \text{ يوم}$$

#### رابعاً: نسب الربحية

توضح نسب الربحية مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة خلال السنة، وبالتالي مدى قدرة الإدارة على تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو الربحية. وبالإضافة إلى أهمية هذه المجموعة من النسب للإدارة - شأنها شأن مجموعات النسب السابق الإشارة إليها - فإن نسب الربحية تهم أيضاً الملاك وأصحاب القروض طويلة الأجل<sup>(4)</sup>، ولعل أهم نسب الربحية نجد ما يلي:

(1) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 50.

(2) نفس المرجع السابق، ص 51.

(3) مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 50.

(4) محمد عباس بدوي: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص 368-369.

أ. نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية<sup>(1)</sup>، وعادةً ما يطلق على هذه النسبة بالقوة الإيرادية، وتحسب بموجب المعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{نسبة القوة الإيرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصاريف الأخرى والضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

أو تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع}}$$

تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

ب. نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، كما أنها تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وتمثل أهم النسب لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات<sup>(3)</sup>، ويمكن حساب هذه النسبة بموجب العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

أو تحسب كما يلي:

<sup>(1)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 52.

<sup>(2)</sup> مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، م كتب المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009، ص 330.

<sup>(3)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 52.

$$\frac{\text{النتيجة المخططة}}{\text{الأموال}} = \text{نسبة ربحية الأموال الخاصة}$$

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافاً إليها هامشاً ربحياً للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج

إنَّ عملية التشخيص المالي عن طريق دراسة مؤشرات التوازن والنسب المالية لا تعطي لنا حكماً نهائياً عن وضع المؤسسة إذ لا تبين لنا نقاط الضعف والقوة بصفة دقيقة ولذا يتوجَّب دراسة نشاط المؤسسة وذلك بتحليل الاستغلال باستعمال حساب النتائج<sup>(\*)</sup> حتى يمكننا من تحليل السياسة العامة للمؤسسة ومن ثمة بناء أهداف مستقبلية على ضوء النتائج المتوصل إليها، ويتم تحليل الاستغلال باستعمال عدة مؤشرات ولعل أهمها الأرصدة الوسيطة للتسيير.

### أولاً: ماهية الأرصدة الوسيطة للتسيير

الأرصدة الوسيطة للتسيير هي أرصدة (نعني بالرصيد الفرق بين عنصرين أحدهما يمثل الإيراد والآخر يمثل التكلفة) تُعبَّر عن مراحل تشكل النتيجة، وحسابها مهم للتفسير وتحديد المشكل عند مرحلة معينة، ولكل رصيد قيمة تحليلية تساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات<sup>(2)</sup>، وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى هذه الأرصدة ودلالة كل رصيد في عملية التحليل المالي.

**1. رقم الأعمال:** هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، ويتحدَّد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على السوق، حيث يُترجم العلاقة بين المؤسسة والعملاء في السوق الأمامية في علاقة تبادلية متكاملة<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> مفلح محمد عقل: مرجع سابق، ص 331.

<sup>(\*)</sup> لقد تمَّ التطرق في الفصل الثَّاني لحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي سنحاول في هذا الفصل إلى تحليل الأرصدة ومختلف المؤشرات المرتبطة به.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 209.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع السابق، ص 187.

تختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط، لكن بشكل عام يتفرع إلى الأجزاء التالية:

- رقم الأعمال التجاري: وهو الإيراد الناتج عن الأنشطة التجارية أي شراء وبيع السلع والخدمات دون تحويلها وتصنيعها، فإذا كانت المؤسسة تجارية فإنَّ هذا العنصر يُشكّل بأكمله رقم الأعمال، ويتمثل في ح/700 المبيعات من البضائع حسب SCF؛

- رقم الأعمال الإنتاجي: وهو الإيراد الناتج عن بيع المؤسسة لمنتجاتها التي قامت بتصنيعها اعتماداً على قدراتها الإنتاجية، ويعبر عن الطبيعة الصناعية للمؤسسة، ويتمثل في ح/701 المبيعات من المنتجات التامة الصنع، ح/702 المبيعات من المنتجات الوسيطة، ح/703 المبيعات من المنتجات المتبقية حسب SCF؛

- رقم الأعمال الخدمي: وهو الإيراد الناتج عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للعملاء، إذ تتألف من المنتجات ذات الطبيعة الخاصة فأغلبها غير قابلة للتخزين، ومنها النقل، الفندقية، الاتصالات.. الخ، ويحدد طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وهو القطاع الخدمي، ويتمثل في ح/704 مبيعات الأشغال وح/705 مبيعات الدراسات وح/706 تقديم الخدمات الأخرى حسب SCF.

إنَّ حساب رقم الأعمال في حساب النتائج يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات، كما يخدم أهداف التشخيص المالي، ومنها:

أ. قياس معدل نمو النشاط: يُستخدم معدل النمو في عدة حالات، فالمحلل المالي يستخدمه في تحليل النتيجة والخزينة، والمحلل الاستراتيجي يستخدمه لقياس حجم المؤسسة ومدى قدرتها على النمو الداخلي، ويمكن حساب نمو النشاط باستخدام الارتفاع في رقم الأعمال خارج الرسم، مع مراعاة أثر التضخم النقدي على رقم الأعمال، ويحسب معدل النمو كما يلي:

$$C = \frac{C_{a1}}{C_{a0}(i + 1)} - 1$$

حيث:  $C_{a0}$  : رقم الأعمال في السنة 0؛

$C_{a1}$  : رقم الأعمال في السنة 1؛

$i$  : معدل التضخم النقدي للسنة 1؛

$C$  : معدل النمو.

ب. **قياس القدرة التنافسية للمؤسسة:** يستخدم رقم الأعمال في قياس القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث إذا استخدمت المؤسسة أدواتها (ومنها السعر) لمواجهة المنافسين والمنتجات البديلة بشكل فعال فإن ذلك ينعكس على رقم الأعمال، وذلك بتحول المستهلك من اقتناء منتج المنافس إلى شراء منتجات المؤسسة مما يؤدي برقم الأعمال إلى الارتفاع، وهنا يمكن للمحلل المالي قياس القدرة التنافسية؛

ج. **قياس فعالية الوظائف التسويقية:** تعتبر الوظيفة التسويقية واجهة المؤسسة في السوق، ويتمثل دورها في تسويق المنتجات وتسيير العلاقات مع العملاء والمنافسين ومختلف المتعاملين، وفي بعض الحالات تقع أخطاء على المستوى التسويقي نتیجتها الانخفاض في رقم الأعمال رغم التسيير المحكم في الوظائف الأخرى؛

د. **قياس المكانة التسويقية:** إذا أجرينا عملية مقارنة بسيطة بين رقم أعمال المؤسسة ورقم أعمال المنافسين باستخدام النسب، يمكن حينها قياس وضعية المؤسسة السوقية مقارنة بالمنافسين، ويمكن تصنيف المؤسسة إن كانت مهيمنة على السوق أو هامشية أو ضعيفة أو منافسة... الخ.

2. **الهامش التجاري:** هو مؤشر يقيس العلاقة التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى، ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين، ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوقين الأمامية والخلفية<sup>(1)</sup>.

إذا كانت المؤسسة تجارية يعتبر الهامش التجاري المحدد الأساسي لنتيجة المؤسسة، أما إذا كانت المؤسسة تشتغل في التجارة بشكل جزئي فإنه من الضروري فصل الهامش المتأتي من النشاط التجاري عن الهامش المتأتي من النشاط الصناعي، ثم إنّه من الضروري فصل تكلفة البضائع عن باقي الأعباء<sup>(2)</sup>.

تتعدد استخدامات الهامش التجاري في التحليل وأهم هذه الاستخدامات:

أ. **قياس القدرة التفاوضية:** يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)؛

ب. **قياس فعالية النشاط التجاري:** يُستخدم الهامش التجاري كذلك في قياس مدى فعالية النشاط التجاري للمؤسسات التجارية والتي يشكل الهامش التجاري أهم أرصدها والذي ينتج أثر نشاطات الشراء من الموردين ثم التخزين ثم البيع للعملاء؛

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 189.

<sup>(2)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص ص 26-27.

ج. المقارنة بين المؤسسات: يستخدم معدل الهامش التجاري في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة، حيث يحسب معدل الهامش التجاري كما يلي:

$$t = \frac{\text{الهامش الاعمالري}}{\text{رقم}}$$

3. إنتاج السنة المالية: يتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها، فإذا كان رقم الأعمال مؤشراً أساسياً لقياس فعالية المؤسسة على المدى المتوسط فإنَّ رصيد الإنتاج يُطور دلالة رقم الأعمال ليشمل ح/ 70 المبيعات والمنتجات الملحقة، ح/ 72 تغيرات المخزونات والمنتجات المصنَّعة والجاري تصنيعها، ح/ 73 الإنتاج المثبت وح/ 74 إعانات الاستغلال.

إنَّ لوصيد الإنتاج عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد مؤشر رجعي للحكم على فعالية مجموعة من العناصر منها:

- قياس القدرة الإنتاجية للمؤسسة؛
- قياس قدرة المؤسسة على تطوير احتياجاتها ذاتياً؛
- مقارنة هذا الرصيد بالاستهلاكات يعطي دلالة حول كفاءة المؤسسة في تسيير استهلاكاتها تبعاً لمستوى النشاط؛
- قياس مستوى التكاليف المباشرة مقارنة بالإنتاج؛
- حساب التكاليف الوحودية ضمن نظام المحاسبة التحليلية؛
- حساب مردودية آلات الإنتاج، أي قدرة الآلة الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة؛
- حساب إيرادات الإنتاج، إذ يستخدم هذا الرصيد في حساب إيرادات الاستغلال سواء في حساب النتائج ومؤشرات النتيجة أو جدول تدفقات الخزينة ومؤشرات الخزينة.

4. استهلاكات السنة المالية: تقبل في إجمالي الاستهلاكات التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال السنة المالية، بحيث تشمل ح/ 60 المشتريات المستهلكة، ح/ 61 الخدمات الخارجية وح/ 62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

5. القيمة المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي اضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تمَّ بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها.

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته:

أ. قياس نمو المؤسسة: يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال (لأنَّ الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللاً)<sup>(1)</sup>، خصوصاً في القطاعات الصناعية والخدمية وذلك اعتماداً على العلاقة التالية:

$$C = \frac{VA_1 - VA_0}{VA_0}$$

حيث:  $VA_1$ : القيمة المضافة في السنة 1؛

$VA_0$ : القيمة المضافة في السنة 0؛

$C$ : معدل النمو.

ب. قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة<sup>(2)</sup>: تُعبّر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة، وكذا للنشاط والقطاع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الخام، حيث أنَّ الناتج المحلي الخام هو المجموع الجبري للقيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة داخل التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$PIB = \sum_{i=1}^N VA_i$$

حيث:  $VA_i$ : القيمة المضافة للمؤسسة  $i$ ؛

$PIB$ : الناتج المحلي الخام؛

$n$ : عدد المؤسسات المحلية.

<sup>(1)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 27.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 194.

يمكن قياس الوزن الاقتصادي عن مدى مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الخام وذلك اعتماداً على العلاقة

التالية:

$$P_i = \frac{VA_i}{PIB}$$

حيث:  $P_i$ : الوزن الاقتصادي للمؤسسة i.

**6. الفائض الإجمالي للاستغلال EBE:** يمثل النتيجة الاقتصادية للمؤسسة، حيث يرتبط بالاستغلال ومستقل عن السياسة المالية، الاهتلاكات، المؤونات، التوزيعات. وإذا كان سالبا نطلق عليه العجز الإجمالي للاستغلال IBE<sup>(1)</sup>.

من بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل ما يلي:

- يقيس هذا المؤشر الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة؛
- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض؛
- يعتبر مؤشراً استراتيجياً هاماً، يُعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه، أو الانسحاب منه.

**7. النتيجة العملية:** هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفارق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتماداً على الفائض الإجمالي للاستغلال، حيث تُعبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح. كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطة للتسيير المحسوبة أعلاه<sup>(2)</sup>.

يسمح هذا الرصيد بقياس أداء المؤسسة على المستوى التجاري والصناعي بمنأى عن السياسة المالية والجبائية، ويمكن أن نميزه عن الفائض الإجمالي للاستغلال EBE بأنه يأخذ بعين الاعتبار سياسة الاهتلاكات والمؤونات عكس ما لاحظناه سابقاً<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ناصر دادي عدون وآخرون: دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار الحمديّة، الجزائر، 2008، ص 88.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 196.

<sup>(3)</sup> ناصر دادي عدون وآخرون: مرجع سابق، ص 89.

**8. النتيجة المالية:** تتمثل في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية، وكل الآثار الناتجة عنها<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من خلال هذا أنَّ النتيجة المالية تفيد في قياس مردودية العمليات المالية، حيث تعتبر كمؤشر هام بالنسبة للاستثمارات المالية التي تقوم على المؤسسة من جهة ومن جهة ثانية القروض التي تتحصل عليها، إلا أنَّه توجد هناك صعوبة في استغلال هذا المؤشر في عملية التحليل وتكمن هذه صعوبة في العناصر المتكونة منها حيث تشمل الاستثمارات المالية من سندات المساهمة والتوظيف والقروض التي تمنحها المؤسسة والقروض التي تتحصل عليها، ولذا نلاحظ أنَّ بعض المراجع لا تأخذ هذا المؤشر في الأرصدة الوسيطة للتسيير<sup>(2)</sup>.

**9. النتيجة العادية قبل الضرائب:** وهي عبارة عن النتيجة الإجمالية للمؤسسة والمتمثلة في مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

**10. النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وهي عبارة عن الرصيد المتبقي من الفرق بين المصاريف والإيرادات العادية مخصوما منها الضرائب على الأرباح.

**11. النتيجة غير العادية:** تتمثل في الفارق بين الإيرادات والمصاريف ذات الطابع الاستثنائي، وتتضمن مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال والاستثمار والعمليات المالية.

الدور الذي يقتصر عليه هذا المؤشر يتمثل في تقدير العمليات خارج الاستغلال وبالتالي يمكن توجيه النشاط في المستقبل إلى ميادين أكثر مردودية<sup>(3)</sup>.

**12. صافي نتيجة السنة المالية:** تعتبر المؤشر الثاني والأهم بعد الفائض الإجمالي للاستغلال لقياس المردودية في المؤسسة، وهي عبارة عن الرصيد المتبقي من الفرق بين المصاريف والإيرادات العادية والاستثنائية مخصوما منها الضرائب على الأرباح.

نلاحظ أنَّ النتيجة الصافية هي عبارة عن مؤشِّر مهم في تحليل مردودية ونشاط المؤسسة كما أنَّها تعتبر الرصيد الأخير في الأرصدة الوسيطة للتسيير، والنتيجة النهائية حيث تحدد الربح القابل للتوزيع أو الاحتياط خلال الدورة.

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 197.

<sup>(2)</sup> ناصر دادي عدون وآخرون: مرجع سابق، ص 89.

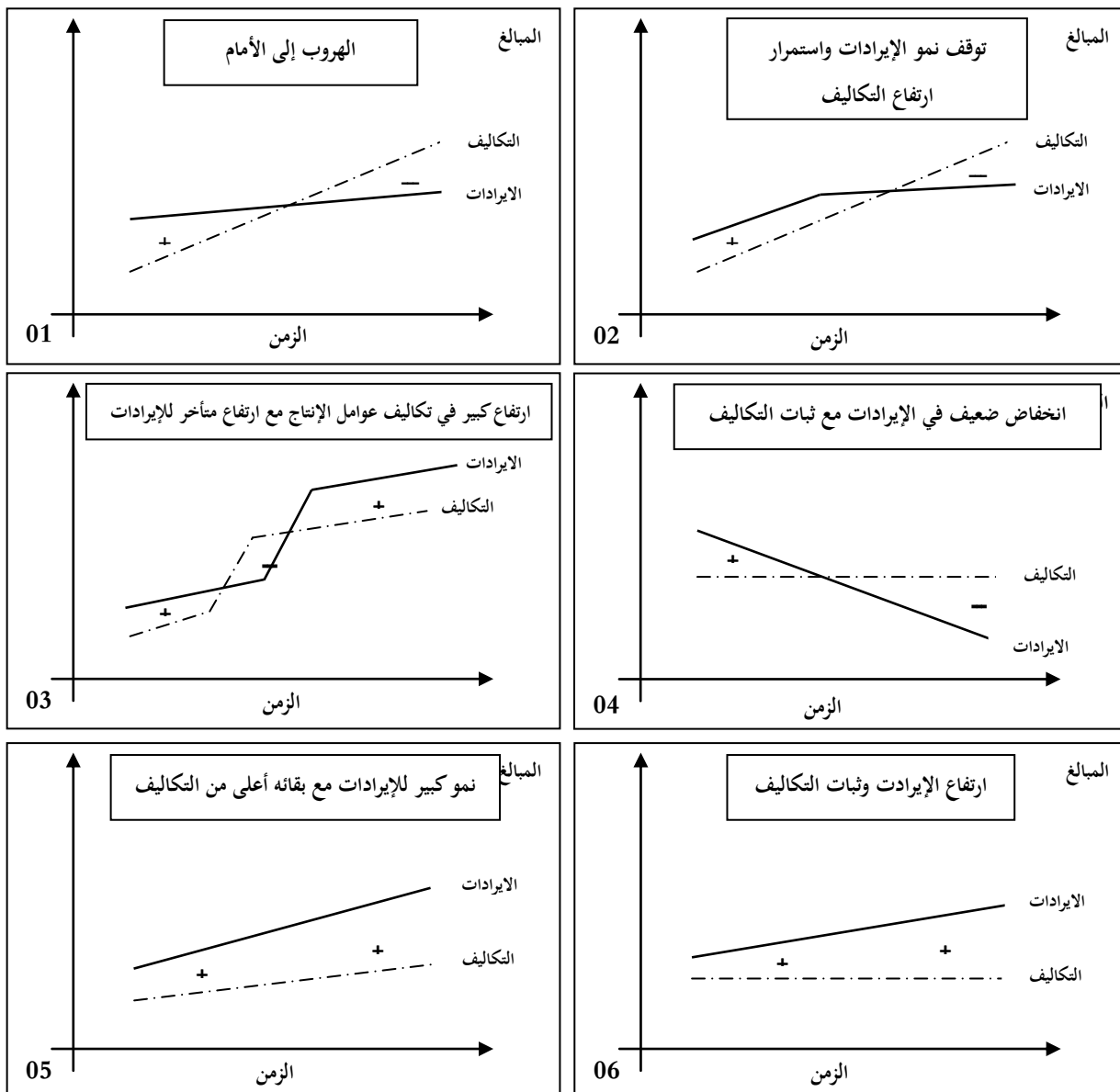
<sup>(3)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 198.

ثانياً: تحليل حساب النتائج باستخدام تقنية أثر المقص

تُعتبر تقنية أثر المقص تقنية رياضية بسيطة، الهدف الأساسي منها هو تحليل التغيرات المختلفة بين الإيرادات والتكاليف، كما تشرح التغيرات الحاصلة في النتيجة<sup>(1)</sup>.

يمكن التمييز بين الحالات المختلفة لسلوك النتيجة عبر الزمن من خلال الشكل الت

الشكل رقم (03-13): أثر المقص لحالات حساب النتائج



Source : P.Vernimmen: **Finance d'entreprise**, 7<sup>ème</sup> Éditions, Dalloz, Paris, 2009, p 230.

<sup>(1)</sup> P.Vernimmen: **Finance d'entreprise**, 7<sup>ème</sup> Éditions, Dalloz, Paris, 2009, p 229.

نلاحظ من خلال الشكل رقم ( 03-13) وجود ستة حالات مختلفة للنتيجة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين<sup>(1)</sup>:

**1. الحالات السيئة:** وهي الحالات التي تحقق فيها المؤسسة نتيجة سالبة، ويمكن تقسيمها حسب سلوك كل من الإيرادات والنفقات إلى:

**أ. الهروب إلى الأمام:** مضمون هذه الحالة أن سلوك كل من الإيرادات والمصاريف يكون أولاً في حالة جيدة حيث ينمو بشكل متوافق يضمن نتائج إيجابية إلى أن يتوقف نمو الإيرادات مع بقاء المصاريف في نمو بنفس الوتيرة؛

**ب. توقف نمو الإيرادات واستمرار ارتفاع التكاليف:** مضمون هذه الحالة هو عدم التوافق بين منحنى

المصاريف والإيرادات، حيث تنمو المصاريف بمعدل يفوق معدل نمو الإيرادات؛

**ج. ارتفاع كبير في تكاليف عوامل الإنتاج مع ارتفاع متأخر للإيرادات:** مضمون هذه الحالة هو ضخامة

التكاليف التي أثرت سلباً على النتيجة وهذا رغم سيطرت المؤسسة على حصة سوقية معتبرة، لكن هذه الوضعية لا تدوم طويلاً، فما تلبث أن تتمكن المؤسسة من امتصاص التكاليف الثابتة للاستثمار والاستغلال بفعل تنامي معدلات الإنتاج وبالتالي تستعيد المؤسسة ربحيتها من جديد؛

**د. انخفاض ضعيف في الإيرادات مع ثبات التكاليف:** مضمون هذه الحالة هو فقدان المؤسسة لامتيازاتها

بشكل تدريجي بعدمات كانت متحكممة في السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة الحالية؛

**2. الحالات المثلى:** وهي الحالات التي تحقق فيها المؤسسة نتيجة موجبة، ويمكن تقسيمها حسب سلوك كل

من الإيرادات والنفقات إلى:

**أ. نمو كبير للإيرادات مع بقائه أعلى من التكاليف:** مضمون هذه الحالة هو أنه بالرغم من ارتفاع التكاليف

إلا أن ارتفاع الإيرادات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، وهي إحدى الحالات المثلى للنتيجة؛

**ب. ارتفاع الإيرادات وثبات التكاليف:** في هذه الحالة تشغل الربحية ساحات كبرى بسبب الارتفاع الحاد في

الإيرادات والتحكم الجيد في التكاليف، وهي من الحالات المثلى التي ترغب المؤسسة في تحقيقها.

<sup>(1)</sup> أنظر في ذلك:

- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص ص 200-205.

- P.Vernimmen: **Finance d'entreprise, op.cit**, p p 230-231.

### المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي

يعتمد المحلل المالي أساساً على المعلومات الواردة في الكشوف المالية والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج... إلخ، من أجل القيام بتشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال فترة معينة من أجل تقديم نظرة حول التوازن، الهيكلية والوضعية المالية للمؤسسة، ولكن هذا التحليل في الحقيقة مبني على الأرصدة ولا يمكننا من إبراز التغيرات التي حدثت خلال فترة معينة، لهذا فكر بعض المحللين في إيجاد طريقة تسمح بتحليل أكثر ديناميكية وحركية للمفاهيم السابقة الذكر، وإعطاء صورة صادقة وكاملة حول تغير مبالغ الاستخدامات والموارد والتدفقات المالية خلال عدة فترات، ولعلّ من أهم المؤشرات الديناميكية التي توصلوا إليها نجد:

- جدول التمويل؛

- مخطّط التمويل؛

- جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات T.PFF.

#### المطلب الأول: جدول التمويل

##### أولاً: مفهوم جدول التمويل

جدول التمويل عبارة عن جدول يتضمّن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة، كما يبيّن التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة<sup>(1)</sup>، فهو يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو النقصان في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة.

يستفيد المسير المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تُمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر جدول التمويل أداة تحليلية تقدّم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق بـ<sup>(2)</sup>:

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية أو المالية من إظهارها؛

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 126.

<sup>(2)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 61.

- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال تحت تصرف المؤسسة، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً، واللجوء إلى مصادر التمويل المناسبة.

### ثانياً: هيكل جدول التمويل

إنَّ جدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام (PCG) يحتوي على جزئين هلم:

#### 1. الجزء الأوّل من جدول التمويل: يظهر هذا الجزء التغير في رأس المال العامل من خلال الفرق بين التغير في

الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة لنفس الفترة، كما يبيّن لنا<sup>(1)</sup>:

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال السنة المالية؛
- الاستخدامات المستقرة التي قامت بها المؤسسة خلال نفس السنة المالية.

يمكن تحليل مكونات الجزء الأوّل من جدول التمويل كما يلي:

#### أ. الموارد الدائمة: حيث يحتوي على:

#### أ.1. القدرة على التمويل الذاتي (CAF): تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع التكاليف

المحتمل تسديدها فهي تعبر عن تدفق محتمل للخرينة وليس حقيقياً، هذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العملية (مشتريات ومبيعات).

إنَّ القدرة على التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ولكن خزينة محتملة، وتصبح حقيقية عندما يتم

تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل وتسديد كل المصاريف القابلة للتسديد وبما أنّها ليست خزينة حقيقية فهي

تتعلق ببعض عناصر الأصول والخصوم نتيجةً لفترات مختلفة ومتباعدة لتحويلها إلى سيولة ومن بين هذه العناصر:

مدة دوران المخزون، المدة الممنوحة للزبائن، المدة الممنوحة من الموردين<sup>(2)</sup>.

يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين طريقة الجمع، طريقة النتيجة الصافية<sup>(3)</sup>:

<sup>(1)</sup> F.Delahaye, J.Delahaye: **Finance d'entreprise**, Dunod, Paris, 2007, p 180.

<sup>(2)</sup> ناصر دادي عدون وآخرون: **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار الحمديّة، الجزائر، 2008، ص 91.

<sup>(3)</sup> C. Buissart, M.Benkaci: **op.cit**, p p 47-48.

## الطريقة الأولى: حساب القدرة على التمويل الذاتي إنطلاقاً من نتيجة السنة المالية

أرقام الحسابات		CAF انطلاقاً من نتيجة السنة المالية
+	-	
120 (رصيد موجب)	129 (رصيد سالب)	<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b> مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات حصة إعانات الاستثمارات المحولة للنتيجة فارق التقييم عن الأصول المالية-نواقص (فوائض) القيمة- نواقص (فوائض) القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية الخسائر (الأرباح) الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
787 + 786 + 781	687 + 686 + 681	
777		
765	665	
752	652	
767	667	

## الطريقة الثانية: حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقاً من فائض الإجمالي للاستغلال EBE

أرقام الحسابات		CAF انطلاقاً من EBE
+	-	
من 70 إلى 74	من 60 إلى 64	<b>فائض الإجمالي للاستغلال EBE</b> المتوجات (الأعباء) العملياتية الأخرى المتوجات (الأعباء) المالية المتوجات (الأعباء) الاستثنائية اشتراكات الأجور الضرائب على النتائج
75 (باستثناء 752) + 791	65 (باستثناء 652)	
76 (باستثناء 765، 767) + 796	66 (باستثناء 667، 665)	
77 (باستثناء 775، 777) + 797	67 (باستثناء 675)	
	691	
	697 + 696 + 695	

أ.2. التنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة: تضطر المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل على استثماراتها المادية أو المعنوية أو المالية، حيث أن سعر التنازل يعتبر مورد مالي.

أ.3. الرفع في رأس المال: وهي وسيلة تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصاً إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مالية مرتفعة، لأن ذلك يشكّل حافزاً هاماً للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها<sup>(1)</sup>.

أ.4. الرفع في الديون المالية: تكون في صورة الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 128.

<sup>(2)</sup> J.Barreau, J.Delahaye: **Gestion Financière**, 11<sup>e</sup> édition, Dunod, Paris, 2002, p 194.

ب. الاستخدامات المستقرة: حيث تحتوي على<sup>(1)</sup>:

ب.1. توزيعات الأرباح المدفوعة خلال السنة المالية: تتمثل في توزيعات الأرباح خلال السنة الحالية والمتعلقة بالسنة السابقة؛

ب.2. اقتناء عناصر الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، وتسجل بالقيمة الإجمالية (أو سعر الحيازة)؛

ب.3. المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي المصاريف التي تُوزَع على عدّة سنوات، وبذلك فهي تلعب دور الاهتلاك في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة؛

ب.4. تسديد الديون المالية: تتمثل في اهتلاك القروض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الحالية. ويمكن توضيح الجزء الأوّل من جدول التمويل في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-14): الجزء الأوّل من جدول التمويل

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القدرة على التمويل الذاتي CAF.</li> <li>- التنازل على الاستثمارات.</li> <li>- الرفع في الأموال الخاصة.</li> <li>- الحصول على قروض جديدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحيازة على الاستثمارات الجديدة.</li> <li>- المصاريف الموزعة على عدة سنوات.</li> <li>- تسديد الديون البنكية والمالية.</li> <li>- التخفيض في الأموال الخاصة.</li> <li>- تسديد مكافآت رأس المال (توزيع الأرباح).</li> </ul>
التغير في الموارد الدائمة	التغير في الاستخدامات المستقرة

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 128.

2. الجزء الثاني من جدول التمويل: يُظهر هذا الجزء التغير في رأس المال العامل عن طريق التغير في كل من

الاحتياج في رأس المال العامل (للاستغلال وخارج الاستغلال) والتغير في الخزينة الصافية، وعليه فإنّ الجزء

الثاني من جدول التمويل يحتوي على التغيرات التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال و خارج الاستغلال والمتمثل في  $\Delta BFRex$ ،  $\Delta BFRhex$ ؛

- التغير في الخزينة الصافية الاجمالية  $\Delta Tng$ .

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 129.

يمكن تحليل مكونات الجزء الأول من جدول التمويل كمايلي<sup>(1)</sup>:

أ. التغيير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن

التباعد الزمني بين أجل التسديد وأجل الدفع، والتي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد:

1. التغيير في استخدامات الاستغلال: تتمثل في التغيير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال، حيث

يؤدي مجموع التغيير في العنصرين إلى حساب التغيير في استخدامات الاستغلال؛

2. التغيير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغيير في ديون الاستغلال خصوصاً المورد والحسابات الملحقه به.

ب. التغيير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية ذات

الطابع الاستثنائي، والتي تحسب بالفرق بين التغيير في استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:

ب.1. التغيير في استخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير المضمّنة في استخدامات الاستغلال؛

ب.2. التغيير في موارد خارج الاستغلال: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

ويمكن توضيح الجزء الثاني من جدول التمويل في الشكل التالي:

### الشكل رقم (03-15): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng			
الرصيد (3) = (2) - (1)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	- التغيير في عناصر الاستغلال: التغيير في أصول الاستغلال التغيير في ديون الاستغلال
			$\Delta BFR_{ex} A$
			- التغيير في العناصر خارج الاستغلال: التغيير المدينون الآخرون التغيير الدائون الآخرون
			- التغيير في الخزينة: التغيير في المتاحات التغيير في ديون الخزينة

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 131.

<sup>(1)</sup> نفس المرجع السابق، ص 129.

## ثالثاً: الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم الإضافات التي قدّمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضع المالي على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، إلا أنه أثار الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها ما يلي<sup>(1)</sup>:

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العمل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي والذي لا يُميّز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يُعبّر عن قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي؛
- يُعبّر قدرة التمويل الذاتي مورداً مستقراً، إلا أنه عند الحساب يتم دمج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأحرى إقصاؤها؛
- التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتماداً على الجدول لا تعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يُعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

## المطلب الثاني: مخطّط التمويل

## أولاً: مفهوم مخطّط التمويل

هو خطة مالية تتضمن بعض التفاصيل لكيفية استخدام الأموال بصفقتها كموارد، كما تتضمن كيفية الحصول على هذه الموارد، ويُستخدم مخطّط التمويل لوضع خطط جزئية خاصة بالمؤسسة ويمثّل أداة للتخطيط العام للمؤسسة وأداة للرقابة على إدارتها الفرعية<sup>(2)</sup>.

كما يمكن اعتبار مخطّط التمويل كوثيقة تقديرية متعدّدة السنوات، تُعدّ لمدة ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ويشمل على<sup>(3)</sup>:

- الموارد الدائمة التي ستستعملها المؤسسة لتمويل أنشطتها خلال السنوات القادمة؛
- الاستخدامات المستقرة التي يتوجب على المؤسسة تغطيتها خلال نفس السنوات.

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 132.

<sup>(2)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص 169.

<sup>(3)</sup> J.Barreau, J.Delahaye: **op.cit**, p 420.

تكمن أهمية مخطط التمويل في أنَّ المؤسسة تواجهها بصفة مستمرة العديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة سواءً في شكل توسع في أصولها الإنتاجية الثابتة، أو استبدال الأصول المهتلكة منها أو إحلالها بأخرى لها أكثر مردودية، وبذلك يظهر أمامها عدد من سبل الفرص الاستثمارية المحتملة. وفي الواقع إنَّ اختيار المنفذ الاستثماري الأكثر كفاءة من غيره - بافتراض الموارد اللازمة لتمويله - يُعتبر من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية للمسير المالي إذ ينجر عن هذا التصرف استخدام أموال ضخمة تمتد أثارها في حالات النجاح أو الفشل إلى فترات طويلة من الزمن، ومعنى ذلك أنَّ سيولة المؤسسة وربحياتها، بل وجودها واستمرارها في النشاط يتوقف على الكفاءة التي يُظهرها المسير المالي في وضع سياسات الاستخدام طويل الأجل أو ما يسمى بسياسة الإنفاق الرأسمالي<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: استخدامات مخطط التمويل

- تتعدّد استخدامات مخطط التمويل تبعاً لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعتها ولعلَّ أهمّها مايلي<sup>(2)</sup>:
- عند إنشاء المؤسسة يعتبر مخطط التمويل أداة ضرورية للحكم على مستقبلها وكذا للتفاوض مع مختلف المتعاملين للحصول على الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها؛
- بعد الإنشاء والمرور نحو مرحلة النمو، يُستخدم مخطط التمويل لتحقيق الأهداف التالية:
- اختبار فعالية الإستراتيجية العامة وتعديل الخطط العملية تبعاً لمتغيرات المحيط وإجراء التصحيحات المناسبة على مستوى التوازن الإجمالي للمخطط؛
- البحث عن أفضل التوفيقات الممكنة بين الموارد والاستخدامات، ويتحقّق ذلك أثناء تصحيح الانحرافات السنوية في المخطط؛
- تبرير اللجوء إلى المصادر التمويلية الخارجية؛
- تقدير إمكانية المؤسسة في مجال قدرتها على توزيع الأرباح على المساهمين مستقبلاً.

### ثالثاً: تقديم مخطط التمويل

لا يوجد نموذج رسمي موحد لمخطط التمويل، والتقديم التالي يشير إلى أحد النماذج<sup>(3)</sup>:

<sup>(1)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 273.

<sup>(3)</sup> J.Barreau, J.Delahaye: op.cit, p 420.

## الشكل رقم (03-16): مخطط التمويل

4	3	2	1	السنوات
				<b>الاستخدامات</b>
				- اقناء التثبيتات: معنوية عينية مالية
				- الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل BFR
				- مصاريف موزعة على عدة سنوات
				- تسديدات الديون المالية
				- توزيعات أرباح الأسهم
				<b>مجموع الاستخدامات</b>
				<b>الموارد</b>
				- القدرة على التمويل الذاتي
				- التنازل أو تخفيض الأصول الثابتة
				- الرفع في رأس المال والإعانات
				- الديون المالية الجديدة
				<b>مجموع الموارد</b>
				الانحراف السنوي
				الخزينة الأولية
				الخزينة النهائية

Source : J.Barreau, J.Delahaye: Gestion Financière, 11<sup>e</sup> édition, Dunod, Paris, 2002, p 421.

## رابعاً: إعداد مخطط التمويل

لإعداد مخطط التمويل يتطلب منا المرور بمرحلتين على الأقل<sup>(1)</sup>:

- إعداد مخطط بدون التمويل الخارجي، بحيث يسمح انطلاقاً من الرصيد المحصل عليه في نهاية الفترة، من تحديد التمويل الخارجي الضروري لتغطية الاحتياجات؛
- إعداد مخطط التمويل آخذاً في الحسبان التمويل الخارجي.

المخطط الذي تم الحصول عليه يجب أن يكون متوازناً، ويعني هذا تقديم سريع لخزينة إجمالية موجبة.

## خامساً: مشاكل إعداد مخطط التمويل

من المشاكل التي تعترض المسير المالي في إعداد مخطط التمويل مشكل تقييم اقتراحات الاستخدام أو الإنفاق طويل الأجل، بسبب صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأنّ تقييم البدائل لن يأتي إلا بعد تقييم الاقتراحات، ومثل هذا التقييم يجعل من الممكن تحديد القيمة الاستثمارية لكل الاقتراحات وترتيبها حسب أفضليتها، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى أنّ جميع الاقتراحات تعتمد على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي يستلزم التقدير الشخصي للقائمين بذلك، ولذلك يتطلب الأمر إشراك جميع الإدارات الفرعية للمؤسسة من إنتاج وتسويق وغيرها للأسباب التالية<sup>(2)</sup>:

**1. طول مدة الآثار:** فنتائج القرارات المتخذة تستمر لمدة طويلة، ف شراء آلة لها فترة حياة ثمانية سنوات أو تسعة معناه يتطلب فترة انتظار طويلة لمعرفة النتائج النهائية لهذا التدبير ويصاحب ذلك تجميد قيم مالية طول هذه الفترة، ويصبح هذا التدبير مرتبطاً بالأحداث المستقبلية، ومن الضروري معرفة الإيرادات المتوقعة من استخدام هذه الآلة في شكل مبيعات متوقعة خلال العمر الافتراضي لها حتى يكون لهذا التصرف ما يبرره من الناحية المالية، وذلك يعني أيضاً أنّ الإخفاق في التنبؤ بالمبيعات هو بمثابة إمّا إسراف في الإنفاق الرأسمالي أو استثمار في الأصول الإنتاجية بأقل ممّا هو مطلوب، فإذا كان الانفاق الاستثماري دون المطلوب تنجر عنه مشكلتان: إمّا الأصول الجديدة المستخدمة لا تفي بالغرض من ناحية مستوى التطور الذي تعرفه سوق المنتجات وبالتالي ظهر بمستوى أقل جودة من الإنتاج المنافس، أو حجم الإنتاج دون مستوى الكمية المطلوبة في السوق وبالتالي يعتبر كفقدان لجزء من السوق المتاحة أمام المؤسسة؛

<sup>(1)</sup> J.Barreau, J.Delahaye: **op.cit**, p 424.

<sup>(2)</sup> مبارك لسوس: مرجع سابق، ص ص 170-171.

2. **تزامن اقتناء الأصول الإنتاجية:** في الكثير من الحالات تخطيء المؤسسات في تقدير الوقت المناسب لاقتناء بعض الأصول الإنتاجية، فيحدث أن تبنى إستراتيجيتها المستقبلية على أساس طلبيات حاضرة مغرية لكن بعد اقتناء الأصول والشروع في النشاط يكون الوقت قد مرَّ ولم يصبح لهذه الطلبيات أثر بسبب اتجاه الزبائن إلى مؤسسات أخرى، أو بسبب أن تلك السلعة لم تصبح تستهوي جمهور المستهلكين؛
3. **جودة الأصول الإنتاجية:** يجب التبكير في التنبؤ بالاحتياجات الضرورية للمؤسسة لتستفيد من المزايا النسبية للتبكير، فمن المعروف أن الأصول الإنتاجية تستغرق فترة طويلة لإنتاجها، ويحدث في العادة الطلب دفعة واحدة من المؤسسات المنتجة للسلعة التي زاد عليها الطلب في السوق، وإذا كان العرض للسلعة دفعة واحدة من طرف المؤسسات المتنافسة قلَّت المزايا المكتسبة؛
4. **القدرة على التنافس:** تقل أهمية الاستثمارات في العديد من المؤسسات، ليس لقلّة حجم الاستثمارات فيها وإنما لضعف المردودية من الاستثمار، خاصة إذا نجح المنافس في تقديم سلع بأرقى جودة وأقل سعر؛
5. **توفير الموارد المالية اللازمة:** لتوسيع الأصول الإنتاجية في المؤسسة فمن الضروري البحث عن المصادر المالية المتاحة اقتصادياً الكافية لتغطية الاحتياجات من التمويل خاصة وأنّ الإنفاق ضخم وأنّ الموارد المالية يجب أن تكون مدروسة بحيث تتلاءم من ناحية الزمن ومن ناحية التكلفة مع طبيعة الأصول.

### المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات TPF

#### أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات TPF

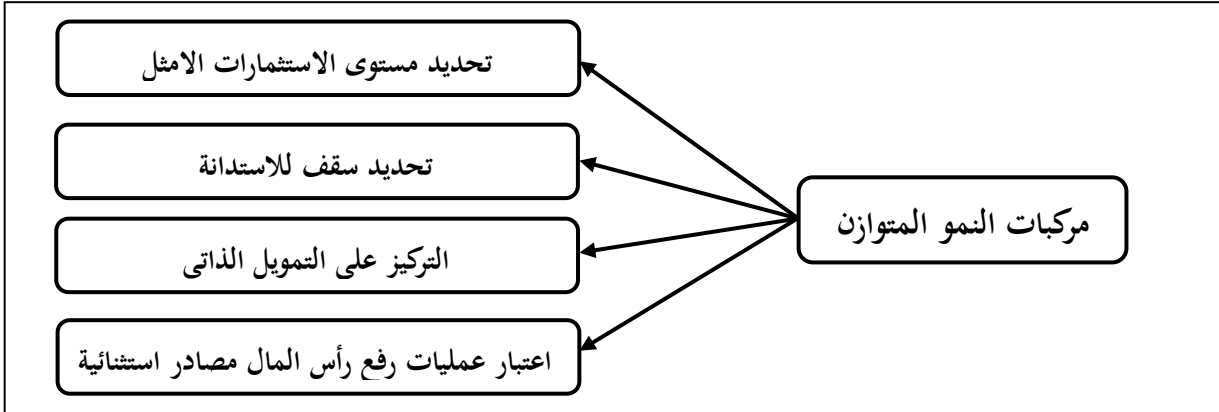
عُرِضَ هذا الجدول لأول مرة سنة 1977 من قِبَل (Geoffroy de Murard)، ويستحسن أن يكون مصاحباً لجدول التمويل، لأنَّ هذا الأخير يصف تطور هيكل التمويل خلال السنة وجدول التدفقات المالية يسمح بتحديد أسباب هذا التطور. ومن الأفضل إعداد هذا الجدول لمجموعة من السنوات المتتالية والتي تفوق أو تساوي أربع سنوات<sup>(1)</sup>. والهدف من هذا الجدول تحقيق النمو المتوازن للمؤسسة، اعتماداً على معدلات معيارية تساعد على مراقبة النمو ومتابعة الحدود العظمى لمستوى الاستثمارات ومختلف الاحتياجات المالية، وكذا متابعة التمويل الذاتي باعتباره أحد أهم مصادر التمويل حسب منطق الجدول<sup>(2)</sup>.

(1) عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)،

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص 50.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 227.

الشكل رقم (03-17): نموذج النمو المتوازن



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 228.

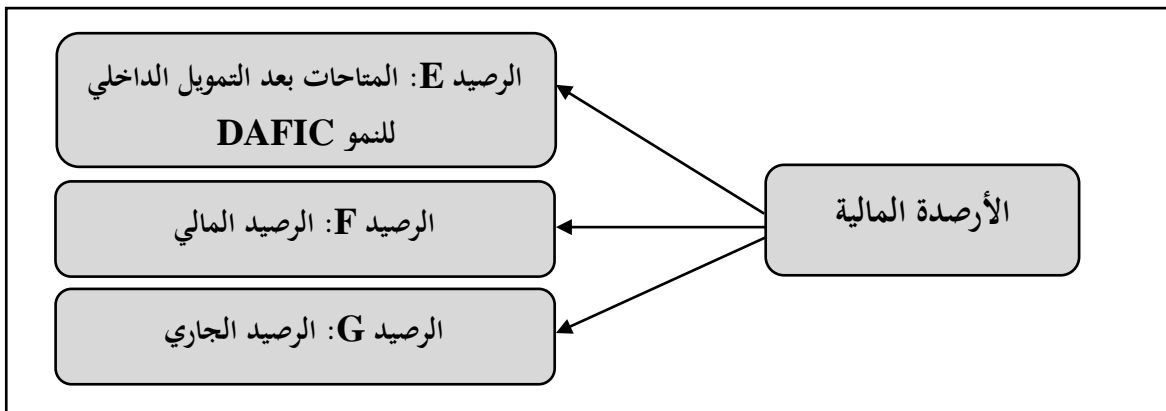
قُسم جدول التدفقات المالية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي<sup>(1)</sup>:

- **تدفقات اقتصادية:** تخص العمليات التجارية والصناعية (الاستغلال، الاستثمار)، ويطلق عليه برصيد الاستغلال E أو المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو DAFIC؛
- **تدفقات مالية:** ناتجة عن عمليات الاستدانة وتسديد الديون، ويطلق عليه بالرصيد المالي F؛
- **تدفقات استثنائية:** تتمثل في إيرادات التنازل عن الأصول والرفع رأس المال...إلخ.

وتتشكل الخزينة الإجمالية من مجموع التدفقات المالية السابقة، ويمكن توضيح تشكيل الخزينة من خلال

تمثيل جدول التدفقات المالية متعدد السنوات والمتمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-18): التدفقات المالية في جدول التدفقات المالية متعدد السنوات



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>(1)</sup> نفس المرجع السابق، ص 228.

## ثانياً: تقديم جدول التدفقات المالية متعدد السنوات

كما ذكرنا سابقاً أنّ جدول التدفقات المالية متعدد السنوات يحتوي على ثلاثة أقسام أساسية ألا وهي:

1. **رصيد الاستغلال E** (أو المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو **DAFIC**): يتمثل في تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال بعد تغطية الاحتياجات المالية الضرورية للبقاء والنمو ، ويتشكل رصيد الاستغلال بعد تغطية الفائض الإجمالي للاستغلال للزيادة في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال وإستثمارات الاستغلال، ويمكن حسابه كما يلي<sup>(1)</sup>:

المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو **DAFIC** = فائض خزينة الاستغلال **ETE** - إستثمارات الاستغلال

حيث:

فائض خزينة الاستغلال **ETE** = الفائض الإجمالي للاستغلال **EBE** - الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

حسب (Geoffroy de Murard) فإنّ هذا الرصيد يجب أن يكون موجب، أي أنّ الأرباح المحققة في دورة الاستغلال يجب أن تُموّل مبلغ الاستثمارات المحققة أثناء دورة الاستغلال<sup>(2)</sup>.

2. **الرصيد المالي F**: يتمثل في حصيلة التدفقات المالية المتعلقة بالإستدانة (التغير في الديون)، والتدفقات الناتجة عن تسديدات المصاريف المالية، الضرائب على الأرباح، مساهمة الأجور، ويمكن حسابه كما يلي<sup>(3)</sup>:

الرصيد المالي **F** = التغير في الديون قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل  
 - مصاريف مالية و قرض الإيجار  
 - الضرائب على الأرباح  
 - مساهمة الأجور

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 229.

<sup>(2)</sup> عادل عشي: مرجع سابق، ص 52.

<sup>(3)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 229.

نلاحظ أن هذا الرصيد غير متجانس لأنه يضم عناصر مختلفة، وإذا كان هذا الرصيد سالب فإنه يدل على أن المؤسسة تسدد الديون التي هي على عاتقها، وكبير هذا الرصيد يمكن أن يؤدي بها إلى اختلال في التوازن المالي<sup>(1)</sup>.

**الرصيد الجاري F:** يتمثل الرصيد G في مجموع الرصيد DAFIC والرصيد المالي، كما يضم التدفقات المالية المدرجة في الرصيدين السابقين، والتي تتميز بالطابع الاستثنائي (إيرادات التنازل، رصيد العمليات الاستثنائية، الرفع في رأس المال... إلخ)، ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{الرصيد الجاري } G = \text{رصيد الاستغلال } E + \text{الرصيد المالي } F$$

حسب جدول التدفقات المالية متعدد السنوات TPF، يُعبّر الرصيد الجاري عن الفائض أو العجز الذي تحققه جميع العمليات المالية، ويتحقق التوازن المالي على مستوى الجدول عندما تقترب المتاحات من الصفر، حيث يدل على التقيد بالمعايير المثلى للأرصدة E، F، G<sup>(2)</sup>.

### الشكل رقم (03-19): جدول التدفقات المالية متعدد السنوات

N+2	N+1	N	البيان
			رقم الأعمال
			+ إنتاج مباع
			- الاستهلاكات الوسيطة
			= القيمة المضافة
			- مصاريف المستخدمين
			- ضرائب و رسوم
			= الفائض الإجمالي للإستغلال
			- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال
			= فائض خزينة الإستغلال
			- إستثمارات الإستغلال
			<b>E = المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو</b>

<sup>(1)</sup> عادل عشي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 230.

			التغير في الديون
			- المصاريف المالية و مصاريف قرض الإيجار
			- الضرائب على الأرباح
			- مساهمات الأجرور
			<b>F= الرصيد المالي</b>
			<b>G= الرصيد الجاري E+F</b>
			- توزيع مكافأة رأس المال
			+ إيرادات مالية
			+ إيرادات التنازل عن الأصول
			+ الرفع في رأس المال
			- رصيد العمليات الإستثنائية
			+ إعانات الإستثمار
			- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال
			<b>= التغير في الخزينة</b>

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 231.

### ثالثاً: تقييم جدول التدفقات المالية متعدد السنوات

يمكن تقييم جدول التدفقات المالية متعدد السنوات من خلال ايجابياته وسلبياته كما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1. إيجابيات جدول التدفقات المالية متعدد السنوات: من أهم ما يميز جدول التدفقات المالية متعدد

السنوات ما يلي:

- يحتوي الجدول على مؤشرات مالية مهمة جداً، وخصوصاً لوضعية مؤسسة تشهد نمواً ولا تنشط في إطار سوق المال، وذلك لافتراضية وجوب تمويل احتياجات النمو من الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال؛
- يعطي الجدول رؤية واضحة حول كيفية تشكل الخزينة على مستوى الدورات الاقتصادية للنشاط، ممّا يساعد على تحديد مواقع الاختلال في السلوك المالي للمؤسسة، وبالتالي إمكانية تحميل المسؤوليات إلى مصادر الاختلال، ومن ثمّ تحديد الإجراءات التصحيحية التي تُمكن المؤسسة من انتهاج سياسة مالية مُثلى؛

<sup>(1)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص ص 242-243.

- من ناحية البنية التي يقوم عليها الجدول، فقد تجاوزت إلى حد كبير الانتقادات التي وجهت لجدول التمويل والتي قامت على مفهوم رأس المال العامل والقدرة على التمويل الذاتي، وبالتالي يقوم على أسس مقبولة من طرف المحللين الماليين.

2. **سليبات جدول التدفقات المالية متعدد السنوات:** من أهم ما يُؤخذ على جدول التدفقات المالية متعدد السنوات ما يلي:

- إن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الجدول مستمدة من نموذج النمو المستخدم على مستوى الاقتصاد الكلي، وحسب هذا المبدأ يتحقق النمو المتوازن عند تساوي فائض خزينة الاستغلال مع حجم الاستثمارات الضرورية للبقاء والنمو، وهذه قاعدة غير مقبولة لأنها ناتجة عن خطأ تصوري يتمثل في إسقاط قاعدة مقبولة في نظام الاقتصاد الكلي المغلق على المؤسسة والتي تعتبر نظام مفتوح على المحيط الخارجي، حيث تكافأ الدولة بجزء من الفوائض المحققة على شكل ضرائب، كما يمكن لهذا النظام أن يلجأ إلى مصادر تمويل خارجية عن طريق الاستدانة والرفع في رأس المال؛
- الحلول التي يقترحها الجدول لتحقيق نمو متوازن وعقلاني تقوم على إستراتيجية مالية ضعيفة جداً، ذلك لأنها تركز حصرياً على مردودية الاستغلال في حين تُهمل دور التمويل ودور مالكي رؤوس الأموال؛
- حسب منطق الجدول فالرفع في رأس المال يُعد حالة استثنائية تضطر المؤسسة إليها في حالة عدم قدرة كل من دورة الاستغلال وعمليات الاستدانة على تمويل احتياجات النمو، وبالتالي فالجدول يُهمل دور الأسواق المالية، وهذا ما يتنافى مع الواقع الاقتصادي والمالي الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث.

### خلاصة الفصل الثالث:

يتبين لنا مما سبق أنّ المسير المالي يعتمد أساساً على المعلومات الواردة في القوائم المالية سواءً الإلجبارية منها (المتثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة، الملاحق)، أو الاختيارية (المتثلة في جدول التمويل، مخطّط التمويل، جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات، ... إلخ) وهذا من أجل القيام بتشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال الفترة المعنية من أجل تقديم نظرة حول التوازن، الهيكلة والوضعية المالية للمؤسسة.

هذه المعلومات والقوائم المالية لا يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي ما لم يتم الاعتماد على مؤشرات ومقاييس لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما أنّ هذه المقاييس تختلف باختلاف حركيتها تجاه الزمن، فنجد مؤشرات مبنية على التحليل الساكن والتي من أهمها مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية)، النسب المالية، مؤشرات حساب النتائج، وما يؤخذ على هذا التحليل الساكن هو أنّه تحليل مبني على الأرصدة ولا يمكننا من إبراز التغيرات التي حدثت خلال فترة معينة، كما نجد مؤشرات تقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي والذي يتميز عن سابقه بأنّه يعطي صورة صادقة وكاملة حول تغير مبالغ الاستخدامات والموارد والتدفقات المالية خلال عدة فترات، ومن أهم المؤشرات جدول التمويل، مخطّط التمويل، جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات.

الفصل الرابع:  
قياس وتقييم  
الأداء المالي لمجمع  
صيرال

## تمهيد:

بعدها تمّ التعرف من خلال الفصول النظرية السابقة على مختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي من إطاره النظري ومحتوى قوائمه المالية ومختلف مؤشرات الأداء المالي المرتبطة بهذه القوائم المالية، نرى أنّ هذه الخلفية النظرية التي اعتمدها في بحثنا هذا قد أوضحت لنا بشكل واسع مكانة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات ومؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي، إلا أنّ كل هذا يبقى مجرد طرح نظري، وبهدف تدعيم هذا الجانب النظري ارتأينا في هذا الفصل أن نقوم بإسقاط هذه الدراسة على أرض الواقع، لذلك تمّ اختيارنا لإحدى أهم الشركات الجزائرية الرائدة في تصنيع وتسويق الأدوية ألا وهي مجمّع صيدال، وما كان اختيارنا لمجمّع صيدال إلا لكونه من أهم الشركات الناشطة في البورصة ولما تتمتع به من إفصاح محاسبي، حيث كانت دراستنا مقتصرة على الفترة (2010 إلى غاية 2012) كون هذه الفترة هي فترة التّحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التعريف الموجز لمجمّع صيدال، ومحاولة تطبيق مختلف مؤشرات الأداء المالي الساكنة والديناميكية على المجمّع، وهذا وفق الخطة التالية:

## المبحث الأوّل: تقديم مجمّع صيدال؛

المبحث الثّاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الساكن؛

المبحث الثّالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الديناميكي.

## المبحث الأول: تقديم مجمّع صيدال

يعتبر مجمّع صيدال المؤسسة الرائدة في إنتاج المنتجات الصيدلانية في السوق الجزائرية، إذ يحتل مركزاً هاماً في مجال إنتاج المواد الصيدلانية والأدوية بمختلف أنواعها، لهذا فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث إلى التعرض لبعض الجوانب النظرية حول هذا المجمّع.

## المطلب الأول: تعريف ونشأة مجمّع صيدال

أولاً: التعريف بمجمّع صيدال<sup>(1)</sup>

مجمّع صيدال عبارة عن شركة مساهمة برأس مال قدره 2.5 مليار دينار، 80% من رأس مال مجمّع صيدال تعود ملكيته للدولة و20% الباقية تمّ بيعها سنة 1999 من خلال البورصة للمستثمرين من المؤسسات والأفراد.

يهدف المجمّع من الناحية الإستراتيجية إلى هدفين هما:

أ. التنمية الداخلية داخل المؤسسة: حيث يهدف إلى رفع حصته في السوق ولا يكون ذلك إلا عن طريق:

- توفير الأدوية والمنتجات المماثلة بأسعار منافسة وجودة عالية؛

- توسيع تشكيلة المنتجات وتنويعها حسب الطلب؛

- تجديد وحدتا الحراش وجسر قسنطينة؛

- توسيع وحدة الدار البيضاء؛

- فتح مراكز جهويه للتوزيع.

ب. التنمية عن طريق الشراكة: بالموازاة مع المخطط الإنمائي الداخلي يهدف المجمّع إلى التحكم في آخر

التكنولوجيات في مجال الصناعة الصيدلانية ولتمكين فروعها من مواكبة المقاييس العالمية للجودة يطمح مجمّع

صيدال إلى تحقيق عدة مشاريع للشراكة مع أكبر منتجي الأدوية العالميين في المدى المتوسط.

<sup>(1)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/notre-groupe/qui-sommes-nous>, (consulté le: 15-12-2013).

ثانياً: نشأة وتطور مجمّع صيدال<sup>(1)</sup>

تمّ إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية في أفريل 1982، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 161-82، بعد الإصلاح الهيكلي للصيدلة المركزية الجزائرية. وفي 1993 طرأت تحويلات على هيكل المؤسسة، مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية المرتبطة بهدفها الاجتماعي.

في أفريل 1997 اتجه مُرَكَّب إنتاج الدواء بالمدينة إلى إنتاج المضادات الحيوية، وبالتالي أصبح ملكاً للمؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، هذه الأخيرة التي تمّ الإعلان عن انتقالها إلى التسيير الذاتي في فيفري 1989، لثمّهد السُّبُل لظهور صيدال.

لقد أصبحت الشركة القابضة للصيدلية الكيميائية منذ 1996 تمتلك نسبة 100% من رأس مال صيدال، وفي سنة 1997 تبنت المؤسسة برنامج إصلاحٍ انبثق عنه المجمّع الصناعي في فيفري 1998، وقد كان هدف صيدال التي عُدَّت من بين المؤسسات الأولى المختارة لتتحول إلى شركة ذات أسهم، هو احتكار الإنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات المشابهة، كما كان هدفها الأسمى هو تلبية احتياجات السوق المحلية الجزائرية.

في 1998 حققت صيدال سنة قياسية حيث سجل إنتاجها ومبيعاتها زيادة تقدر بـ 16%، 23% على التوالي مقارنة بسنة 1997، ومن جهة أخرى ونظراً لجودة منتجاتها فقد حصلت صيدال على عقد مع جمهورية العراق يخص إنتاج 2.250.000 وحدة بقيمة 1.223 مليار دولار، خلال السداسي الأول من سنة 1998. في 1999 عرفت صيدال تطوراً في فعاليتها في عدة مجالات، حيث سجل إنتاجها زيادة بنسبة 18%، كما سجلت مبيعاتها زيادة بنسبة 28% مقارنة مع السداسي الأول للسنة السابقة. إضافة إلى ذلك فقد طوّرت صيدال هدفها الاجتماعي في عمليات البحث الأساسية في مجال الطب الإنساني والبيطري ممّا مكّنها من اكتشاف جزئيات جديدة وليس فقط جزئيات طبق الأصل وإتّما العمل على التنسيق فيما بينها.

في 2009 قامت صيدال برفع حصتها في رأسمال (SOMEDIAL) إلى 59%، وفي عام 2010 اكتسبت 20% من رأس مال (IBERAL)، كما قامت برفع حصتها في رأس مال (TAPHCO) من 38.75% إلى 44.51%، وفي 2011 قامت صيدال برفع حصتها في رأسمال (IBERAL) لتصل إلى 60%.

<sup>(1)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/notre-groupe/historique>, (consulté le: 15-12-2013).

## المطلب الثّاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمجمّع صيدال

في هذا الجزء سنحاول تقديم مختلف الفروع والوحدات التي يتشكل منها مجمّع صيدال، وهذا وفقاً للهيكل التنظيمي للمجمّع.

أ. فرع أنتيبيوتيكال (Antibiotical)<sup>(1)</sup>:

يشتمل مركب المضادات الحيوية بالمدينة، الذي انطلقت به عملية الإنتاج سنة 1988، ومن المنتوجات التي ينتجها هذا المركب نجد: المراهم، الأقراص والحقن ... إلخ، إضافة إلى إنتاج بعض المواد تامة الصنع والمواد الأولية؛  
ب. فرع فارمال (Pharmal)<sup>(2)</sup>:

يقع المقر الاجتماعي لفرع فارمال بالدار البيضاء، حيث يتكون من ثلاث وحدات للإنتاج هي:

ب.1. وحدة دار البيضاء: تقع في المنطقة الصناعية في الجزائر، وتنتج تشكيلة واسعة من مختلف أشكال الدواء وقد أنشئت خلال الستينيات؛

ب.2. وحدة قسنطينة: تقع في قسنطينة في شرق البلاد، انضمت إلى صيدال سنة 1998، وهي مختصة في إنتاج مضادات السعال؛

ب.3. وحدة عنابة: انضمت إلى صيدال سنة 1998، وتختص في إنتاج الأقراص، المراهم معجون الأسنان، المحاليل.

يتمتع فرع فارمال بخبرة واسعة في مجال الإنتاج الصيدلاني والمراقبة والتحليل، كما يحتوي على مخبر حديث أنشئ سنة 1998 بولاية قسنطينة، وهذا بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية الهامة.

ج. فرع بيوتيك (Biotic)<sup>(3)</sup>:

يقع مقره الاجتماعي بالحراش ويتكون من ثلاث وحدات للإنتاج هي:

ج.1. وحدة جسر قسنطينة: التي بدأت نشاطها سنة 1984، حيث تختص في إنتاج الأقراص، المراهم، الغبرة... إلخ؛

<sup>(1)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-antibiotical>, (consulté le: 15-12-2013).

<sup>(2)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-pharmal>, (consulté le: 15-12-2013).

<sup>(3)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-biotic>, (consulté le: 15-12-2013).

ج.2. وحدة الحراش: أنشئت سنة 1971، ومن أهم منتجاتها: الشراب، الأقراص، المحاليل؛

ج.3. وحدة شرشال: التي انضمت إلى المجمّع مؤخراً، لتقوم بإنتاج محلول تصفية الدم.

يعتبر هذا الفرع المنتج المحلي الوحيد للمحاليل المكثفة، إذ يحوي وحدتين لإنتاج هذا الشكل من المحاليل المكثفة، إذ تغطي وحدة شرشال لوحدها السوق المحلي من المحلول (Homo dialyse).

د. فرع صوميدال (Somedial)<sup>(1)</sup>:

يقع في المنطقة الصناعية بولد السمار، وهو نتاج شراكة بين مجمّع صيدال و المجموعة الدوائية الأوروبية (EPG) و (FINALEP)، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

- قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
- قسم مخصص لصناعة الأدوية السائلة (محاليل عن طريق الفم وشراب)؛
- قسم مخصص لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

هـ. فرع إبيرال (Iberal)<sup>(2)</sup>:

وهو شركة مساهمة ناتجة عن شراكة عامة - خاصة كما يلي:

- مجموعة صيدال: 60%؛
- فلاش الجزائر، متخصصة في المواد الغذائية: 40%.

المهمة الرئيسية ل (Iberal) تكمن في بناء وتشغيل مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الدوائية للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- صناعة الأدوية الجنيسة؛
  - تغليف الأدوية (بأشكال صلبة)؛
  - توفير التعبئة والتغليف ومراقبة الجودة المطلوبة في المنتجين المحليين.
- نشير بهذا الصدد، إلى أنّ مجمّع صيدال يحوي بالإضافة إلى الفروع والوحدات المذكورة أعلاه، وحدتين للخدمات تأتي على النحو التالي:

<sup>(1)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-somedial>, (consulté le: 15-12-2013).

<sup>(2)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/iberal>, (consulté le: 15-12-2013).

- أ. مركز البحث والتنمية (CRD): يقع مقر هذا المركز بالمحمدية (الحراش)، وهو مدعم بوحدة للبحث والتسويق الطبي، حيث تتمثل مهامه أساساً في ما يلي:
- تطوير الأدوية وخاصة منها الجنسية (Générique)؛
  - تحقيق مشاريع البحث متنوعة بالبحوث الأساسية في مجال العلوم الصيدلانية؛
  - الحضور التقني لوحدة الإنتاج لمجمّع صيدال وتبادل الخدمات بين هذه الأخيرة مع مؤسسات أخرى في قطاع الصناعات الكيمائية والصيدلانية؛
  - تقدير حاجيات السوق المحلي من الأدوية والمواد الصيدلانية؛
  - التكوين التقني والعلمي لعمال المجمّع.
- ب. الوحدة التجارية المركزية (UCC)<sup>(1)</sup>: أنشأت هذه الوحدة سنة 1996، وهي مختصة في تسويق منتجات صيدال، إضافة إلى تسويق تلك المواد المنتجة من طرف شركائه. وقد حققت فعلاً رقم أعمال مضاعف خلال سنة 1998، حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج 18%.
- نشير إلى أنّ هذه الوحدة تعمل على توجيه الإنتاج حسب متطلبات السوق، فقد استطاعت أن توزع كمية هامة من الأدوية في السوق، كما تتمتع بقدرة تخزين تصل إلى 412 مليون وحدة بيع، بالإضافة إلى احتوائها على مراكز التوزيع التالية:
- ب.1. مركز التوزيع بباتنة: بدأ نشاطه سنة 1999، ليغطي 18 ولاية؛
  - ب.2. مركز التوزيع بوهراڤ: تمّ تدشينه سنة 2000.

<sup>(1)</sup> <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-unites-commerciales/unite-commerciale-centre>, (consulté le: 15-12-2013).

## المبحث الثَّاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشّرات المبنية على التحليل الساكن

سنحاول في هذا الجزء تطبيق مؤشّرات قياس وتقييم الأداء المالي الساكنة على مجمّع صيدال، حيث تهتم هذه المؤشّرات بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود القوائم المالية خلال فترة زمنية واحدة.

### المطلب الأوّل: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام رأس المال العامل

من أجل معرفة مدى توازن مجمّع صيدال مالياً ومدى احترامه لقواعد التوازن المالي الأدنى والأعلى، سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة وحساب مختلف المؤشّرات المالية المتعلقة بها من رأس مال عامل سيولة والاحتياج في رأس المال والخزينة من جهة، ومن جهة أخرى سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية وحساب مختلف المؤشّرات المالية المتعلقة بها من رأس مال عامل وظيفي والاحتياج في رأس المال الإجمالي والخزينة الصافية من جهة أخرى.

#### 1. إعداد الميزانية المالية المختصرة وحساب مختلف المؤشّرات المالية المرتبطة بها

أ. إعداد الميزانية المالية المختصرة: بناءً على الملاحق رقم (01)، (02)، و(03) يمكن بناء الميزانية المالية ووفقاً للمبادئ الأساسية كما يلي:

## الجدول رقم (01-04): الميزانية المالية المختصرة

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	الخصوم	2012	2011	2010	الأصول
21,087,910,309.03	19,537,283,516.67	20,406,030,129.52	الأموال الدائمة:	11,454,745,444.93	11,161,030,680.69	13,212,823,631.71	الأصول الثابتة:
14,746,506,012.32	13,795,482,542.61	11,785,525,448.05	الأموال الخاصة				
6,341,404,296.71	5,741,800,974.06	8,620,504,681.47	الديون طويلة الاجل				
8,933,235,185.51	7,740,687,351.05	7,845,157,833.16	الخصوم الجارية:	18,566,400,049.63	16,116,940,187.04	15,038,364,330.97	الأصول المتداولة:
3,250,392,942.41	3,168,135,431.44	3,456,110,747.86	الموردون والحسابات المستحقة	6,175,385,227.05	6,250,258,341.88	6,660,644,545.36	المخزونات
551,586,033.66	473,910,601.06	298,511,166.93	الضرائب	4,694,957,948.14	3,858,127,846.70	4,412,510,499.62	الزبائن
3,662,731,669.91	2,943,656,219.19	3,005,203,307.15	الديون الاخرى	353,436,040.24	54,920,016.67	290,044,345.24	المدينون الاخرون
				170,458,536.04	115,389,530.12	234,772,686.02	الضرائب
				/	/	170,718,068.32	أصول جارية أخرى
1,468,524,539.53	1,154,985,099.37	1,085,332,611.22	خزينة الخصوم	7,172,162,298.15	5,838,244,451.66	3,269,674,186.41	المتاحات
30,021,145,494.54	27,277,970,867.73	28,251,187,962.68	المجموع العام للخصوم	30,021,145,494.54	27,277,970,867.73	28,251,187,962.68	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملاحق رقم (01)، (02) و(03).

ب. حساب مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية:

ب.1. حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$ : يمكن حساب رأس المال العامل سيولة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02): حساب رأس المال العامل سيولة  $FR_L$

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	البيان
21,087,910,309.03	19,537,283,516.67	20,406,030,129.52	الأموال الدائمة
11,454,745,444.93	11,161,030,680.69	13,212,823,631.71	- الأصول الثابتة
<b>9,633,164,864.10</b>	<b>8,376,252,835.98</b>	<b>7,193,206,497.81</b>	= رأس المال العامل سيولة $FR_L$

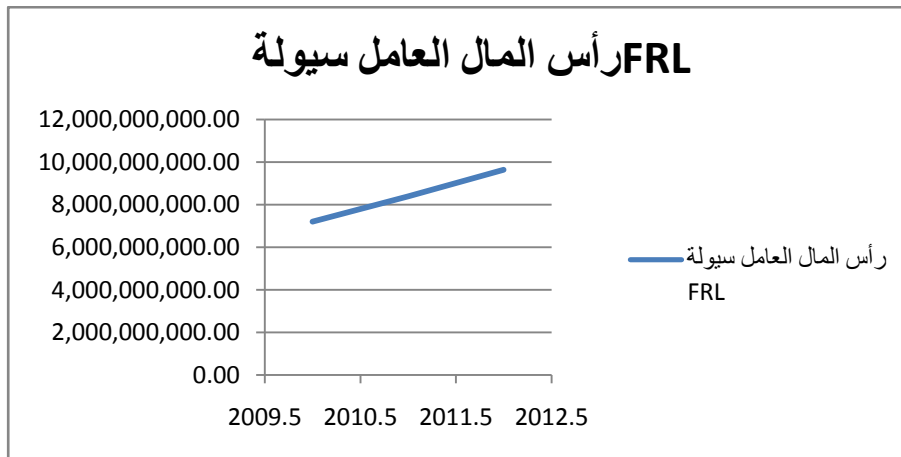
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-01).

نلاحظ أنّ رأس المال العامل لسنة 2010 موجب وهذا ما يدل على أنّ المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وبذلك نقول أنّ المؤسسة قد مُوِّلت جميع أصولها الثابتة والبالغة 13,212,823,631.71 دج بأموالها الدائمة والبالغة 20,406,030,129.52 دج وبقي مبلغ قدره 7,193,206,497.81 دج والمتمثل في رأس المال العامل والذي يعتبر كهامش أمان يسمح بتغطية احتياجات الدورة.

بالنسبة لسني 2011 و 2012 نفس ما قيل عن سنة 2010 فرؤوس الأموال العاملة موجبة والمؤسسة احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى وكل الأصول الثابتة مُوِّلت عن طريق الأموال الدائمة مع بقاء هامش أمان يسمح بتغطية احتياجات الدورة.

نلاحظ من خلال سنوات الدراسة أنّ المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، بل وتسعى إلى الرّفع من رأس المال العامل من دورة إلى أخرى، وهذا واضح من خلال التطور الموجب لرأس المال العامل ويمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04-01): تطور رأس المال العامل سيولة



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-02).

ب.2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل : يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): حساب الاحتياج في رأس المال العامل

الوحدة: 01 دج

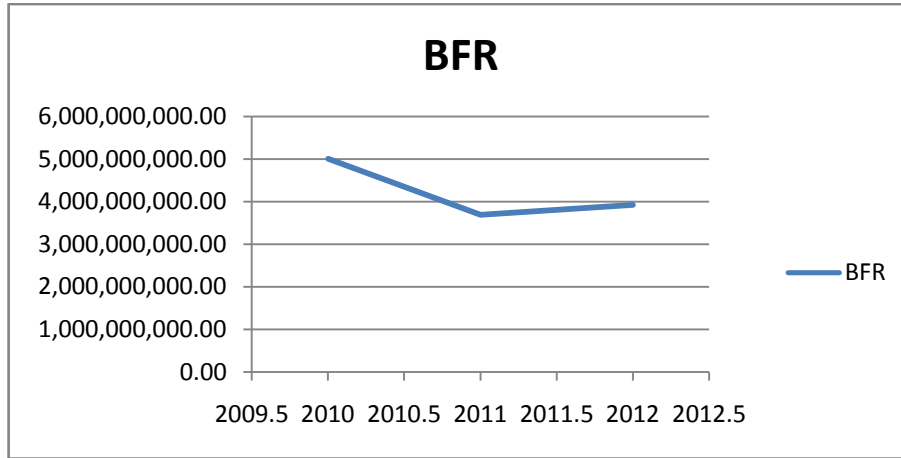
2012	2011	2010	البيان
6,175,385,227.05	6,250,258,341.88	6,660,644,545.36	المخزونات
4,694,957,948.14	3,858,127,846.70	4,412,510,499.62	الزبائن
353,436,040.24	54,920,016.67	290,044,345.24	المدينون الآخرون
170,458,536.04	115,389,530.12	234,772,686.02	الضرائب
/	/	170,718,068.32	أصول جارية أخرى
<b>11,394,237,751.48</b>	<b>10,278,695,735.38</b>	<b>11768690144.56</b>	<b>المجموع 01</b>
3,250,392,942.41	3,168,135,431.44	3,456,110,747.86	الموردون والحسابات المستحقة
551,586,033.66	473,910,601.06	298,511,166.93	الضرائب
3,662,731,669.91	2,943,656,219.19	3,005,203,307.15	الديون الأخرى
<b>7,464,710,645.98</b>	<b>6,585,702,251.68</b>	<b>6,759,825,221.94</b>	<b>المجموع 02</b>
<b>3,929,527,105.49</b>	<b>3,692,993,483.68</b>	<b>5,008,864,922.62</b>	<b>الاحتياج في رأس المال العامل 02-01</b>

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (01-04).

نلاحظ أنّ المؤسسة خلال سنوات الدّراسة 2010-2011-2012 قد حققت احتياج في رأس المال موجب وهذا يدل على أنّ المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات الدورة بواسطة موارد الدورة العادية، وهي بذلك مضطرة إلى اللّجوء إلى موارد أخرى والمتمثلة في رأس المال العامل.

كما نلاحظ أنّ الاحتياج في رأس المال العامل قد انخفض انخفاضاً كبيراً من سنة 2010 إلى سنة 2011 كما ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من سنة 2011 إلى سنة 2012، وهذا يدل على أنّ المؤسسة تحاول التقليل من احتياجات دورتها، ويمكن توضيح تطور الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الشكل البياني التالي:

## الشكل رقم ( 04 - 02): تطور الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-04).

ب.3. حساب الخزينة: يمكن حساب الخزينة وفق الجدول التالي:

## الجدول رقم (04-04): حساب الخزينة

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	البيان
7,172,162,298.15	5,838,244,451.66	3,269,674,186.41	خزينة الأصول (المتاحات)
1,468,524,539.53	1,154,985,099.37	1,085,332,611.22	- خزينة الخصوم
<b>5,703,637,758.62</b>	<b>4,683,259,352.29</b>	<b>2,184,341,575.19</b>	= الخزينة عن طريق عناصر الميزانية
9 633 164 864 10	8 376 252 835 98	7 193 206 497 81	رأس المال العامل سيولة $FR_L$
3,929,527,105.49	3,692,993,483.68	5,008,864,922.62	- الاحتياج في رأس المال العامل
<b>5,703,637,758.62</b>	<b>4,683,259,352.29</b>	<b>2,184,341,575.19</b>	= الخزينة عن طريق معادلة التوازن

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (01-04).

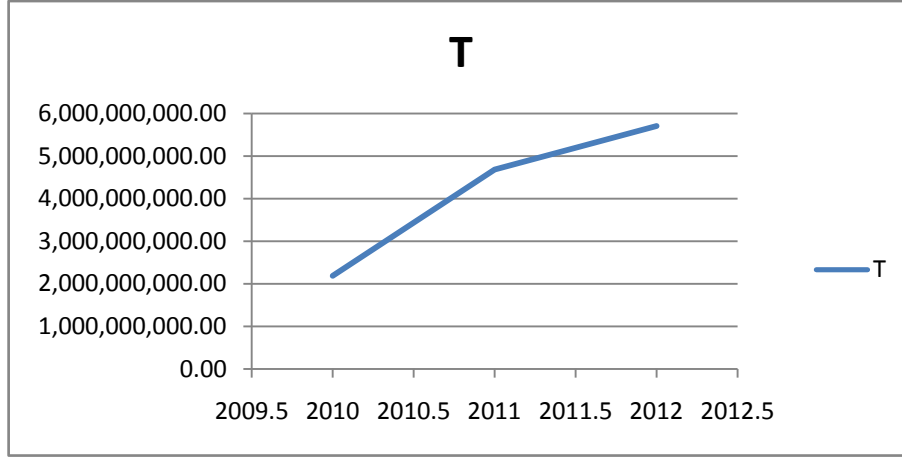
نلاحظ أنّ الخزينة موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا راجع لكون رأس المال العامل (هامش الأمان)

موجب وأكبر من احتياجات الدورة، أي أنّ هامش الأمان استطاع تغطية كافة احتياجات الدورة وبقي رصيد مالي يتمثل في الخزينة.

كما نلاحظ ارتفاع الخزينة من سنة إلى أخرى، هذا الارتفاع جيد على العموم، لكن كان من الأفضل

توظيف واستثمار جزء من هذه السيولة، ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل البياني التالي:

## الشكل رقم ( 04 - 03): تطور الخزينة



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-04).

## 2. إعداد الميزانية الوظيفية وحساب مختلف المؤشرات المالية المرتبطة بها

أ. إعداد الميزانية الوظيفية: بناءً على الملاحق رقم ( 01)، (02) و(03) يمكن بناء الميزانية الوظيفية، وهذا وفقاً للمبادئ الأساسية لإعداد الميزانية الوظيفية كما يلي:

## الجدول رقم (04-05): الميزانية الوظيفية

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	الخصوم	2012	2011	2010	الأصول
42,782,970,917.62	39,349,036,579.17	39,321,808,210.83	الموارد الدائمة:	29,618,901,761.65	28,131,227,493.86	29,672,952,736.96	الاستخدامات المستقرة
14,746,506,012.32	13,795,482,542.61	11,785,525,448.05	رؤوس الاموال الخاصة	197,288,659.28	193,873,834.27	183,932,041.61	التشبيات المعنوية
21,695,060,608.59	19,811,753,062.50	18,915,778,081.31	مخصصات الاهتلاكات وم وخ ق	28818806041	27,332,310,789.10	29,151,259,597.20	التشبيات العينية
6,341,404,296.71	5,741,800,974.06	8,620,504,681.47	الديون المالية	602807061.5	605042870.5	337,761,098.15	التشبيات المالية
8,933,235,185.51	7,740,687,351.06	7,845,157,833.16	الخصوم الجارية:	22,097,304,341.49	18,958,496,436.39	17,494,013,307.03	الأصول المتداولة
3,801,978,976.07	3,642,046,032.50	3,754,621,914.79	ديون الاستغلال	13,933,205,968.80	12,450,826,141.41	13,184,491,138.50	الأصول المتداولة للاستغلال
3,250,392,942.41	3,168,135,431.44	3,456,110,747.86	الموردون	7,584,873,527.50	6,896,256,090.37	7,196,284,806.15	المخزونات
551,586,033.66	473,910,601.06	298,511,166.93	الضرائب	6,348,332,441.30	5,554,570,051.04	5,988,206,332.35	الزبائن
3,662,731,669.91	2,943,656,219.19	3,005,203,307.15	ديون خارج الاستغلال	869,866,214.22	545,282,018.54	920,872,446.93	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
3,662,731,669.91	2,943,656,219.19	3,005,203,307.15	ديون أخرى	353,452,406.86	83,640,971.31	304,789,906.44	المدينون الآخرون
				516,413,807.36	461,641,047.23	445,364,472.17	الضرائب
				/	/	170,718,068.32	أصول جارية أخرى
1,468,524,539.53	1,154,985,099.37	1,085,332,611.22	خزينة الخصوم	7,294,232,158.47	5,962,388,276.44	3,388,649,721.60	خزينة, الاصول
51,716,206,103.13	47,089,723,930.23	47,166,966,043.99	المجموع العام للخصوم	51,716,206,103.14	47,089,723,930.25	47,166,966,043.99	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملاحق رقم (01)، (02) و(03).

ب. حساب مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية الوظيفية:

ب.1. حساب رأس المال العامل الوظيفي  $FR_{ng}$ : يمكن حساب رأس المال العامل الوظيفي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-06): رأس المال العامل الإجمالي  $FR_{ng}$

الوحدة: 01 دج

البيان	2010	2011	2012
الموارد الدائمة	39,321,808,210.83	39,349,036,579.17	42,782,970,917.62
- الاستخدامات المستقرة	29,672,952,736.96	28,131,227,493.86	29,618,901,761.65
= رأس المال العامل الإجمالي $FR_{ng}$	9,648,855,473.87	11,217,809,085.31	13,164,069,155.97

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

نلاحظ أنّ رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ناتج لكون الاستخدامات

المستقرة مؤلّت بالكامل عن طريق الموارد الدائمة، وبقي جزء معتبر من الموارد تمثّل في رأس المال العامل الإجمالي

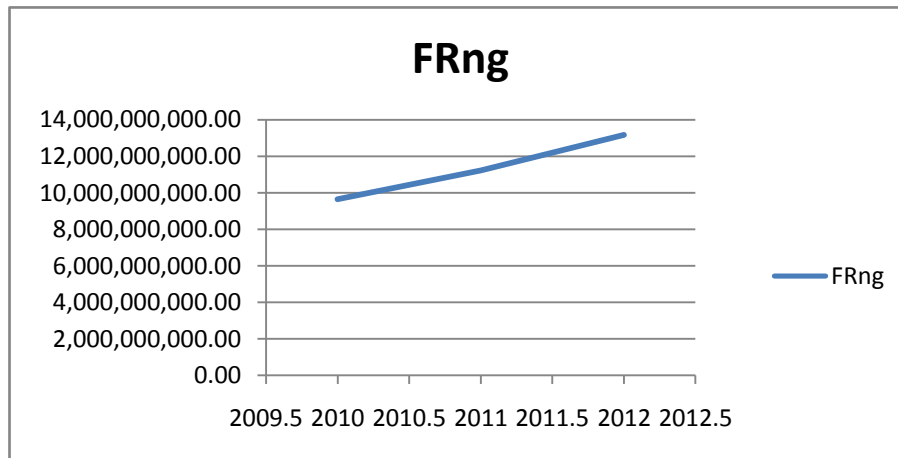
والذي يعتبر كهامش أمان يمكن للمؤسسة من خلاله تغطية احتياجات الدورة المرتبطة بالاستغلال وحتى غير

المرتبطة بالاستغلال.

كما نلاحظ أنّ رأس المال العامل الإجمالي في تطور إيجابي وهذا يدل على أنّ المؤسسة تهتم برفع هامش

أمانها من سنة إلى أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04-04): تطور رأس المال العامل الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-06).

ب.2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل **BFR**: يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07): الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال

الوحدة: 01 دج

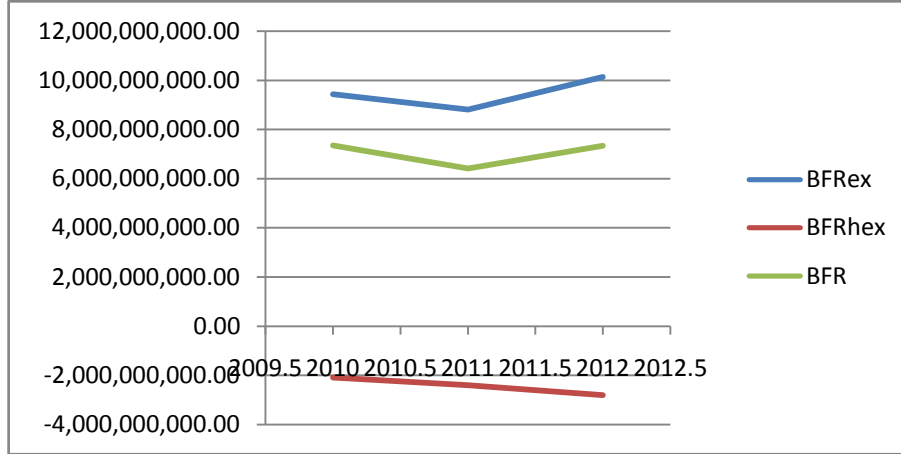
2012	2011	2010	البيان
13,933,205,968.80	12,450,826,141.41	13,184,491,138.50	الأصول المتداولة للاستغلال
3,801,978,976.07	3,642,046,032.50	3,754,621,914.79	ديون الاستغلال
<b>10,131,226,992.73</b>	<b>8,808,780,108.91</b>	<b>9,429,869,223.71</b>	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
869,866,214.22	545,282,018.54	920,872,446.93	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
3,662,731,669.91	2,943,656,219.19	3,005,203,307.15	ديون خارج الاستغلال
<b>-2,792,865,455.69</b>	<b>-2,398,374,200.65</b>	<b>-2,084,330,860.22</b>	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
<b>7,338,361,537.04</b>	<b>6,410,405,908.26</b>	<b>7,345,538,363.49</b>	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

نلاحظ أنّ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لكل سنوات الدراسة موجب وهذا يدل على وجود احتياجات مرتبطة بالاستغلال، أي أنّ الموارد العادية لدورة الاستغلال لم تغطي كافة الاحتياجات العادية للاستغلال، هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أنّ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب لكل سنوات الدراسة وهذا يدل على أنّ الموارد خارج الاستغلال غطت كافة الاحتياجات خارج الاستغلال ممّا نتج عنه احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب أي موارد خارج الاستغلال.

كما نلاحظ أنّ الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي موجب ممّا يدل على أنّ المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات الدورة بمواردها، ممّا يتطلب منها اللجوء إلى رأس المال العامل الاجمالي لتغطية هذه الاحتياجات، ويمكن تمثيل كل من الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم ( 04 - 05): الاحتياج في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-07).

ب.3. حساب الخزينة الصافية **Tn**: يمكن حساب الخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-08): الخزينة الصافية

الوحدة: 01 دج

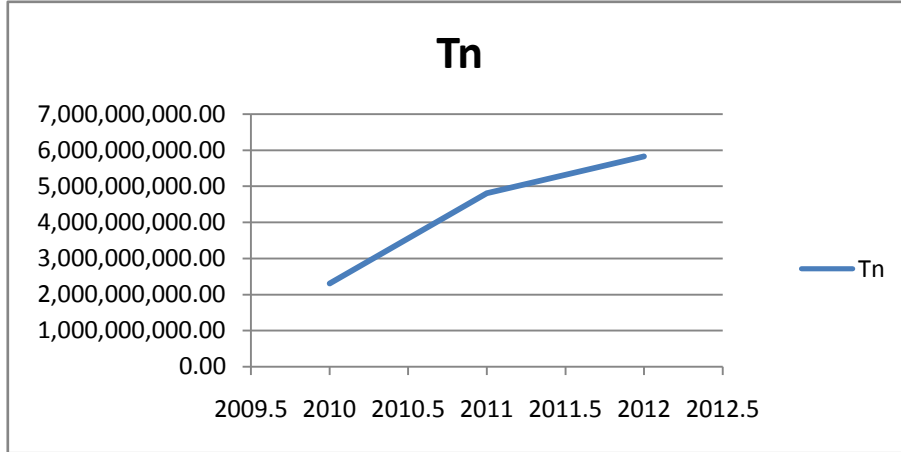
2012	2011	2010	البيان
7,294,232,158.47	5,962,388,276.44	3,388,649,721.60	خزينة الأصول (المتاحات)
1,468,524,539.53	1,154,985,099.37	1,085,332,611.22	- خزينة الخصوم
5,825,707,618.94	4,807,403,177.07	2,303,317,110.38	= الخزينة عن طريق عناصر الميزانية
13,164,069,155.97	11,217,809,085.31	9,648,855,473.87	رأس المال العامل الاجمالي
7,338,361,537.04	6,410,405,908.26	7,345,538,363.49	- الاحتياج في رأس المال العامل
5,825,707,618.94	4,807,403,177.07	2,303,317,110.38	= الخزينة عن طريق معادلة التوازن

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

نلاحظ أنّ الخزينة الصافية موجبة تماماً خلال كل سنوات الدراسة وهذا نظراً لأنّ رأس المال العامل الاجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالية، وهذا جيد من ناحية التوازن المالي كون وجود سيولة في الخزينة يضمن حالة اليسر المالي وعدم وقوع المؤسسة في حالة العسر المالي، إلاّ أنّه من الأفضل للمؤسسة توظيف جزء من هذه الأموال قصد الاستفادة منها.

كما يمكن ملاحظة أنّ الخزينة الصافية في تطور موجب ممّا يدل على أنّ المؤسسة تهتم بتوازنها المالي على المدى الطويل، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم ( 04 - 06): تطور الخزينة الصافية



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-08).

المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام النسب

أولاً: حساب نسب السيولة: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-09): حساب نسب السيولة

النسبة	2010	2011	2012
الأصول المتداولة	15,038,364,330.97	16,116,940,187.03	18,566,400,049.62
الخصوم المتداولة	7,845,157,833.16	7,740,687,351.06	8,933,235,185.51
نسبة السيولة العامة	1.92	2.08	2.07
المدينون الأقل من سنة + القيم الجاهزة	8,377,719,785.61	9,866,681,845.15	12,391,014,822.57
الخصوم المتداولة	7,845,157,833.16	7,740,687,351.06	8,933,235,185.51
نسبة السيولة المختصرة	1.07	1.27	1.39
القيم الجاهزة	3,269,674,186.41	5,838,244,451.66	7,172,162,298.15
الخصوم المتداولة	7,845,157,833.16	7,740,687,351.06	8,933,235,185.51
نسبة السيولة الجاهزة	0.42	0.75	0.80

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-01).

1. **نسبة السيولة العامة:** تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 04-09) أنّ هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل سنوات الدّراسة، وهذا يعني أنّ المؤسسة لو حوّلت الأصول المتداولة كلياً إلى سيولة فإنّها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 192 %، 208 %، 207 % لسنوات الدّراسة على التوالي، وكونها أكبر من الواحد فإنّها تدل على أنّ رأس المال العامل موجب.

2. **نسبة السيولة المختصرة:** تستخدم هذه النسبة بافتراض أنّ المخزونات بكل أنواعها ضمن الأصول المتداولة قد تكون صعبة التحول إلى سيولة، فهل بإمكان باقي الأصول المتداولة على تغطية التزامات الشركة من الديون قصيرة الأجل؟، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 04-09) أنّ هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل سنوات الدّراسة، وهذا يعني أنّ المؤسسة لو حوّلت الأصول المتداولة باستثناء المخزونات كلياً إلى سيولة فإنّها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 107 %، 127 %، 139 % لسنوات الدّراسة على التوالي.

3. **نسبة السيولة الجاهزة:** تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات الشركة من الديون قصيرة الأجل بافتراض أنّ الأصول المتداولة الأخرى بطبيعتها التحول إلى سيولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-09) أنّ هذه النسبة معتبرة خلال كل سنوات الدّراسة، وهذا يعني أنّ المؤسسة لو أرادت تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الجاهزة فقط فإنّها ستغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 42 %، 75 %، 80 % لسنوات الدّراسة على التوالي (هناك من يرى أنّه يجب أن تكون هذه النسبة تتراوح بين 20 % و 30 %)، وما نراه هنا أنّه لا يجب أن تكون صغيرة جداً فتقع الشركة في مخاطر السيولة وعدم التسديد، ولا يجب أن تكون كبيرة فتتجمد موجودات كان من المفروض أن تستخدم في دورة الاستغلال.

ثانياً: حساب نسب التمويل: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (10-04): حساب نسب التمويل

النسبة	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	20,406,030,129.52	19,537,283,516.67	21,087,910,309.03
الأصول الثابتة	13,212,823,631.71	11,161,030,680.69	11,454,745,444.93
نسبة التمويل الدائم	1.54	1.75	1.84
الأموال الخاصة	11,785,525,448.05	13,795,482,542.61	14,746,506,012.32
الأصول الثابتة	13,212,823,631.71	11,161,030,680.69	11,454,745,444.93
نسبة التمويل الخاص	0.89	1.24	1.29
الأموال الخاصة	11,785,525,448.05	13,795,482,542.61	14,746,506,012.32
مجموع الديون	15,380,329,903.41	12,327,503,225.75	13,806,114,942.69
نسبة الاستقلالية المالية	0.77	1.12	1.07
مجموع الديون	15,380,329,903.41	12,327,503,225.75	13,806,114,942.69
مجموع الأصول	28,251,187,962.68	27,277,970,867.73	30,021,145,494.54
نسبة التمويل الخارجي	0.54	0.45	0.46

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (01-04).

### 1. نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول رقم (10-04) أنّ هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل

سنوات الدراسة، وهذا يعني أنّ المؤسسة يمكنها أن تغطي كل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وهذا بنسب متفاوتة 154%، 175% و 184% على التوالي حسب سنوات الدراسة. أي أنّ المؤسسة تملك هامشاً للأمن ممّا يسمح لها بتغطية جزء من احتياجات الدورة قصيرة الأجل بالموارد طويلة الأجل، وهذا ما يتوافق مع مبدأ الملاءمة بين مدة حياة الأصول مع مدة حياة الخصوم، وهذه النسبة تبين أنّ رأس المال العامل موجب.

### 2. نسبة التمويل الخاص: تبين هذه النسبة أنّ الأموال الخاصة (مساهمات الشركاء) بمفردها دون الإستعانة

بالديون طويلة الأجل سواءً في شكل قروض أو سندات، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (10-04) أنّ هذه النسبة تساوي 89% أي أقل من الواحد في سنة 2010 ممّا يدل على أنّه لا يمكن للمؤسسة تغطية كامل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة فقط، أمّا باقي سنوات الدراسة فهي أكبر من الواحد، وهذا

يعني أنّ المؤسسة يمكنها أن تغطي كل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وهذا بنسب متفاوتة 124% و129% لسنتي 2011 و2012.

**3. نسبة الاستقلالية المالية:** كلما كانت المؤسسة مشبعة بالديون كلما فقدت استقلاليتها المالية وحرية اتخاذ القرار، وكلما اتسعت نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون كانت محفزاً للدائنين على تقديم المزيد من الديون للمؤسسة بصفقتها مورداً ضرورية لنشاط المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-10) أنّ هذه النسبة تساوي 77%، 112% و107% على التوالي خلال سنوات الدراسة ممّا يدل على أنّ المؤسسة في وضعية جيدة تجاه دائنيها ويمكنها أن تتعامل معهم بمرونة في شكل اقتراض وتسديد للديون.

**4. نسبة التمويل الخارجي:** تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، فكلما كانت موجودات المؤسسة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة كبيرة مقارنة بالديون كانت هذه الموجودات كافية لتغطية الديون وهي مطمئنة للدائنين في حالة الأزمة أو العسر المالي الذي قد تتعرض له المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-10) أنّ هذه النسبة تساوي 54%، 45% و46% على التوالي خلال فترة الدراسة ممّا يدل على أنّ المؤسسة في وضعية جيدة تجاه دائنيها ويمكنها أن تتعامل معهم بمرونة في شكل اقتراض وتسديد للديون.

ثالثاً: حساب نسب النشاط: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11-04): حساب نسب النشاط

التسبة	2010	2011	2012
رقم الأعمال (صافي المبيعات)	12,510,199,865.69	13,504,270,700.95	13,895,054,472.57
الأصول المتداولة	15,038,364,330.97	16,116,940,187.03	18,566,400,049.62
معدل دوران الأصول المتداولة	0.83 مرة	0.84 مرة	0.75 مرة
المشتريات السنوية	4,854,371,334.49	5,194,394,550.28	6,086,347,777.96
متوسط المخزون	7,177,017,806.51	6,455,451,443.62	6,212,821,784.47
معدل دوران المخزونات	0.68 مرة	0.80 مرة	0.98 مرة
مدة دوران المخزونات	532.25 يوم	447.40 يوم	367.48 يوم
رقم الأعمال السنوي	12,510,199,865.69	13,504,270,700.95	13,895,054,472.57
الزبائن والحسابات الملحقه	4487015701	4702554845	3913047863
معدل دوران الزبائن	2.79 مرة	2.87 مرة	3.55 مرة
مدة دوران الزبائن	135.32 يوم	104.31 يوم	130.80 يوم
المشتريات السنوية	4,854,371,334.49	5,194,394,550.28	6,086,347,777.96
الموردون والحسابات المستحقة	3,456,110,747.86	3,168,135,431.44	3,250,392,942.41
معدل دوران الموردين	1.40 مرة	1.64 مرة	1.87 مرة
مدة دوران الموردين	256.31 يوم	219.57 يوم	192.26 يوم

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (01-04) والملاحق رقم (01)، (02)، (03)، (04)، (05) و(06).

1. معدل دوران الأصول المتداولة: يعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (11-04) أنّ هذا المعدل يساوي 0.83، و0.84 و0.75 دورة. فهو يقيس مدى تغطية رقم الأعمال بمفرده للأصول المتداولة، وهو يعتبر مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه.
2. معدل دوران المخزونات: نلاحظ أنّ معدل دوران المخزونات بطيئ نوعاً ما خلال كل سنوات، ففي سنة 2010 كان يمثل 0.68 دورة وفي سنة 0.80 دورة وفي سنة 0.98 دورة.

رابعاً: حساب نسب الربحية: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-12): حساب نسب الربحية

النسبة	2010	2011	2012
النتيجة الاجمالية	1,519,611,968.80	2,525,202,081.58	2,397,451,515.16
مجموع الأصول	28,251,187,962.68	27,277,970,867.72	30,021,145,494.55
نسبة ربحية الأصول	%05	%09	%08
النتيجة الصافية	1,102,191,923.00	2,060,480,315.80	1,965,160,951.43
الأموال الخاصة	11,785,525,448.05	13,795,482,542.61	14,746,506,012.32
نسبة ربحية الأموال الخاصة	%09	%15	%13

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-01) والملاحق رقم (01)، (02)، (03)، (04)، (05) و(06).

1. نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (12-01) أنّها تساوي %05، %09 و%08 خلال سنوات الدراسة على التوالي، وهذا يعني أنّ كل دينار مستثمر في أسهم المؤسسة يعطي 0.05 دج، 0.09 دج و0.08 دج كنتيجة إجمالية على التوالي، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعية تحت تصرفها من مختلف المصادر.

2. نسبة ربحية الأموال الخاصة: تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (12-01) أنّها تساوي %09، %15 و%13 على التوالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنّ كل دينار مستثمر ضمن الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية تقدر بـ 0.05 دج، 0.09 دج و0.08 دج على التوالي، وهي تبين أهمية أسهم المؤسسة في السوق المالي.

### المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج

في هذا الجزء سنحاول استعراض جدول حساب النتائج لمختلف سنوات الدراسة، كما سنحاول قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام أهم المؤشرات المعتمدة على حساب النتائج والمتمثلة في رقم الأعمال والقيمة المضافة، كما سنقوم بتحليل حساب النتائج باستخدام تقنية أثر المقص.

## الجدول رقم (04-13): جدول حساب النتائج

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	البيان
13 895 054 472 57	13 504 270 700 95	12 510 199 865 69	رقم الأعمال
229 626 444 54	-814 751 265 22	-938 730 875 65	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والحاري تصنيعها
/	/	/	الإنتاج المثبت
/	/	/	إعانات الاستغلال
<b>14 124 680 917 11</b>	<b>12 689 519 435 73</b>	<b>11 571 468 990 04</b>	<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
-5 246 886 845 95	-4 699 658 292 69	-4 972 752 469 23	المشتريات المستهلكة
-914 334 046 84	-905 122 461 07	-914 365 387 55	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
<b>-6 161 220 892 79</b>	<b>-5 604 780 753 76</b>	<b>-5 887 117 856 78</b>	<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
<b>7 963 460 024 32</b>	<b>7 084 738 681 97</b>	<b>5 684 351 133 26</b>	<b>3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)</b>
-3 809 104 894 13	-3 342 926 582 67	-3 439 806 440 86	أعباء العاملين
-228 139 765 88	-282 932 101 17	-308 873 342 92	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
<b>3 926 215 364 31</b>	<b>3 458 879 998 13</b>	<b>1 935 671 349 48</b>	<b>4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b>
372 976 278 55	250 864 778 47	<b>586 740 850 00</b>	النواتج التشغيلية الأخرى
-207 496 681 94	-327 946 833 72	<b>-327 275 482 25</b>	الأعباء التشغيلية الأخرى
-2 144 929 104 62	-1 488 030 462 38	-1 962 879 560 27	المخصصات للاهلاكات والمؤونات
575 024 462 41	730 292 504 92	1 417 710 036 21	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>2 521 790 318 71</b>	<b>2 624 059 985 42</b>	<b>1 649 967 193 17</b>	<b>5- النتيجة التشغيلية</b>
100 796 850 14	102 440 136 94	131 245 824 40	النواتج المالية
-225 135 653 69	-201 298 040 78	-261 601 048 77	الأعباء المالية
<b>-124 338 803 55</b>	<b>-98 857 903 84</b>	<b>-130 355 224 37</b>	<b>6- النتيجة المالية</b>
<b>2 397 451 515 16</b>	<b>2 525 202 081 58</b>	<b>1 519 611 968 80</b>	<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (7+5)</b>
-489 506 617 86	-431 623 267 03	-410 899 297 47	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
105 369 639 88	3 128 993 10		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
15 264 646 326 18	13 776 767 416 26	13 707 165 700 65	مجموع نواتج الأنشطة العادية
-13 267 975 918 89	-11 679 016 474 41	-12 598 453 029 32	مجموع أعباء الأنشطة العادية
<b>1 996 670 407 29</b>	<b>2 097 750 941 85</b>	<b>1 108 712 671 33</b>	<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
0	-90 06	/	العناصر غير العادية (نواتج) (يطلب بيانها)
-3 985 277 20	/	/	العناصر غير العادية (أعباء) (يطلب بيانها)
<b>-3 985 277 20</b>	<b>-90 06</b>	<b>0 00</b>	<b>9- النتيجة غير العادية</b>
<b>1 992 685 130 09</b>	<b>2 097 750 851 79</b>	<b>1 108 712 671 33</b>	<b>10- نتيجة السنة المالية</b>
27 524 178 66	37 270 535 99	6 520 748 33	نتيجة ذوي الأقلية
<b>1 965 160 951 43</b>	<b>2 060 480 315 80</b>	<b>1 102 191 923 00</b>	<b>11- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملاحق رقم (04)، (05)، (06).

1. رقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 04-13) والذي يبيّن مختلف حسابات النتائج أنّ رقم أعمال المؤسسة معتبر خلال كل فترة الدّراسة، كما أنّه في نمو متزايد، والجدول التالي يبيّن لنا معدل نمو النّشاط من خلال رقم الأعمال:

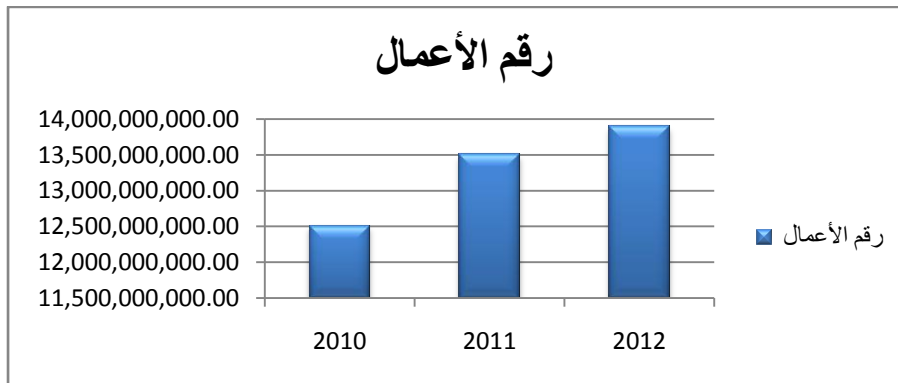
#### الجدول رقم (04-14):معدل نمو النشاط

السنوات	2010	2011	2012
معدل نمو النّشاط	%03.9	%07.9	%02.8

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-13).

ولتوضّح تطور رقم الأعمال يمكن تمثيله للفترة المدروسة كما يلي:

#### الشكل رقم ( 04 - 07): تطور رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-13).

2. القيمة المضافة: نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-13) أنّها موجبة خلال كل سنوات الدّراسة وهذا ما يدل على أنّ المؤسسة تحقق قيمة مضافة من خلال قيامها بعملياتها الإنتاجية، أي أنّ إنتاج السنة المالية أكبر من استهلاكاتها، وهذا ما يعكس الفعالية التي تتمّ بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها . كما نلاحظ أنّ رصيد القيمة المضافة في نمو متزايد، والجدول التالي يبيّن لنا معدل النمو من خلال القيمة المضافة:

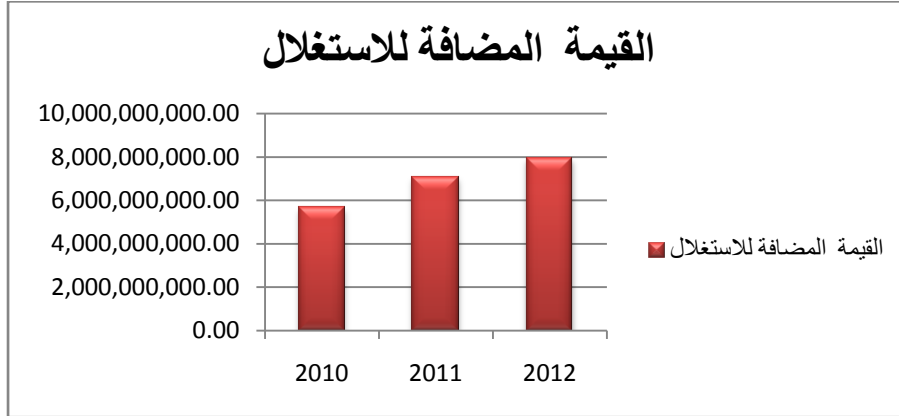
#### الجدول رقم (04-15):معدل النمو

السنوات	2010	2011	2012
معدل النمو	%29.7-	%24.6	%12.4

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-13).

ولتوضّح تطور رصيد القيمة المضافة يمكن تمثيلها للفترة المدروسة كما يلي:

### الشكل رقم (04-08): تطور القيمة المضافة

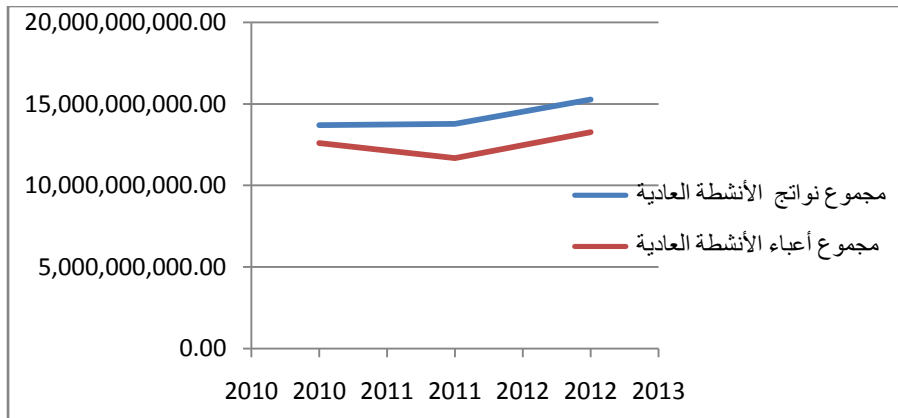


المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-13).

### 3. تحليل حساب النتائج باستخدام تقنية أثر المقص: نهدف من خلال استعمال هذه التقنية إلى تحليل

التغيرات المختلفة بين الإيرادات والتكاليف، ويمكن تمثيل تقنية أثر المقص وفق الشكل التالي:

### الشكل رقم (04-09): تحليل النتائج باستخدام تقنية أثر المقص



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-13).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04-09) أنّه بالرغم من ارتفاع التكاليف إلا أنّ ارتفاع الإيرادات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، وهي إحدى الحالات المثلى للنتيجة، وهذه الحالة متوافقة مع الحالة الخامسة من بين الحالات المختلفة لسلوك النتيجة عبر الزمن وهي حالة "نمو كبير للإيرادات مع بقائه أعلى من التكاليف"، وهي تعتبر من الحالات المثلى.

### المبحث الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الديناميكي

سنحاول في هذا الجزء قياس وتقييم الأداء المالي لمجمّع صيدال وهذا باستخدام المؤشرات المبنية على التحليل الديناميكي التي تمّ تناولها في الفصل السابق، والمتمثلة أساساً في:

- جدول التمويل؛

- مخطط التمويل؛

- جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات TPF.

#### المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام جدول التمويل

كما رأينا سابقاً فإنّ جدول التمويل يتكون من جزئين:

أولاً: إعداد الجزء الأول: يظهر هذا الجزء التغير في رأس المال العامل من خلال الفرق بين التغير في الموارد الدئمة والاستخدامات المستقرة لنفس الفترة، وقبل إعداده يجب أن نقوم أولاً بحساب القدرة على التمويل الذاتي والتي تعتبر من المصادر الداخلية الأساسية للتمويل، والجدول التالي يبيّن طريقة حسابها:

#### الجدول رقم (04-16): حساب القدرة على التمويل الذاتي

2012	2011	2010	البيان
1,965,160,951.43	2,060,480,315.80	1,102,191,923.00	نتيجة الدورة
2,144,929,104.62	1,488,030,462.38	1,962,879,560.27	مخصصات الاهتلاكات وم وخ ق
4,110,090,056.05	3,548,510,778.18	3,065,071,483.27	القدرة على التمويل الذاتي CAF

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-01) والجدول رقم (04-13).

بعد حساب القدرة على التمويل الذاتي يمكننا إعداد الجزء الأول من جدول التمويل لمختلفة سنوات

الدراسة على التوالي، والجدول التالية تبين ذلك:

## الجدول رقم (04-17): الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2010

الوحدة: 01 دج

2010	الموارد الدائمة	2010	الاستخدامات المستقرة
3,065,071,483.27	CAF	81,985,560.61	الحياسة على تسيّيات معنوية
1,362,905,388.29	تنازل عن تسيّيات مالية	6,483,315,870.20	الحياسة على تسيّيات عينية
5,501,655,777.59	الحصول على ديون جديدة	2,097,284,088.41	تسديد الديوم المالية
9,929,632,649.15	التغير في الموارد الدائمة	8,662,585,519.22	التغير في الاستخدامات المستقرة
1267047129.93			التغير في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (04-05) و(04-14).

## الجدول رقم (04-18): الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2011

الوحدة: 01 دج

2011	الموارد الدائمة	2011	الاستخدامات المستقرة
3,548,510,778.18	CAF	726352321.59	النتيجة الموزعة
1,176,368,094.67	تنازل عن تسيّيات عينية	9,941,792.66	الحياسة على تسيّيات معنوية
/	/	267,281,772.34	الحياسة على تسيّيات مالية
/	/	2,152,349,374.82	تسديد الديوم المالية
4,724,878,872.85	التغير في الموارد الدائمة	3,155,925,261.41	التغير في الاستخدامات المستقرة
1568953611.44			التغير في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (04-05) و(04-14).

## الجدول رقم (04-19): الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2012

الوحدة: 01 دج

2012	الموارد الدائمة	2012	الاستخدامات المستقرة
4,110,092,068.05	CAF	3,414,825.01	الحياسة على تسيّيات معنوية
2,235,808.97	تنازل عن تسيّيات مالية	1,486,495,251.75	الحياسة على تسيّيات عينية
700,000,000.00	الحصول على قروض جديدة	1,376,157,729.60	تسديد الديوم المالية
4,812,327,877.02	التغير في الموارد الدائمة	2,866,067,806.36	التغير في الاستخدامات المستقرة
1946260070.66			التغير في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (04-05) و(04-14).

نلاحظ من خلال الجداول رقم ( 04-15)، (04-16) و(04-17) والتي تمثل الأجزاء الأولى من جداول التمويل للسنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي، أنّ التغيير في رأس المال العامل الوظيفي موجب، أي أنّ المؤسسة تحاول رفع هامش أمانها من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ أنّها تقوم بتنوع مصادر تمويلها من مصادر داخلية كالقدرة على التمويل الذاتي والتنازل عن التثبيات، والمصادر الخارجية بجلب قروض طويلة الأجل حيث تقوم باستخدام هذه الموارد لتمويل استخداماتها المستقرة كالحيازة على التثبيات العينية والمعنوية والمالية.

ثانياً: إعداد الجزء الثاني من جدول التمويل: يُظهر هذا الجزء التغيير في رأس المال العامل عن طريق التغيير في كل من الاحتياج في رأس المال العامل (للاستغلال وخارج الاستغلال) والتغيير في الخزينة الصافية، و يمكننا إعداد الجزء الثاني من جدول التمويل لمختلفة سنوات الدراسة على التوالي، والجداول التالية تبين ذلك:

### الجدول رقم (04-20): الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2010

الوحدة: 01 دج

التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$ لسنة 2010			
البيان	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) = (2) - (1)
التغيير في عناصر الاستغلال:	/	968745547.23	
التغيير في الأصول المتداولة للاستغلال	1947538756	/	
التغيير في ديون الاستغلال			
<b>A <math>\Delta BFRex</math></b>	1947538756	968745547.23	978,793,208.77
التغيير في العناصر خارج الاستغلال:	235023154.39	/	
التغيير في الأصول المتداولة خارج الاستغلال	/	946147117.7	
التغيير في الديون خارج الاستغلال			
<b>B <math>\Delta BFRhex</math></b>	235023154.39	946147117.7	-711,123,963.31
<b>(A + B = C) <math>\Delta BFRg</math></b>	2,182,561,910.39	1,914,892,664.93	267,669,245.46
التغيير في الخزينة:	1,049,396,932.17	/	
التغيير في المتاحات	/	50,019,047.70	
التغيير في ديون الخزينة			
<b>D <math>\Delta Tng</math></b>	1,049,396,932.17	50,019,047.70	999,377,884.47
<b>D + C <math>\Delta FRng</math></b>	/	/	1,267,047,129.93

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

## الجدول رقم (04-21): الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2011

الوحدة: 01 دج

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$ لسنة 2011			
البيان	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) = (2) - (1)
التغير في عناصر الاستغلال:			
التغير في الأصول المتداولة للاستغلال	/	733,664,997.09	
التغير في ديون الاستغلال	112,575,882.29	/	
<b>A <math>\Delta BFRex</math></b>	112,575,882.29	733,664,997.09	-621,089,114.80
التغير في العناصر خارج الاستغلال:			
التغير في الأصول المتداولة خارج الاستغلال	/	375,590,428.39	
التغير في الديون خارج الاستغلال	61,547,087.96	/	
<b>B <math>\Delta BFRhex</math></b>	61,547,087.96	375,590,428.39	-314,043,340.43
<b>(A + B = C) <math>\Delta BFRg</math></b>	174,122,970.25	1,109,255,425.48	-935,132,455.23
التغير في الخزينة:			
التغير في المتاحات	/	69,652,488.15	
التغير في ديون الخزينة	2,573,738,554.84	/	
<b>D <math>\Delta Tng</math></b>	2,573,738,554.84	69,652,488.15	2,504,086,066.69
<b>D + C <math>\Delta FRng</math></b>	/	/	1,568,953,611.46

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

## الجدول رقم (04-22): الجزء الثاني من جدول التمويل لسنة 2012

الوحدة: 01 دج

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$ لسنة 2012			
البيان	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) = (2) - (1)
التغير في عناصر الاستغلال: التغير في الأصول المتداولة للاستغلال التغير في ديون الاستغلال	1,482,379,827.39 /	/ 159,932,943.57	
<b>A <math>\Delta BFRex</math></b>	1,482,379,827.39	159,932,943.57	1,322,446,883.82
التغير في العناصر خارج الاستغلال: التغير في الأصول المتداولة خ الاستغلال التغير في الديون خارج الاستغلال	324,584,195.68 /	/ 719,075,450.72	
<b>B <math>\Delta BFRhex</math></b>	324,584,195.68	719,075,450.72	-394,491,255.04
<b>(A + B = C) <math>\Delta BFRg</math></b>	1,806,964,023.07	879,008,394.29	927,955,628.78
التغير في الخزينة: التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة	1,331,843,882.03 /	/ 313,539,440.16	
<b>D <math>\Delta Tng</math></b>	1,331,843,882.03	313,539,440.16	1,018,304,441.87
<b>D + C <math>\Delta FRng</math></b>	/	/	1,946,260,070.65

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-05).

نلاحظ من خلال الجداول رقم ( 04-18)، (04-19) و(04-20) والتي تمثل الأجزاء الثانية من جداول التمويل للسنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي، أنّ الاحتياج في رأس المال العامل لسنة 2010 موجب ممّا يدل على وجود احتياجات في الدورة تتطلب التغطية، ونظراً لوجود هامش أمان والمتمثل في رأس المال العامل، فإنّه تمّ تغطية كافة هذه الاحتياجات وبقيت خزينة صافية موجبة.

أمّا بالنسبة لسنة 2011 فالاحتياج في رأس المال العامل سالب ممّا يدل على أنّ الدورة تولّد فوائض مالية ومع وجود رأس المال العامل موجب فإنّ الخزينة الصافية كانت موجبة ومعتبرة.

أمّا فيما يخص سنة 2012 فنفس ما قيل عن سنة 2010 يمكن أن يقال عن سنة 2012.

## المطلب الثّاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام مخطّط التمويل

## الجدول رقم (04-23): مخطّط التمويل

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	السنوات
			<u>الاستخدامات:</u>
			- اقتناء التثبيتات:
3,414,825.01	9,941,792.66	81,985,560.61	- معنوية
1,486,495,251.75	/	6,483,315,870.20	- عينية
/	267,281,772.34	/	- مالية
927,955,628.78	-935,132,455.23	267,669,245.46	- التغير في BFR
1,376,157,729.60	2152349374.82	2,097,284,088.41	- تسديدات الديون المالية
/	726352321.59	/	- توزيعات أرباح الأسهم
3,794,023,435.14	2,220,794,817.18	8,930,254,764.68	مجموع الاستخدامات
			<u>الموارد:</u>
4,110,092,068.05	3,548,512,789.18	3,065,071,483.27	- القدرة على التمويل الذاتي
2,235,808.97	1,176,368,094.67	1,362,905,388.29	- التنازل أو تخفيض الأصول الثابتة
700,000,000.00	/	5,501,655,777.59	- الديون المالية الجديدة
4,812,327,877.02	4,724,880,883.85	9,929,632,649.15	مجموع الموارد
1,018,304,441.88	2,504,086,066.67	999,377,884.47	الانحراف السنوي
4,807,403,177.05	2,303,317,110.38	1,303,939,225.91	الخزينة الأولى
5,825,707,618.93	4,807,403,177.05	2,303,317,110.38	الخزينة النهائية

المصدر: من إعداد الطالب بناءً الجداول من الرقم (04-15) إلى الرقم (04-20).

كما سبق وأن ذكرنا أنّ مخطط التمويل ما هو إلاّ جدول للتمويل متعدد السنوات، فنفس ما قيل عن جداول التمويل للسنوات 2010، 2011 و 2012، حيث من خلال الجدول رقم (04-21) نلاحظ أنّ الجزء الأوّل يبيّن مختلف الاستخدامات والاحتياجات من اقتناء التثبيتات واحتياجات في رأس المال وتسديدات للديون، كما أنّ الجزء الثّاني يبيّن مختلف مصادر التمويل الموجهة لتمويل الاحتياجات والاستخدامات السابقة.

## المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات TPF

كما أشرنا سابقاً فإنّ جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات يستخدم لعدة استخدامات، تتمثل في تحليل تدفقات الخزينة بهدف تحليل الوضعية المالية للمؤسسة إضافة إلى دوره في اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الاستثمارات.

إنّ بناء جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات يمرّ بسلسلة من المعالجات المحاسبية على مستوى الميزانية و جدول حسابات النتائج، حيث تستخرج المؤشّرات المالية الأساسية للجدول انطلاقاً من مصدر تشكلها، وبعد استخراج أهم المؤشّرات الأساسية للجدول، يتم اسقاطها على النموذج المختار لجدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات، أمّا بالنسبة لمجمّع صيدال فيمكن توضيح جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات كما يلي:

## الجدول رقم (04-24): جدول تدفقات الخزينة متعدّد السنوات TPF

الوحدة: 01 دج

2012	2011	2010	البيان
13,895,054,473	13,504,270,701	12,510,199,866	رقم الأعمال CAHT
229,626,444.5	-814,751,265.2	-938,730,875.7	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
-6,161,220,892.79	-5,604,780,753.76	-5,887,117,856.78	- الاستهلاكات الوسيطة
7,963,460,024.32	7,084,738,681.97	5,684,351,133.26	= القيمة المضافة VA
3,809,104,894	3,342,926,583	3,439,806,441	- مصاريف المستخدمين
228,139,765.9	282932101.2	308,873,342.9	- ضرائب ورسوم
3,926,215,364.31	3,458,879,998.13	1,935,671,349.48	= الفائض الإجمالي للإستغلال EBE
1,322,446,883.82	-621,089,114.80	978,793,208.77	- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال
2,603,768,480.49	4,079,969,112.93	956,878,140.71	= فائض خزينة الإستغلال ETE
1,487,674,268	-1,541,725,243	5,202,396,043	- إستثمارات الإستغلال
1,116,094,212.70	5,621,694,356.03	-4,245,517,901.81	= E المتاحات بعد التمويل DAFIC الداخلي للنمو
1,792,151,157	-2,983,174,190	4,550,283,187	- التغير في الديون

-225,135,653.69	-201,298,040.78	-261,601,048.77	- المصاريف المالية ومصاريف قرض الإيجار
-489,506,617.86	-431,623,267.03	-410,899,297.47	- الضرائب على الأرباح
1,077,508,885.55	-3,616,095,497.32	3,877,782,840.75	<b>F= الرصيد المالي</b>
2,193,603,098.25	2,005,598,858.71	-367,735,061.06	<b>G= الرصيد الجاري E+F</b>
100,796,850.14	102,440,136.94	131,245,824.40	+ إيرادات مالية
-3,985,277.2	-90.06	/	- رصيد العمليات الإستثنائية
-3,944,912,255	-314,043,340.4	-711,123,963.3	- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال
1,895,923,416.15	1,793,995,565.16	-947,613,199.97	التغير في الخزينة

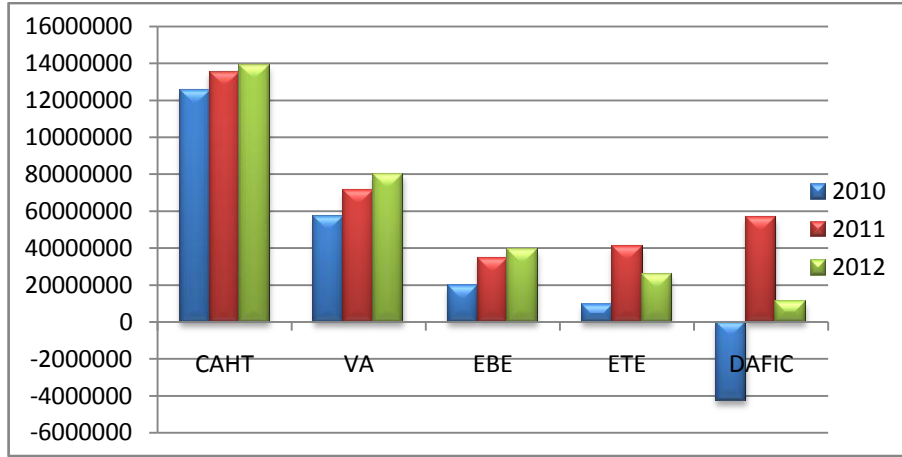
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملاحق رقم (01)، (02)، (03)، (04)، (05) و(06).

القراءة الأولى للجدول تظهر أنّ خزينة المؤسسة في وضعية سيئة بالنسبة لسنة 2010، ممّا يعني أنّ مجموع التدفقات المالية الموجبة لم تتمكن المؤسسة من تغطية مجموع التدفقات المالية السالبة، أمّا بالنسبة لسنتي 2011 و2012 فإنّ خزينة المؤسسة في وضعية جيدة، ممّا يعني أنّ مجموع التدفقات المالية الموجبة تمكن المؤسسة من تغطية مجموع التدفقات المالية السالبة.

يظهر الجزء الأول من جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات كيفية تكوين الرصيد DAFIC، حيث حققت المؤسسة عجزاً في تمويل احتياجاتها الضرورية للبقاء والنمو لسنة 2010، إلا أنّ الرصيد تحسن في السنتين الأخيرتين.

يمكن تتبع تطور الرصيد DAFIC والعناصر المكونة له من خلال الشكل التالي:

## الشكل رقم ( 04 - 10): تطور رصيد المتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو DAFIC



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (04-24)

بالرغم مما سبق فإننا لا نستطيع الحكم على قدرة المؤسسة على تمويل احتياجات النمو بالاعتماد على الرصيد الصافي للخزينة الإجمالية، إذ لا بد من تفكيك الخزينة إلى أجزاء حسب مصادر تشكلها، وبالتالي تحديد مساهمة كل من دورة الاستغلال، دورة الإستدانة ودورة العمليات الاستثنائية في تكوين السيولة المالية وحجم استهلاكها.

## خلاصة الفصل الرَّابِع:

من خلال هذا الفصل والذي يتمثل في تجسيد الجانب النظري الذي تمّ التطرق إليه من خلال الفصول الثلاثة الأولى على أرض الواقع، تبين لنا أنّ المؤسسة (مجمّع صيدال) متوازنة من الناحية المالية على مدار سنوات الدّراسة، وهذا بعد تطبيقنا لمؤشّرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن من جهة، ومؤشّرات قياس وتقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي من جهة ثانية، والشيء الذي ساعدنا في تشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال فترة الدّراسة هو المعلومات الواردة في القوائم المالية التي جاء بها النّظام المحاسبي المالي والتي تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها، فمن خلالها استطعنا تقديم نظرة حول التوازنات المالية الهيكلية والوضعية المالية للمؤسسة.

إنّ النتيجة النهائية التي يمكن الخروج بها هو أنّ المؤسسة محل الدّراسة بعد تطبيقها للنّظام المحاسبي المالي (SCF) أصبحت قوائمها المالية أكثر وضوح وأكثر فهم سواءً بالنسبة للأطراف الداخلية من مسيرين ومحللين ماليين، أو الأطراف الخارجية من مستثمرين أو المؤسسات المالية للإقراض أو حتى الباحثين الذين يقومون بالدراسات التطبيقية في بحوثهم.

الخاتمة

## الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة من خلال الفصول الأربعة إلى محاولة عرض الإطار النظري الخاص بالنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية للتقرير والإبلاغ المالي (IFRS/IAS)، وقد تم ذلك من خلال الاطلاع على مختلف المنطلقات الفكرية المرتبطة بموضوع الدراسة، الأمر الذي مكّننا من استخلاص أهم وأبرز المحطات التي ساهمت في ظهور النظام المحاسبي المالي.

من جهة أخرى، حوّلنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في معرفة " مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

وبعد عرضنا للجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع، ثم عرضنا وتحليلنا للقوائم المالية لمجمّع صيدال باعتباره مؤسسة اقتصادية جزائرية، آن لنا كمرحلة أخيرة أن نقوم بعرض مختلف نتائج اختبار الفرضيات، إلى جانب طرح جملة من الاقتراحات، وتصور أهم جوانب الدراسات التي من شأنها أن تكون مكتملة لهذه الدراسة أو مدعمة لها.

## أولاً: نتائج الدراسة

## 1. النتائج النظرية للدراسة

من خلال الفصول الثلاثة الأولى والتي تمثل الجانب النظري للدراسة توصلنا إلى إعطاء حكم نهائي لفرضيات الدراسة الثلاث الأولى كما يلي:

أ. نتيجة اختبار الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن: " الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

مشتق من المعايير المحاسبية الدولية التي فرضتها بيئة الأعمال الدولية وكذا النقائص الموجهة

للمخطط المحاسبي (PCN) لسنة 1975".

انطلاقاً من عرضنا للفصل الأول ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتبيّن لنا أن:

- البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أظهر أنّ المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها؛
- من بين أهم متطلبات الاندماج في اقتصاد السوق توحيد الأنظمة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر في إطار توجهها الاقتصادي الحر إلى القيام بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية

والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، من خلال النظام المحاسبي المالي الذي شُرع في العمل به في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الإصلاحات الأخيرة والتي جاءت للإجابة عن رغبة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والجزائريين في التفاعل فيما بينهم، جاءت نتيجة أن النظام الذي كان سائداً (المخطط المحاسبي الوطني PCN) لا يخدم تفعيل البورصة والسوق المالي بشكل عام، لأن هذه الأخيرة تقوم على الكفاءة المرتبطة بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وبالكم والكيف اللازم وعلى موثمة النظام المحاسبي الجزائري مع الإطار الذي يحكم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي.

ب. نتيجة اختبار الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على أن: " القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بمحتواها المعلوماتي تمثل أداة فعالة للإفصاح عن المعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف ذات المصلحة ".

انطلاقاً من عرضنا للفصل الثاني ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتبين لنا أن:

- المعلومات المالية تُعد الركيزة الأساسية التي يُستند إليها في اتخاذ القرارات، ونظراً لأن القوائم المالية تُعتبر الأساس الذي تُعرض فيه هذه المعلومات، فإن النظام المحاسبي المالي أولى لها عناية بالغة الأهمية، من حيث العرض والإعداد، كما شدّد على أن تكون المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح؛

- النظام المحاسبي المالي يتبنّى للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) أخذ بلهدف العام للإفصاح المحاسبي ألا وهو إظهار العرض العادل والتعبير الحقيقي والعادل، بمعنى أن الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات.

ج. نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أن: "المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية يهيأ على قياس وتقييم الأداء المالي بشكل فعال".

انطلاقاً من عرضنا للفصل الثالث ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتبين لنا أن:

- المسير المالي يعتمد أساساً على المعلومات الواردة في القوائم المالية سواءً الإلزامية منها (المتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة، الملاحق)، أو الاختيارية

(المتثلة في جدول التمويل، مخطَّط التمويل، جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات، ... إلخ) وهذا من أجل القيام بتشخيص السياسة المالية المتَّبعة من طرف المؤسسة خلال الفترة المعينة من أجل تقديم نظرة حول التوازن، الهيكلة والوضعية المالية للمؤسسة.

- القوائم المالية لا يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي ما لم يتم الاعتماد على مؤشَّرات ومقاييس لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما أنَّ مقاييس الأداء المالي تختلف باختلاف حركيتها تجاه الزمن، فنجد مؤشَّرات تقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الساكن والتي من أهمها مؤشَّرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النَّسب المالية، مؤشَّرات حساب النتائج، وما يؤخذ على هذا التحليل الساكن هو أنَّه تحليلٌ مبنيٌّ على الأرصدة ولايُمكننا من إبراز التغيرات التي حدثت خلال فترة معينة، كما نجد مؤشَّرات تقييم الأداء المالي المبنية على التحليل الديناميكي والذي يتميز عن سابقه بأنه يعطي صورة صادقة وكاملة حول تغير مبالغ الاستخدامات والموارد والتدفقات المالية خلال عدة فترات، ومن أهم المؤشَّرات الديناميكية جدول التمويل، مخطَّط التمويل، جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات.

## 2. النتائج التطبيقية للدراسة

من خلال الفصل الرَّابع والأخير والذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا إلى إعطاء حكم نهائي للفرضية الرَّابعة والتي تنص على أنَّ: "النَّظام المحاسبي المالي يساهم في قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال بشكل أفضل".

انطلاقاً من عرضنا للفصل الرَّابع ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتبيَّن لنا أنَّ:

- أنَّ المؤسسة محل الدِّراسة بعد تطبيقها للنَّظام المحاسبي المالي (SCF) أصبحت قوائمها المالية أكثر وضوح وأكثر فهم سواءً بالنسبة للأطراف الداخلية من مسيرين ومحللين ماليين، أو أطراف خارجين من مستثمرين أو المؤسسات المالية للإقراض أو حتى الباحثين الذين يقومون بالدراسات التطبيقية في بحوثهم؛

## ثانياً: الاقتراحات والتوصيات

مما سبق يمكن أن نخرج بمجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور النظام المحاسبي

المالي في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

1. مراعاة الحذر عند تفسير النسب والمؤشرات المالية، فلا يُنظر إليها من خلال الانتقادات الموجهة إليها بل يجب أن يكون هناك تفكير وحسن إدراك عند تفسير تلك النسب والمؤشرات المالية؛
2. الدقة الكاملة عند اختيار المؤشرات المالية؛
3. عدم الاعتماد على مؤشر واحد في الحكم على تحليل الوضعية المالية؛
4. عند استخدام النسب والمؤشرات المالية لغرض المقارنة مع البيانات التاريخية للمنشأة أو مع بيانات منشآت مماثلة ضرورة الإلمام بالظروف المحيطة بالمنشآت موضع المقارنة؛
5. الانتقاء الجيد للنسب المالية لوجود بعض النسب لها المدلول نفسه؛
6. يجب على المحلل اختيار عدد من المؤشرات المالية اللائمه للهدف المطلوب الوصول إليه ولا ينبغي الانهماك في تحليل عدد كبير من المؤشرات المالية؛

## ثالثاً: آفاق الدراسة

إنّ معالجة موضوع قياس وتقييم الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي المالي يثير عدة مواضيع على درجة كبيرة

من الأهمية، تشكّل في مجملها آفاقاً بحثيةً جديدةً بالاهتمام، نذكر من بين هذه المواضيع:

1. قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر القية المضافة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
2. قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام التحليل التمييزي في ظل النظام المحاسبي المالي.

قائمة

المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالعربيةI. الكتب:

1. السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
3. أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية " الشركات متعددة الجنسيات " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. أمين السيد أحمد لطفي: علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
5. أمين السيد أحمد لطفي: نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
6. إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الرغبي: نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
7. جمعة اسماعيل، الصبان سمير: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 1997.
8. حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.
9. خالد الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

10. شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
11. شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
12. صلاح الدين عبد المنعم مبارك: اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
13. طارق عبد العال حماد: التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
14. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
15. عبد الرزاق محمد قاسم: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2006.
16. عبد العزيز النجار: أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.
17. عبدالغفار حنفي: تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
18. كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
19. مبارك لسوس: التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
20. محمد المبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
21. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي: المحاسبة المالية -مدخل نظم المعلومات- ، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008.
22. محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد للنشر ووالتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
23. محمود السيد الناغي: اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، العراق، 2007.

24. مفلح محمد عقل : مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى، م كتب المجتمع العربي ، عمان، الأردن، 2009.
25. منير إبراهيم هندي : الإدارة المالية -مدخل تحليلي معاصر- ، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999.
26. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطازنة: تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2006.
27. ناصر دادي عدون وآخرون: دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة ، دار المحمدية، الجزائر، 2008.
28. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم: دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
29. يوسف محمود جريوع، سالم عبد الله حلس: المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.

## II. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أحمد عبد الهادي بشير: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ لقرارات الادارية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2006.
2. ساحل فاتح: دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
3. شعيب شنوف: الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة (BP EXPLORATION LIMITED)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
4. طارق حمزة: المخطط الوطني المحاسبي - دراسة تحليلية إنتقادية - ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5. طرابلسي سليم: تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية -دراسة حا لة مؤسسة صوفية سوق أهراس LASA، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
6. عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002.
7. عبد المنعم عطا العلول: دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين-، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
8. مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
9. نعيمة يحيوي: أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة -قطاع صناعة الحليب-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

### III. الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 20، المؤرخة بتاريخ 01-05-1991.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 03، المؤرخة بتاريخ 13-01-1992.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 74، المؤرخة بتاريخ 15-11-2007.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد خاص، المؤرخة بتاريخ 31-12-1962.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 107، المؤرخة في 30-12-1971.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم: 27، المؤرخة في 28 ماي 2008.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم: 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

**IV. النصوص التشريعية والتنظيمية:**

1. القانون رقم 91-08 الصادر بتاريخ 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
2. القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
3. القانون رقم 62-157 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية.
4. القانون رقم 80-05 الصادر بتاريخ 10 مارس 1980 والمقرر لإنشاء مجلس المحاسبة.
5. القرار الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها
6. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
7. المرسوم التنفيذي رقم 92-20 الصادر بتاريخ 13 جانفي 1992 والذي يُحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائده عمله
8. المرسوم التنفيذي رقم 96-318 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1996 والذي يُحدّد الطبيعة الاستشارية للمجلس الوطني للمحاسبة، كما يحدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره.
9. مرسوم وزاري رقم 42 المؤرخ في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة.

**V. المجلات:**

1. بكر ابراهيم محمود: الإفصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 21، 2008.
2. كتوش عاشور: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
3. مداني بن بلغيث: التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، ورقة، 2006.

IV. الملتقيات:

1. آيت محمد مراد، أبحري سفيان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات و أهداف " ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
2. براق محمد، قمان عمر: أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011.
3. بن رجم محمد خميسي: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ، مدخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
4. حسين عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري: دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2011.
5. حمادي نبيل: محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
6. سعيد يحيى، أوصيف لخضر: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IFRS/AIS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
7. سناء عبد الكريم الخناق: مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية ، المؤتمر الدولي حول الأدار المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية 08/09 مارس 2005.

8. صديقي مسعود: فعالية الاصلاح المحاسبي في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011.
9. عمر حامد: تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية ، المؤتمر الدولي حول تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، شرم الشيخ، مصر، جانفي 2007.
10. مختار مسامح: النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وافاق، 17-18 جانفي 2010، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالواد.
11. ناصر مراد: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/AIS)، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
12. وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، نظام المحاسبة المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، 1988 (عن حمادي نبيل: محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام).

### ثانياً: المراجع بالفرنسية

#### I. الكتب:

1. Abdellatif Khemakhem: la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2<sup>ème</sup> Ed, Paris, 1976.
2. C. Buissart, M.Benkaci: Analyse financière "conforme au SCF". BERTI Edition, Alger, 2011.
3. F.Delahaye, J.Delahaye: Finance d'entreprise, Dunod, Paris, 2007.
4. J.Barreau, J.Delahaye: Gestion Financière, 11<sup>e</sup> Édition, Dunod, Paris, 2002.
5. M.Mollet, G.Langlois: Finance d'entreprise, Édition Foucher, Paris, 2009.

6. Merouani Samir: **Le projet du Nouveau Système Comptable Financier Algérien**, Mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, 2007.
7. Michel Gervais: **Contrôle de Gestion**, Edition economica, Paris, 1997.
8. N.Guedj: **Finance d'entreprise "Les règles du jeu"**, 2<sup>ème</sup> éditions, éditions d'Organisation, Paris, 2001.
9. P.Conso, R.Lavaud: **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982.
10. P.Vernimmen: **Finance d'entreprise**, 7<sup>ème</sup> Éditions, Dalloz, Paris, 2009.

## **II. Les sites:**

1. [www.saidalgroup.dz](http://www.saidalgroup.dz).
2. [www.cosob.dz](http://www.cosob.dz).

الملاحق

## الملحق رقم (01): ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2010

DESIGNATIONS	31/12/2010			31/12/2009
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	183 932 041,61	151 954 925,96	31 977 115,65	37 284 640,71
Immobilisations corporelles				
Terrains	7 208 256 149,96		7 208 256 149,96	2 750 188 480,92
Bâtiments	7 323 221 848,82	4 647 102 396,41	2 676 119 452,41	1 550 814 289,16
Autres immobilisations corporelles	14 208 128 771,69	11 622 294 076,10	2 583 834 695,59	2 476 366 616,27
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	413 652 826,73		413 652 826,73	1 454 638 573,71
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	114 898 125,00	38 777 706,78	76 120 418,22	12 575 884,73
Autres titres immobilisés	104 583,33		104 583,33	334 666,67
Prêts et autres actifs financiers non courants	35 036 204,18		35 036 204,18	28 073 796,63
Impôts différés actif	187 722 185,64		187 722 185,64	187 722 185,64
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>29 672 952 736,96</b>	<b>16 460 129 105,25</b>	<b>13 212 823 631,71</b>	<b>8 497 999 134,44</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	7 196 284 806,15	535 640 260,79	6 660 644 545,36	7 693 391 067,65
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 988 206 332,35	1 575 695 832,73	4 412 510 499,62	4 269 831 281,08
Autres débiteurs	304 789 906,44	14 745 561,20	290 044 345,24	217 184 420,22
Impôts	445 364 472,17	210 591 786,15	234 772 686,02	272 276 779,32
Autres actif courant	170 718 068,32		170 718 068,32	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19		18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 370 089 732,41	118 975 535,19	3 251 114 197,22	2 207 441 432,24
<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>17 494 013 307,03</b>	<b>2 455 648 976,06</b>	<b>15 038 364 330,97</b>	<b>14 678 684 969,70</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>47 166 966 043,99</b>	<b>18 915 778 081,31</b>	<b>28 251 187 962,68</b>	<b>23 176 684 104,14</b>

## تابع للملحق رقم (01): الميزانية جانب الخصوم

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves -(réserves consolidées)	7 245 587 393,87	4 991 039 758,17
Ecarts de réévaluation	375 839 601,41	457 264 505,16
Écart d'équivalence		
Résultat Net	1 102 191 923,00	2 871 813 551,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	-163 180 692,73	-280 371 081,06
Intérêts minoritaires	725 087 222,50	721 558 023,18
<b>TOTAL I</b>	<b>11 785 525 448,05</b>	<b>11 261 304 776,50</b>
<b><u>PASSIFS NON COURANTS</u></b>		
Emprunts et dettes financières	1 622 608 040,67	1 678 218 688,27
Impôts (différés et provisionnés)	219 000 183,14	219 000 183,14
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	6 778 896 457,66	1 221 630 032,47
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>8 620 504 681,47</b>	<b>3 118 848 903,88</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 456 110 747,86	5 015 796 912,70
Impôts	298 511 166,93	686 363 758,09
Autres dettes	3 005 203 307,15	2 059 056 189,45
Trésorerie passif	1 085 332 611,22	1 035 313 563,52
<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>7 845 157 833,16</b>	<b>8 796 530 423,76</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>28 251 187 962,68</b>	<b>23 176 684 104,14</b>

## الملحق رقم (02): ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2011

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA  
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011			31/12/2010
		MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
	Écart d'acquisition (ou goodwill)	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations incorporelles	193 873 834,27	165 324 654,99	28 549 179,29	31 977 115,65
	Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
	Terrains	4 574 051 920,08	0,00	4 574 051 920,08	7 208 256 149,96
	Bâtimens	7 054 832 984,10	4 847 277 789,44	2 207 555 194,66	2 673 469 320,28
	Autres immobilisations corporelles	15 073 575 275,03	11 918 816 641,95	3 154 758 633,07	2 586 484 827,73
	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations en cours	629 850 609,89	0,00	629 850 609,89	413 652 826,73
	Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
	Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
	Autres participations et créances rattachées	394 212 125,00	38 777 726,78	355 434 398,22	76 120 418,26
	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	104 583,33
	Prêts et autres actifs financiers non courants	22 578 706,97	0,00	22 578 706,97	35 036 204,18
	Impôts différés actif	188 252 038,52	0,00	188 252 038,52	187 722 185,64
	<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>28 131 227 493,85</b>	<b>16 970 196 813,16</b>	<b>11 161 030 680,69</b>	<b>13 212 823 631,77</b>
	<b>ACTIFS COURANTS</b>				
	Stocks et encours	6 896 256 090,37	645 997 748,48	6 250 258 341,88	6 660 644 545,36
	Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Clients	5 554 570 051,04	1 696 442 204,33	3 858 127 846,70	4 412 510 499,62
	Autres débiteurs	83 640 971,31	28 720 954,64	54 920 016,67	290 044 345,23
	Impôts	461 641 047,23	346 251 517,11	115 389 530,12	234 772 686,01
	Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	170 718 068,32
	Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Placements et autres actifs financiers courants	18 636 212,26	0,00	18 636 212,26	18 559 989,19
	Trésorerie	5 943 752 064,18	124 143 824,78	5 819 608 239,40	3 251 114 197,22
	<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>18 958 496 436,39</b>	<b>2 841 556 249,35</b>	<b>16 116 940 187,04</b>	<b>15 038 364 330,95</b>
	<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>47 089 723 930,23</b>	<b>19 811 753 062,50</b>	<b>27 277 970 867,73</b>	<b>28 251 187 962,68</b>

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA  
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé	0,00	0,00
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	7 452 913 713,45	7 245 587 393,91
	Ecart de réévaluation	900 905 964,74	375 839 601,41
	Écart d'équivalence	0,00	0,00
	Résultat Net	2 060 480 315,80	1 102 191 923,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	116 850 810,38	-163 180 692,73
	Intérêts minoritaires	764 331 738,25	725 087 222,50
	<b>TOTAL I</b>	<b>13 795 482 542,61</b>	<b>11 785 525 448,08</b>
	<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		
	Emprunts et dettes financières	1 595 341 088,53	1 622 583 790,66
	Impôts (différés et provisionnés)	264 218 542,42	219 000 183,14
	Autres dettes non courantes	0,00	0,00
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 882 241 343,10	6 778 920 707,67
	<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>5 741 800 974,06</b>	<b>8 620 504 681,46</b>
	<b>PASSIFS COURANTS</b>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	3 168 135 431,44	3 456 110 747,87
	Impôts	473 910 601,06	298 511 166,93
	Autres dettes	2 943 656 219,19	3 005 203 307,17
	Trésorerie passif	1 154 985 099,37	1 085 332 611,22
	<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>7 740 687 351,05</b>	<b>7 845 157 833,19</b>
	<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>27 277 970 867,73</b>	<b>28 251 187 962,68</b>

## الملحق رقم (03): ميزانية مجمع صيدال للسنة المالية 2012

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA  
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2012

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012			31/12/2011
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	197 288 659,28	176 738 016,15	20 550 643,13	28 549 179,29
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	4 583 697 150,84		4 583 697 150,84	4 574 051 920,08
	Bâtiments	7 397 747 023,53	5 179 180 249,38	2 218 566 774,15	2 207 555 194,66
	Autres immobilisations corporelles	15 623 113 611,00	12 782 105 785,39	2 841 007 825,61	3 154 758 633,07
	Immobilisations en concession	11 014 278,00	333 766,00	10 680 512,00	
	Immobilisations en cours	1 203 233 977,48		1 203 233 977,48	629 850 609,89
	Immobilisations financières				
	Titres mis en équivalences - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées	184 936 125,00	25 798 499,82	159 137 625,18	355 434 398,22
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	30 169 720,32		30 169 720,32	22 578 706,97
	Impôts différés actif	387 701 216,20		387 701 216,20	188 252 038,52
	<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>29 618 901 761,66</b>	<b>18 164 156 316,74</b>	<b>11 454 745 444,93</b>	<b>11 161 030 680,65</b>
	<b>ACTIFS COURANTS</b>				
	Stocks et encours	7 584 873 527,50	1 409 488 300,45	6 175 385 227,05	6 250 258 341,88
	Créances et emplois assimilés				
	Clients	6 348 332 441,30	1 653 374 493,16	4 694 957 948,14	3 858 127 846,70
	Autres débiteurs	353 452 406,86	16 366,61	353 436 040,24	54 920 016,67
	Impôts	516 413 807,36	345 955 271,32	170 458 536,04	115 389 530,12
	Autres actif courant				
	Disponibilités et assimilés				
	Placements et autres actifs financiers courants	18 642 816,89		18 642 816,89	18 636 212,26
	Trésorerie	7 275 589 341,58	122 069 860,32	7 153 519 481,26	5 819 608 239,40
	<b>TOTAL ACTIFS COURANTS</b>	<b>22 097 304 341,48</b>	<b>3 530 904 291,86</b>	<b>18 566 400 049,63</b>	<b>16 116 940 187,04</b>
	<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>51 716 206 103,15</b>	<b>21 695 060 608,59</b>	<b>30 021 145 494,54</b>	<b>27 277 970 867,73</b>

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA  
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2012

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012	31/12/2011
	<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	8 767 303 972,03	7 452 913 713,45
	Ecart de réévaluation	645 898 091,73	900 905 964,74
	Ecart d'équivalence	0,00	
	Résultat Net	1 965 160 951,44	2 060 480 315,80
	Autres capitaux propres -report à nouveau	28 874 721,33	116 850 810,38
	Intérêts minoritaires	839 268 275,80	764 331 738,25
	<b>TOTAL I</b>	<b>14 746 506 012,32</b>	<b>13 795 482 542,61</b>
	<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		
	Emprunts et dettes financières	1 851 741 010,35	1 595 341 088,53
	Impôts (différés et provisionnés)	359 962 619,95	264 218 542,42
	Autres dettes non courantes	0,00	
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	4 129 700 666,41	3 882 241 343,10
	<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>6 341 404 296,71</b>	<b>5 741 800 974,06</b>
	<b>PASSIFS COURANTS</b>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	3 250 392 942,41	3 168 135 431,44
	Impôts	551 586 033,66	473 910 601,06
	Autres dettes	3 662 731 669,91	2 943 656 219,19
	Trésorerie passif	1 468 524 539,53	1 154 985 099,37
	<b>TOTAL PASSIF COURANT III</b>	<b>8 933 235 185,51</b>	<b>7 740 687 351,05</b>
	<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>30 021 145 494,54</b>	<b>27 277 970 867,73</b>

## الملحق رقم (04): حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2010

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
Chiffre d'affaires	12 510 199 865,69	12 038 305 678,28
Variation stocks produits finis et en cours	-938 730 875,65	2 198 210 641,66
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>11 571 468 990,04</b>	<b>14 236 516 319,94</b>
Achats consommés	-4 972 752 469,23	-5 202 503 548,03
Services extérieurs et autres consommations	-914 365 387,55	-943 734 235,02
<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-5 887 117 856,78</b>	<b>-6 146 237 783,05</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION ( I - II )</b>	<b>5 684 351 133,26</b>	<b>8 090 278 536,89</b>
Charges de personnel	-3 439 806 440,86	-3 078 975 081,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-308 873 342,92	-315 548 872,83
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>1 935 671 349,48</b>	<b>4 695 754 582,47</b>
Autres produits opérationnels	586 740 850,00	377 945 963,06
Autres charges opérationnelles	-327 275 482,25	-318 957 687,57
Dotations aux amortissements ,provisions et pertes de valeur	-1 962 879 560,27	-3 322 709 630,78
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	1 417 710 036,21	1 489 948 522,19
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>1 649 967 193,17</b>	<b>2 921 981 749,37</b>
Produits financiers	131 245 824,40	1 007 190 732,66
Charges financières	-261 601 048,77	-433 506 361,60
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-130 355 224,37</b>	<b>573 684 371,06</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT ( V + VI )</b>	<b>1 519 611 968,80</b>	<b>3 495 666 120,43</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-410 899 297,47	-622 213 829,58
Impôts différés ( variation ) sur résultat ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	13 707 165 700,65	17 111 601 537,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-12 598 453 029,32	-14 238 149 247,00
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 108 712 671,33</b>	<b>2 873 452 290,85</b>
Eléments extraordinaires (produits) ( à préciser )		
Eléments extraordinaires (charges) ( à préciser )		
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X - RESULTAT DE L'EXERCICE</b>	<b>1 108 712 671,33</b>	<b>2 873 452 290,85</b>
Résultats minoritaires	-6 520 748,33	-1 638 739,80
<b>XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 102 191 923,00</b>	<b>2 871 813 551,05</b>

## الملحق رقم (05): حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	Chiffre d'affaires	13 504 270 700,95	12 510 199 865,70
	Variation stocks produits finis et en cours	-814 751 265,22	-938 730 875,65
	Production immobilisée	0,00	0,00
	Subvention d'exploitation	0,00	0,00
	<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>12 689 519 435,74</b>	<b>11 571 468 990,05</b>
	Achats consommés	-4 699 658 292,69	-4 972 752 469,23
	Services extérieurs et autres consommations	-905 122 461,07	-914 339 948,94
	<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-5 604 780 753,76</b>	<b>-5 887 092 418,17</b>
	<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION ( I - II )</b>	<b>7 084 738 681,98</b>	<b>5 684 376 571,88</b>
	Charges de personnel	-3 342 926 582,67	-3 439 806 440,86
	Impôts, taxes et versements assimilés	-282 932 101,17	-308 873 342,92
	<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 458 879 998,13</b>	<b>1 935 696 788,10</b>
	Autres produits opérationnels	250 864 778,47	586 740 850,00
	Autres charges opérationnelles	-327 946 833,72	-327 275 482,25
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 488 030 462,38	-1 962 904 998,88
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	730 292 504,92	1 417 710 036,21
	<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>2 624 059 985,42</b>	<b>1 649 967 193,17</b>
	Produits financiers	102 440 136,94	131 245 824,39
	Charges financières	-201 298 040,78	-261 601 048,77
	<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-98 857 903,84</b>	<b>-130 355 224,38</b>
	<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT ( V + VI )</b>	<b>2 525 202 081,58</b>	<b>1 519 611 968,80</b>
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-431 623 267,03	-410 899 297,47
	Impôts différés ( variation ) sur résultat ordinaires	3 128 993,10	0,00
	<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>13 776 767 416,26</b>	<b>13 707 165 700,65</b>
	<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>-11 679 016 474,41</b>	<b>-12 598 453 029,33</b>
	<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>2 097 750 941,85</b>	<b>1 108 712 671,32</b>
	Eléments extraordinaires (produits) ( à préciser )	0,00	0,00
	Eléments extraordinaires (charges) ( à préciser )	-90,06	0,00
	<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>-90,06</b>	
	<b>X - RESULTAT DE L'EXERCICE</b>	<b>2 097 750 851,79</b>	<b>1 108 712 671,32</b>
	Résultat minoritaires	37 270 535,99	6 520 748,33
	<b>XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>2 060 480 315,80</b>	<b>1 102 191 923,00</b>

## الملحق رقم (06): حساب النتائج لمجمع صيدال للسنة المالية 2012

**GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA**  
**Direction des Finances et du Portefeuille**

**DATE DE CLOTURE : 31/12/2012**

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012	31/12/2011
	Chiffre d'affaires	13 895 054 472,57	13 504 270 700,95
	Variation stocks produits finis et en cours	229 626 444,54	-814 751 265,22
	Production immobilisée		
	Subvention d'exploitation		
	<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>14 124 680 917,11</b>	<b>12 689 519 435,74</b>
	Achats consommés	-5 246 886 845,95	-4 699 658 292,69
	Services extérieurs et autres consommations	-914 334 046,84	-905 122 461,07
	<b>II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE</b>	<b>-6 161 220 892,79</b>	<b>-5 604 780 753,76</b>
	<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION ( I - II )</b>	<b>7 963 460 024,32</b>	<b>7 084 738 681,98</b>
	Charges de personnel	-3 809 104 894,13	-3 342 926 582,67
	Impôts, taxes et versements assimilés	-228 139 765,88	-282 932 101,17
	<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 926 215 364,31</b>	<b>3 458 879 998,13</b>
	Autres produits opérationnels	372 976 278,55	250 864 778,47
	Autres charges opérationnelles	-207 496 681,94	-327 946 833,72
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-2 144 929 104,62	-1 488 030 462,38
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	575 024 462,41	730 292 504,92
	<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>2 521 790 318,71</b>	<b>2 624 059 985,42</b>
	Produits financiers	100 796 850,14	102 440 136,94
	Charges financières	-225 135 653,69	-201 298 040,78
	<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>	<b>-124 338 803,55</b>	<b>-98 857 903,84</b>
	<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT ( V + VI )</b>	<b>2 397 451 515,15</b>	<b>2 525 202 081,58</b>
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-489 506 617,86	-431 623 267,03
	Impôts différés ( variation ) sur résultat ordinaires	105 369 639,88	3 128 993,10
	<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>15 264 646 326,18</b>	<b>13 776 767 416,26</b>
	<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>-13 267 975 918,89</b>	<b>-11 679 016 474,41</b>
	<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>1 996 670 407,30</b>	<b>2 097 750 941,85</b>
	Eléments extraordinaires (produits) ( à préciser )	0,00	
	Eléments extraordinaires (charges) ( à préciser )	-3 985 277,20	-90,06
	<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>-3 985 277,20</b>	<b>-90,06</b>
	<b>X - RESULTAT DE L'EXERCICE</b>	<b>1 992 685 130,10</b>	<b>2 097 750 851,79</b>
	Résultat minoritaires	27 524 178,66	37 270 535,99
	<b>XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>1 965 160 951,44</b>	<b>2 060 480 315,80</b>

## الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فاختلاف المحاسبة بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المالية التي تتضمنها، وهذا ما دفع بلجناز في إطار توجهها الاقتصادي الحر إلى القيام بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يولي أهمية بالغة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية والتي تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، التي بدورها تساهم في تسهيل عملية قياس وتقييم الأداء المالي.

**الكلمات المفتاحية:** النظام المحاسبي المالي (SCF)، معايير المحاسبة الدولية (IAS)، معايير الإبلاغ المالي (IFRS)، القوائم المالية، المعلومات المالية، الإفصاح المحاسبي، قياس وتقييم الأداء المالي.

applications de l'environnement à l'autre et d'un pays à l'autre, conduisant à l'émergence de nombreuses tentatives visant à réduire l'impact des différents systèmes comptables sur les activités financières du monde, en particulier à la lumière des multiples la complexité des liens entre les marchés financiers internationaux et les activités commerciales et les ressources financières pour assurer la lecture et la compréhension des états financiers unifiés mondiaux et l'information financière contenue dans, et c'est pourquoi en Algérie dans le cadre de l'orientation du libre- économique à faire pour adopter les normes internationales d'information financière et d'information financière (IFRS) et les normes comptables internationales (IAS), de Durant le système comptable financier (SCF), qui attache une grande importance à l'information financière contenue dans les états financiers qui sont disponibles sur les caractéristiques qualitatives de pertinence et de précision, la comparabilité et la clarté, qui à son tour contribue à faciliter le processus de mesure et d'évaluation du rendement financier.

**Mots-clés:** Système comptable financier (SCF), les normes comptables internationales (IAS), les normes d'information financière (IFRS), les états financiers, l'information financière, information comptable, mesurer et évaluer la performance financière.

reporting and disclosure (IFRS) and international Accounting Standards (IAS), from during the financial accounting system (SCF), which attaches great importance to the financial information contained in the financial statements which are available on the qualitative characteristics of relevance and accuracy, comparability and clarity, which in turn contributes to facilitate the process of measuring and evaluating financial performance.

**Keywords:** Financial Accounting System (SCF), the International Accounting Standards (IAS), financial reporting standards (IFRS), financial